الآراء العارية من الدليل في شرح التسهيل لابن مالك (ت٦٧٢هـ) جمعاً ودراسة

بقلم الدكتور
صابر السيد محمود أحمد
أستاذ اللغويات المساعد في الكلية

مقدمة

الحمد لله رب العالمين،والصلاة والسلام الأتمان على أشرف الأنبياء والمرسلين ،سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعـــد

فلقد حظيت اللغة العربية بعناية الأقدمين من العلماء فاهتموا بها ، وصانوا دررها،وحافظوا على كنوزها، وذخائرها ،وبذلوا في سبيل ذلك جهودًا مضنية،وخاصة في علم النحو؛لإدراكهم منذ وقت مبكر أهمية علم النحو،وأنه سلاح لغوي لأبناء العربية ومدخلهم إلى علومها المتنوعة،فتعاقبوا على دراسته بالشرح والتعليل،حتى أفاضوا علينا هذا التراث الهائل.

وإن من أولى الواجبات على طالب العلم أن يلتفت إلى تراثه، وما خلَّفه آباؤه وأجداده من علم ليقوم على هذا التراث دراسة وتحقيقًا،ومن حق النحويين علينا أن ندرس أساليبهم،وأن نحلل كلامهم، وأن نستوعب ما كتبوه؛ لأنهم هم الذين وهبوا أنفسهم لخدمة اللغة والذود عنها،ووضعوا المؤلفات النحوية والصرفية التي تحفظ قواعد اللغة وأصولها.

وإن من أزهى عصور النحو العربي وأغناها بعلمائه ومصنفاته القرنين السابع والثامن الهجريين، فقد أجادا علينا بجمع عظيم من علماء النحو أسهموا في إثراء المكتبة العربية، والنهوض بالنحو العربي.

ومن أبرز علماء القرن السابع الهجري: ابن مالك:جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيَّاني الأندلسي الشافعي

النحوي(٦٠١-٦٧٢)[١]،ويعد ابن مالك من أعظم نحاة القرن السابع الهجري-إن لم يكن أعظمهم- فقد أفاد من علمه كثيرون،واهتم بمؤلفاته نفر غير قليل فتناولوها بالشرح والتحليل،وقد خلَّف لنا ابن مالك تراثًا نحويًّا عظيمًا، فقد نظم في هذا الفن، ونثر الكثير فيه، ومما نثره في هذا الفن كتابه:"تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"الذي قيل فيه:"لا يوجد تحت أديم السماء أغنى مِمَّن عرف ما في تسهيله"،وقد اهتم به عدد غير قليل من النحاة فشرحوه وفصلوا مجمله، ويأتي في مقدمة هذه الشروح:شرح ابن مالك نفسه له،ولمكانة شرح ابن مالك لتسهيله،ولمكانة صاحبه، وغزارة علمه؛ عزمت على الإفادة من تراثه وعلمه فقررت دراسة ظاهرة فيه تتناول الآراء النحوية التي لا يساندها دليل، وإنما هي مسوقة من أصحابها عارية من الأدلة، في بحث يجمع ما تناثر من هذه الآراء وأطلقت عليه:

"الآراء العارية من الدليل في شرح التسهيل لابن مالك جمعاً ودراسةً".

وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع الأسباب الآتية:

١-جمع ما تناثر من هذه الآراء العارية من الدليل في هذا السفر العظيم ،ودراسة تلك الآراء؛ لما لها من أثرٍ في الاستعمال العربي الصحيح.

---

(١) ينظر:بغية الوعاة للسيوطي١/١٣٠،والوافي بالوفيات للصفدي٧/٢٨٥.

٢-أن في دراسة هذه الآراء إظهارًا لدليل من أدلة النحو العقلية، وهو:الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه.

٣- الوقوف على موقف ابن مالك من هذا الدليل، وبيان منهجه في الاعتماد على هذا الدليل في رد تلك الآراء.

٤-أن كتاب شرح التسهيل لابن مالك كتاب ثري بالمناقشات، والحوارات النحوية الخاصة التي تدور من أجل خدمة النحو العربي الذي يصون اللسان العربي عن الوقوع في اللحن والخطأ، ولاسيما في القرآن الكريم.

٥-أن العلامة ابن مالك من العلماء الذين اتصفوا برجاحة العقل وصفاء الذهن وجودة القريحة، فلم يكن كحاطب ليل يجمع كل ما تقع عليه عيناه فحسب،ولكنه كان يناقش،

ويفسر، ويحلل، ولا يقبل من الآراء إلا ما يراه صحيحًا.

٦-أن للأدلة النحوية أهمية كبرى في وضع القواعد النحوية،وقد اعتمد عليها النحاة في وضع قواعدهم، وتقوية آرائهم، والتعليل لها والحجاج بها، والرد على المخالفين.

بالإضافة إلى رغبتي في الوقوف على موقف العلماء من هذه الآراء، وهل هذه الآراء التي ردها ابن مالك لعدم الدليل لم يذكر لها النحاة أدلة تقويها، أو أنهم ردوها أيضًا لعدم الدليل ؟.

فإن قيل: توجد عدة رسائل علمية وأبحاث تتعلق بابن مالك وكتبه وخصوصًا تلك الرسائل التي تتعلق بشرحه للتسهيل،ومنها -فيما أعلم-:

١-المسائل النحوية بين الاعتراض والترجيح عند ابن مالك في شرح التسهيل،قدمها الباحث/مختار عبد الحميد عبد الرحيم اليمني؛ لنيل درجة العالمية(الدكتوراه)من جامعة الأزهر.

٢-المسائل الخلافية في شرح التسهيل لابن مالك من أوله إلى باب العدد وكناياته ، قدمتها الباحثة/أمال علي عبد العال عبد الرحمن؛ لنيل درجة العالمية(الدكتوراه) من جامعة الأزهر.

٣-أسباب ترجيحات ابن مالك النحوية في شرحه للتسهيل ، قدمها الباحث/علي بن علي بن عوض الشهري ؛لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى. (١)

---

(١) توجد رسالة في شرح الكافية الشافية لابن مالك بعنوان:"استدلالات ابن مالك في شرح الكافية الشافية"، قدمتها الباحثة/زمزم أحمد علي تقي؛ لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى، ولم تضمن رسالتها حديثًا عن استدلال ابن مالك بعدم الدليل في الشيء على نفيه، وكل ما ذكرته من الأدلة الجدلية هو:الاحتجاج بوجود النظير، والاحتجاج بعدم النظير، والاستقراء التام، والاستحسان، وبيان العلة، بالإضافة إلى حديث مفصل في احتجاجه بالسماع، والقياس، واستصحاب الحال، والإجماع، وذكرت هذه الرسالة أيضًا؛ لأثبت أن كثيرًا من الباحثين ممن تعرض لاختيارات ابن مالك، أو اعتراضه، أو ذكر أدلته لم يتناولوا الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه، ولا منهج ابن مالك في الاستدلال به، ولم يبرزوا الآراء العارية من الدليل، وخاصة في شرح التسهيل.

فما الذي سيقدمه هذا البحث بعد هذه الأعمال، وهي تتعلق بشرح التسهيل لابن مالك، وموقف ابن مالك من آراء النحاة، وكذلك الأدلة التي اعتمدها في ترجيحاته النحوية؟.

أقول:إن هذه الأعمال على الرغم من قيمتها لم تمط اللثام عن الآراء العارية من الدليل

في هذا الكتاب القيم ، وإنما صرف أصحابها جُلَّ اهتمامهم إلى المسائل الخلافية في هذا الكتاب ، وموقف ابن مالك من الخلاف النحوي، وحتى الرسالة العلمية المتعلقة بأسباب ترجيحات ابن مالك النحوية في شرح التسهيل لم تفصل القول في اعتماد ابن مالك لدليل الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه،كما فعلت مع أدلة ابن مالك الأخرى، وكل ما ذكره الباحث في هذا الشأن يتعلق باستدلالات ابن مالك بأدلة أخرى، وتحدث عن الأدلة الجدلية، وعدد أنواعها، وذكر فيها: الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه، ولم يوضح معنى هذا الدليل، ولا منهج ابن مالك في الاستدلال بهذا الدليل كما فعل مع الأدلة الإجمالية الأخرى؛ كالسماع ، والقياس، واستصحاب الحال، والإجماع ،وعندما تطرق إليه ذكر أن من أدلة ابن مالك العقلية: ما لا دليل عليه ولا محوج إليه مردود، وذكر رأيًا واحدًا من جملة الآراء التي ردها ابن مالك لكونها عارية من الدليل، والرأي الذي ذكره أنموذجًا لذلك هو: رأي قطرب القائل بأن

(من) الموصولة تقع على ما لا يعقل مطلقًا دون اشتراط ما يصحح ذلك [١]، ولم يقم بدراسة هذا الرأي .

وأما عن فكرة البحث فتقوم على استخلاص منهج ابن مالك في الاستدلال بهذا الدليل وعلى استقصاء الآراء العارية من الدليل، كما أنه سيوضح أدلة ابن مالك في رده لهذه الآراء العارية من الدليل، وهل ابن مالك من العلماء الذين يقيمون الدليل لنفي الآراء العارية من الدليل، أو أنه من العلماء الذين يكتفون برد هذه الآراء لكونها عارية من الدليل، ولا يقيمون الدليل على نفي هذه الآراء؟ وعلى أيِّ شيء يعول في رد هذه الآراء، وما موقف العلماء من هذه الآراء؟.

كما أن معالجة البحث لهذه الآراء ستسعى لإظهار أدلة هذه الآراء إن وجدت، ومدى تقبل النحاة لهذه الأدلة،والدراسة من هذا الجانب–فيما أعتقد– تختلف عن الدراسات السابقة، لذلك كله عقدت العزم مستعينًا بالله–تعالى– على دراسة هذا الموضوع لكي أعالجه من جانب آخر؛ ألا وهو استدلال ابن مالك بهذا الدليل النحوي العقلي، وبيان منهجه في الاستدلال بهذا الدليل.

وأما عن خطة البحث فقد جاءت في مقدمة،وتمهيد ، ومبحثين، وفهارس فنية.

أما المقدمة : فذكرت فيها أسباب اختيار الموضوع ، وخطة البحث فيه.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢١٦/١، وستأتي دراسة هذا الرأي مفصلة.

وأما التمهيد فموضوعه :من أدلة النحو : الاستدلال بعدم الدليل في الشىء على نفيه،

وفيه وضحت معنى هذا الدليل ، وبينت منهج ابن مالك في الاستدلال بهذا الدليل.

وأما المبحث الأول فموضوعه : آراء عارية من الدليل غير منسوبة لأصحابها.

وأما المبحث الثاني فموضوعه: آراء عارية من الدليل منسوبة لأصحابها.

وقد جاءت الدراسة في هذين المبحثين على النحو التالي :

١-وضعت عنوانًا لكل رأى ،وحرصت على أن يكون العنوان موجزًا قدر الإمكان، وأن يعبر عن موضوع الرأى.

٢-صدَّرت كل رأى بمدخل يتضح منه محتوى هذا الرأي ، وأنفذ منه إلى نص ابن

مالك الذى ذكر فيه هذا الرأي.

٣-أبرزت الرأي العاري من الدليل بتحقيقه وتوثيقه.

٤-في الدراسة أقوم بدراسة الرأى دراسة مفصلة ، وبيان أدلته إن وجدت، و موقف العلماء منه.

٥-ذيلت دراسة كل رأي بتعقيب أبين فيه صحة نسبة الرأي الذي ذكره ابن مالك من عدم صحته ،وإظهار أدلة ابن مالك الأخرى في رد هذا الرأي، وإظهار الرأي الراجح من تلك الآراء التى تناولتها فى الدراسة.

٦-رتبت مسائل البحث في كل مبحث من هذين المبحثين وفق ذكرها فى(شرح التسهيل)لابن مالك.

وأما الخاتمة : ففيها ذكرت أهم النتائج.

وأما الفهارس الفنية : فقد اقتصرت فيها على فهرسين:أحدهما: فهرس للمصادر والمراجع ، والآخر: فهرس لمحتويات البحث .

والله أسأل أن يجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم،وأن يجزينا بها يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم . وابن آدم أقرب إلى الضعف والخطأ والعجلة ، " وفوق كل ذي علم عليم " ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الباحث

د / صابر السيد محمود أحمد

التمهيد

من أدلة النحو:الاستدلال بعدم الدليل في الشىء على نفيه

وقفة مع مصطلحات البحث: معنى الاستدلال–الدليل– أدلة النحو.

الاستدلال لغة: جاء في معاجم اللغة أن الاستدلال من الفعل(دَلَّ)، أي:أبان الشئ بأمارة(١)، والدَّلُ: قريب المعنى من الهدي، وهو يُدِلُّ بفلان، أي:يثق به(٢)، وقد دَلَّه على الطريق يَدُلُّه دَلالة ودِلالة ودُلولة، والفتح أعلى.(٣)

واستدل: اتخذه دليلاً، وجاء بالدليل؛ لإثبات المدلول عليه،والاستدلال:طلب الدليل، وقيل: انتقال الذهن من الأثر إلى المؤثر والعكس. (٤)

فمادة(دلَّ) تدل على معرفة شئ من خلال علامة أو أمارة معينة، وهذا ليس بعيدًا عن المعنى الاصطلاحي للاستدلال،فهو :طلب الدليل كما أن

---

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس–كتاب الدال وما جاء بعدها في المضاغف والمطابق ٢٥٦/٢ .

(٢) ينظر: لسان العرب لابن منظور(د.ل.ل).

(٣) ينظر: الصحاح للجوهري١٦٩٨/٤.

(٤) ينظر:معجم متن اللغة لرضا أحمد–حرف الدال–٤٤٣/٢.

الاستفهام بمعنى طلب الفهم، والاستعلام: طلب الفهم، وقيل الاستدلال هو: الدليل، كما أن الاستقرار بمعنى القرار، والاستيفاد بمعنى الإيفاد. (١)

ومصطلح الاستدلال يستعمل في ثلاثة أنواع من العمل هي:

١-الاستدلال المنطقي(الاستنتاج):أي: استخراج نتيجة من مقدمة أو أكثر لعلاقة بينهما، وهو نتاج للمنطق اليوناني.

٢-الاستدلال الفقهي: وهو استخراج الأحكام الشرعية بواسطة أدلة القرآن، والسنة، والإجماع، والقياس، والاستحسان، والمصالح المرسلة، والعرف، والاستصحاب، وشرع من قبلنا، ومذهب الصحابي.

٣-الاستدلال النحوي: ينبى على السماع، والقياس، والاستصحاب. (٢)

وعلى هذا، فالاستدلال يعنى استخراج حكم أو نتيجة بناء على مقدمات أو نصوص.

وأما الدليل فهو: الهادي إلى أي شئ حسي أو معنوي، خير، أو شر.

وأما في الاصطلاح فهو: ما يرشد إلى المطلوب، وقيل: معلوم يتوصل بصحيح النظر

فيه إلى علم ما لا يعلم في العادة اضطرارًا. (٣)

---

(١) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب لأبي البركات الأنباري ص٤٥.

(٢) ينظر: الأصول د/تمام حسان ص٦٥، ٦٦.

(٣) ينظر:لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري ص٨١.

وأما أدلة النحو فهي: أصوله، وقد أوضحها أبو البركات الأنباري، فقال:" اعلم أن أصول النحو هي أدلته التي تفرعت عنها فصوله وفروعه، كما أن معنى أصول الفقه: أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله، وفائدته: التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع من حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب".[١]

وأدلة النحو نوعان:

١-أدلة نقلية: وتشمل القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وما نُقل من كلام العرب من شعر ونثر.

٢-أدلة عقلية، وهي:القياس، واستصحاب الحال، ونحوهما؛ إذ لا يكونان إلا بإعمال عقل.

وأدلة النحو الغالبة أربعة: السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال، وهي عند ابن جني ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس[٢]، وعند أبي البركات الأنباري ثلاثة: النقل، والقياس، واستصحاب الحال [٣]، ولم يذكر الإجماع، فكأنه لم ير الاحتجاج به

---

(١) السابق ص ٨٠.

(٢) ينظر: الخصائص١/١٨٩.

(٣) ينظر: لمع الأدلة ص ٨١.

في العربية، وقد تحصل مما ذكراه أربعة أدلة. (١)

وهناك عدة أدلة أخرى جمعها السيوطي في فصل من كتابه(الاقتراح) أطلق عليه(أدلة شتى)، وهي:الاستدلال بالعكس، والاستدلال ببيان العلة، والاستدلال بعدم الدليل، والاستدلال بالأصول، والاستدلال بعدم النظير، والاستحسان، والاستقراء، والدليل المسمى بالباقي. (٢)

و يجدر بي قبل أن أتحدث عن الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه،أن أوضح أمرًا يتعلق بتأثر علم النحو وأصوله بعلم الفقه وأصوله؛لأن هذا الدليل ناتج من تأثر علماء النحو بعلماء الفقه في الاستدلال، فالعلاقة بين علم النحو وأصوله وعلم الفقه وأصوله علاقة قوية وثيقةٌ ؛ لأن كلًّا من أصول الفقه والنحو معقول من منقول، وهذا جامع أصيل بينهما، نص عليه أرباب العلم فيهما،وفي ذلك يقول السيوطي:"وكلٌّ من الإجماع والقياس لا بُدَّ له من مستند من السماع، كما هو الحال في الفقه كذلك".(٣)

ولأنه لا يمكن فهم النصوص الشرعية من مصادرها الأصيلة فهمًا صحيحًا إلا بالاتكاء على اللغة، وفهم قواعدها إفرادًا وتركيبًا، بل لا تجد علمًا من العلوم الإسلامية: فقهها وكلامها وتفسيرها وبيانها وأخبارها إلا وافتقاره إلى العربية بَيِّن لا يُدْفَع، ومكشوف لا يتَقنَّع، ويرون الكلام في معظم أصول الفقه

---

(١) ينظر: الاقتراح للسيوطي ص ١٤.

(٢) السابق ص٣٧٩-٣٩٥.

(٣) السابق ص ١٤.

ومسائلها مبنيًا على علم الإعراب والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه، والأخفش، والكسائي، والفراء، وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين والاستظهار في مآخذ النصوص بأقاويلهم، والتشبث بأهداب فسرهم وتأويلهم. (١)

ومما يثبت ذلك أن ابن جنى كان كثير النظر فى كتب الفقه الحنفى وأصوله، فنقل إلى النحو مباحث كثيرة من أصول الفقه، فكان أول من فكر فى إنشاء علم أصول النحو على غرار أصول الفقه(٢).

يقول ابن جنى: " ... وذلك أنا لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"(٣).

وأن ابن الإنبارى قد ثُقِّفَ ثقافةٌ فقهية، وله مؤلفات كثيرة فى فقه الشافعية، بل عدّه بعض العلماء من زعماء هذا المذهب، فكان من الطبعى أن يتأثر بمناهج الفقهاء والأصوليين وينسج على منوالهم، فهو نفسه يعترف بأنه ألّف كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف "على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة "(٤).

---

(١) ينظر: المفصل للزمخشري ص٣.

(٢) أصول النحو العربى د/ محمود نحلة. ص ٢٤.

(٣) الخصائص١/٢.

(٤) الإنصاف فى مسائل الخلاف ص ٣.

كما أنه يقرر صراحة أنه ألف أصول النحو على حد أصول الفقه فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى؛ لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول، ويعرف أصول النحو بقوله: "اعلم أن أصول النحو هى التى تفرعت عنها فروعه وأصوله، كما أن معنى أصول الفقه هى أدلة الفقه التى تفرعت عنها جملته وتفصيله"(١)

يتبين من هذا أن ابن الأنبارى أراد أن يضع للنحو أصولاً تماثل أصول الفقه التى وضعها الفقهاء للفقه، فمضى بتأثرهم فى المنهج والمصطلحات بل فى تعريف العلم نفسه وتسميته.

وأردت في هذه العجالة أن أبين مدى تأثر علم النحو وأصوله بعلم الفقه وأصوله؛لأن الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه من أدلة الفقهاء والأصوليين، وقد استدل النحويون بهذا الدليل كثيرًا، وكثر استعمال هذا الدليل عندهم في مواضع الجدل والرد على المخالفين.

وأما عن الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه ، فهو من أدلة النحو العقلية ومعناه: أن ينفي المستدل حكمًا؛ لأنه لم يرد دليل على صحة ذلك الحكم، ويكتفى به وإن لم يذكر دليلاً على النفي.

وهو من أدلة النحو غير الغالبة، والاستدلال بعدم الدليل،والاستدلال بالاستقراء ضدان؛ فهو الوجه السلبي للاستقراء؛لأن ما ثبت بالاستقراء فقد ثبت بالإيجاب، كأقسام الكلمة وأنواع الإعراب، فإذا أردنا استعمال دليل النفي

---

(١) لمع الأدلة ص ٨٠.

أمكن أن نقول: إن الدليل على أقسام الكلمة ثلاثة: أنه لو لم تكن كذلك لقام الدليل على الزيادة والنقص في هذا العدد،وذلك لما نعرفه عن جهد النحاة الذي بذلوه في البحث والتقصي،فلما لم يقم دليل يعارض أن أقسام الكلمة ثلاثة ثبت أنها ليس غير ،وكذلك أنواع الإعراب. (١)

وقد عده ابن الأنباري أحد أدلة النحو غير الغالبة ، وأفرد له الفصل الثلاثين من كتابه(لمع الأدلة) فقال:"الفصل الثلاثون في:الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه...". (٢)

ونقل السيوطي كلامه في كتابه(الاقتراح في علم أصول النحو)في:الكتاب الخامس من كتابه تحت عنوان:أدلة شتى. (٣)

ولاخلاف بين العلماء في أن إقامة الدليل واجبة على من أراد إثبات حكم من الأحكام، وإنما الخلاف بينهم فيمن أراد نفي حكم من الأحكام.

فذهب فريق من العلماء إلى أن النافي عليه إقامة الدليل،وذهب آخرون إلى أن النافي لا دليل عليه.

وقد عرض ابن الأنباري الرأيين، ومال إلى الرأي الأول ، وهو:أن النافي عليه إقامة الدليل؛ فقال:"اعلم أن هذا إنما يكون فيما إذا ثبت لم يخفَ دليله، فيستدل بعدم الدليل على نفيه، وذلك أن يستدل على نفي أن أقسام الكلم

---

(١) ينظر:الأصول د/تمام حسان ص١٨٥ ،١٨٦.

(٢) لمع الأدلة ص ١٤٢.

(٣) ينظر:الاقتراح ص ٣٨٣ ،٣٨٤.

أربعة، أو أنواع الإعراب خمسة أنواع، فيقول: لو كان أقسام الكلم أربعة أو أنواع الإعراب خمسة لكان على ذلك دليلٌ،

ولو كان على ذلك دليل لَعُرِفَ ذلك مع كثرة البحث وشدة الفحص، فلما لم يُعْرَف ذلك دلَّ على أنه لا دليل، فوجب ألا يكون أقسام الكلمة أربعة ولا أنواع الإعراب خمسة"[١]

وبعد أن بين ابن الأنباري أن النافي عليه إقامة الدليل عارض الرأي الذي يقول :إن النافي لا دليل عليه، فقال:"وقد زعم بعضهم أن النافي لا دليل عليه، وإنما الدليل على

المثبت، وهذا ليس بصحيح؛ لأن الحكم بالنفي لا يكون إلا عن دليل،وكما يجب الدليل على المثبت فكذلك يجب الدليل على النافي".[٢]

ويبدو أن ابن الأنباري اقتفى أثر الأصوليين في هذه القضية؛ فإن الجمهور من فقهاء الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، وهو ما اختاره ابن حزم من الظاهرية[٣] يقولون:إن النافي يلزمه الدليل كالمثبت،كما أنه لا يجوز إثبات الحكم إلا بدليل، فلا يصح نفيه إلا بدليل، ومن أدلتهم على ذلك

---

(١) لمع الأدلة ص ١٤٢.

(٢) لمع الأدلة ص ١٤٢..

(٣) ينظر :أصول السرخسي٢/١١٧،وإحكام الفصول لأبي الوليد الباجي ص ٧٠١،وشرح الكوكب المنير لابن النجار الحنبلي ٤/٥٢٥،والإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الظاهري١/٧٤.

قوله تعالى:{ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}(١).

ووجه الدلالة:أن اليهود نفوا أن يدخل الجنة إلا من كان هوديًّا أو نصارنيًّا، فأمر الله نبيه- صلى الله عليه وسلم- أن يطلب الدليل والبرهان على النفي والإثبات في قوله:

{ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}.

منهج ابن مالك في الاستدلال بهذا الدليل:

استدل ابن مالك بهذا الدليل في واحدٍ وعشرين موضعًا من كتابه"شرح التسهيل"، وكان منهجه على النحو التالي:

أولاً:ابن مالك من العلماء الذين يقيمون الدليل على النفي فهو ممن يقولون:إن النافي يلزمه الدليل كما أن المثبت يلزمه الدليل، والذي يدل على ذلك قوله:"...ولو لم يُرَدّ على من زعم أن أصل الله:الإله إلا بكونه مدعيًا ما لا دليل عليه لكان ذلك كافيًا؛ لأن الله والإله مختلفان في اللفظ والمعنى...".(٢)

ولم يبتعد ابن مالك عن هذا المنهج إلا في موضع واحد، وهو رده لرأي من ألحق بعض الأفعال بـ(ظن)في العمل، فقال:"وألحق هشام الكوفي عرف

(١) الآية ١١١من سورة البقرة.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٧٧.

وأبصر،وألحق ابن درستويه أصاب ، وصادف ،وغادر، ولا دليل على شيء من ذلك فلا يلتفت إليه ".(١)

ثانيًا:كان ابن مالك يستعمل هذا الدليل مع دليل آخر لترجيح ما يراه صحيحًا،ولم يستعمل هذا الدليل منفردًا أبدًا،ومن ذلك رده لرأي ثعلب المانع للإخبار بالجملة القسمية،فقال:"...وهو أيضًا منع ضعيف؛ إذ لا دليل عليه مع ورود الاستعمال بخلافه؛ كقوله تعالى:{ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً(٢)**..."** (٣).

ومن ذلك قوله:"وحتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو فجائز كون المعطوف بها مصاحبًا كقولك:قدم الحجاج حتى المشاة في ساعة كذا، وجائز كونه سابقًا كقولك:قدموا حتى المشاة متقدمين،ومن زعم أنها تقتضي الترتيب في الزمان فقد ادعى ما لا دليل عليه، وفي الحديث:"كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس"(٤)**...."**(٥).

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٧٧.

(٢) من الآية ١٦ من سورة النحل.

(٣) شرح التسهيل ١/٣١٠.

(٤) الحديث في صحيح مسلم-باب كل شيء بقدر-٤/٢٠٤٥،ومسند أحمد٥/٢٩٢،ومسند الشهاب القضاعي-كل شيء بقدر حتى العجز والكيس-١/١٤٩.

(٥) شرح التسهيل٣/٣٥٩.

ثالثًا:كان ابن مالك يعبر عن الرأي العاري من الدليل بقوله:"لأن ذلك مُدَّعى لا دليل عليه"، وبقوله:"وهذا من تحكماته العارية من الدليل"، وبقوله:"...إذا لا دليل عليه ولا محوج إليه"، وبقوله:" ...دون دليل "، وبقوله:" إذا هو مجرد عن الدليل"، وبقوله:" مع عدم دليل" وبقوله:" فلا يقبل إلا بدليل "، وبقوله:" ولا دليل عليه فلا يلتفت إليه ".

رابعًا:كان ابن مالك يعول على السماع، ثم القياس، ثم استصحاب الحال في رد الآراء العارية من الدليل، وسيأتي توضيح ذلك في دراسة تلك الآراء.

خامسًا:كان ابن مالك يهتم بنسبة الآراء العارية من الدليل إلى أصحابها فقد نسب سبعة عشر رأيًا إلى أصحابها من جملة واحدٍ وعشرين رأيًا.

المبحث الأول

الآراء العارية من الدليل المبهم قائلها

وفي هذا المبحث أربعة آراء:

١-أصل(فم) : (فوه).

٢-أصل لفظ الجلالة(الله) :(إله).

٣-إفادة(حتى)الترتيب في الزمان.

٤- منع تأكيد المثنى بأجمع وأخواته.

أصل(فم): (فوه)

لـ(فم) عدة مواد منها(فوه) ويرى بعض العلماء أنها أصل لـ(فم)،وردَّ ابن مالك هذا الرأي؛ لأنه لا دليل عليه ، فقال: " بل الصحيح أن للفم ثلاث مواد:إحداها: فَ مَ ى ، والثانية:فَ مَ و، والثالثة : فَ مَ م ، ومادة رابعة من : فَ وَ هـ ، وكلها أصول متوافقة في المعنى ، لا أن أصلها (فوه) كما زعم الأكثرون ؛ لأن ذلك مُدَّعى لا دليل عليه مع ما فيه من الجمع بين المبدل والمبدل منه في غير ضرورة مع تصرف وتوسع ، كما ثبت من اللغات المأثورة بالروايات المشهورة ".(١)

الرأي العاري من الدليل:

يرى كثير من العلماء أن (فوه)هي أصل لـ(فم).

وهو مذهب الخليل وسيبويه ووافقهم على ذلك كثير من العلماء، واستدلوا على ذلك بتصغيره على فُوَيْه، و بجمعه على أفواه.

قال سيبويه:" وسألته عن رجل اسمه :فُو ،فقال:العرب قد كفتنا أمر هذا لمَّا أفردوه قالوا: فمٌ ،فأبدلوا الميم مكان الواو حتى يصير على مثال تكون الأسماء عليه فهذا البدل بمنزلة تثقيل"لَوٍّ"ليشبه الأسماء، فإذا سميته بهذا

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٤٨/١.

فَشَبِّهْه بالأسماء كما شبهت العرب، ولو لم يكونوا قالوا: فم، لقلت:فَوْهٌ؛ لأنه من الهاء، قالوا: أفواه كما قالوا:سوط وأسواط".(١)

وقال سيبويه:" ميم(فمٍّ)بدل من الواو".(٢)

الدراسة:

للعلماء في أصل (فم) قولان :

القول الأول:يرى أصحابه أن أصل(فم): (فوه)، وهو القول محل الدراسة.

وهذا القول للخليل وسيبويه كما سبق ، وقد وافقهما السيرافي حيث ذكر كلام سيبويه من غير تعليق. (٣)

وبه قال العكبري، فقال:"وأما(فوك) فأصله (فَوْه) فحذفت الهاء اعتباطًا، وأبدل من الواو ميم ؛ لأنها لو أبقوها لتحركت في الإعراب فانقلبت ألفًا، وحذفت بالتنوين، وبقي الاسم المعرب على حرف واحد ، والميم تشبه الواو، وتحتمل الحركة ،فإذا أضفته رددت الواو".(٤)

وبه قال ابن يعيش، فقال مستدلاً له:"وأما(فم)فأصله(فَوْه)بزنة:فَوْز،يدلك على ذلك قولك

---

(١) الكتاب٣/٢٦٤.

(٢) السابق٣/٢٨٥.

(٣) ينظر:شرح الكتاب للسيرافي٤/٢٨.

(٤) ينظر:اللباب١/٨٨.

في تكسيره: أفواه، وفي تصغيره:فُوَيْه...". [١]

وقال ابن الناظم:"وأما(فم)فأصله:فَوْه ، بدليل قولهم في الجمع:أفواه، وفي التضغير: فويه،فحذفت منه الهاء".[٢]

وكذلك استدل ابن هشام الأنصاري. [٣]

وبه قال ابن بابشاذ،والرضي،وابن أبي الربيع. [٤]

القول الثاني: يرى أصحابه أن (فَمَّ) أصل بنفسها،وليس أصلها(فَوْه)،وعلى رأسهم ابن مالك، وممن قال بقول ابن مالك أبو حيان حيث يقول:"له مواد أربع:فَ وَ هـ ،وهي التي زعم الأكثرون أنها الأصل ، ويدل عليها التصغير والتكسير والاشتقاق، نحو:فُوَيْه وأفواه، وما فاهَ بكذا، وفلانٌ أَفْوَهُ، ومُفَوَّه، ونحوها، و:فَ مَ ي، و:فَ مَ وَ،ويدل على هذا الفَمَا،والتثنية:فَمَيان، وفَمَوان، وفَ مَ م،يدل عليه أفمام ".[٥]

---

(١) شرح المفصل ١/٥٣.

(٢) شرح الألفية ص ١٩.

(٣) ينظر:شرح اللمحة البدرية١/٢٩٤.

(٤) ينظر:شرح المقدمة المحسبة ص ١٢٠،وشرح الكافية ١/٨٠ ، و البسيط ١/١٩١.

(٥) التذييل ١/١٧١.

وهكذا قال المرادي،وناظر الجيش. [١]

تعقيب: بعد دراسة هذا الرأي توصلت لما يلي:

أولاً:أن هذا الرأي الذي ذكره ابن مالك هو رأي الخليل وسيبويه، ومن وافقهما،ولعل ابن مالك لم ينسب هذا الرأي؛ لشهرته ، وكثرة القائلين به.

ثانيًا : أن هذا الرأي ليس عاريًا من الدليل كما ذكر ابن مالك ، وإنما استدل أصحابه

بتصغير العرب (فم)على(فُوَيه) وجمعه على(أفواه)والتصغير والتكسير مما يردان الأشياء إلى أصولها، واستدلوا كذلك بالاشتقاق، نحو: ما فاه بكذا، وتفوَّه، وفلانٌ أفوه.

وفي الصحاح:" الفم أصله فوه، نقصت منه الهاء فلم تحتمل الواو الإعراب لسكونها ، فعوض منها الميم. فإذا صغَّرت أو جمعت رددته إلى أصله وقلت فُوَيْهٌ وأفْواهٌ، ولا يقال أفْماءٌ. فإذا نسبت إليه قلت فَميٌّ وإن شئت فموى، تجمع بين العوض وبين الحرف الذي عوِّض منه، كما قالوا في التثنية: فَمَوانِ".[٢]

---

(١) ينظر:شرح التسهيل ص ٩٤، وتمهيد القواعد ٢٧١/١.

(٢) الصحاح للجوهري(فم)٢٠٠٤/٥.

ثالثًا:أن ابن مالك لم يكتف بالاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه،واستدل على صحة رأيه بدليل آخر:وهو السماع، وعبَّر عنه: بثبوت ذلك في اللغات المشهورة ،وأن كل مادة من هذه المواد أصل بنفسها.

رابعًا:أن للفم أربع مواد هي: (فَ وَ هـ) و(فَ مَ م) و(فَ مَ ي) و(فَ مَ وَ) ، وأولها الأصل كما ذكر الأكثرون بدليل التصغير، والتكسير، والاشتقاق، كـ:فويه، وأفواه، وما فاه بكذا، وفلان أفوه، وتفوه، ويدل للثانية:فموان، والثالثة: فميان، والرابعة:أفمام.

خامسًا:أوافق ابن مالك في شيء، وأخالفه في شيء آخر، فأما ما أوافقه فيه فهو وجود أربع موادٍ لـ(فم)؛ لثبوت ذلك في لغات العرب، وأخالفه في رده لرأي الأكثرين؛ لأن التصغير، والتكسير، والاشتقاق مما يقوي رأيهم في أن أصل(فم): (فوه).

أصل لفظ الجلالة(الله) : (إله)

تعددت آراء العلماء في أصل لفظ الجلالة(الله)، ومن بين هذا الآراء رأي يرى أن لفظ الجلالة(الله) أصله(إله) ،وقد ردَّ ابن مالك هذا الرأي؛ لكونه عاريًا من الدليل من وجهة نظره، فقال:"...ومن الأعلام التي قارن وضعها وجود الألف واللام(الله) تعالى المنفرد به، وليس أصله (الإله)كما زعم الأكثرون ، بل هو علم دال على الإله الحق دلالة جامعة لمعنى الأسماء الحسنى كلها ما عُلِمَ منها وما لم يُعلَم ؛ ولذلك يقال: كل اسم سوى الله من الأسماء الكريمة هو من أسماء الله ،ولا ينعكس ، ولو لم يُرَد على من زعم أن أصل الله:الإله، إلا بكونه مُدَّعِيًا ما لا دليل عليه لكان ذلك كافيًا؛ لأن الله والإله مختلفان في اللفظ والمعنى، أما في اللفظ فلأن أحدهما في الظاهر الذي لا عدول عنه دون دليل معتل العين، والثاني: مهموز الفاء صحيح العين واللام فهما من مادتين، وردُّهما إلى أصل واحد تحكم وزيغ عن سبيل التصرف ، وأما اختلافهما في المعنى فلأن الله خاص بربنا تبارك وتعالى في الجاهلية والإسلام ، والإله ليس كذلك، ولهذا يستحضر بذكر الله مدلولات جميع الأسماء ، ولا يستحضر بالإله ما يستحضر بالمعبود...". [١]

الرأي العاري من الدليل:

(١) شرح التسهيل لابن مالك١/١٧٧.

يرى كثيرٌ من العلماء أن أصل (الله): (إله).

وممن ذهب إلى ذلك يونس بن حبيب، والكسائي، والفراء، وقطرب ، والأخفش، إلى أن أصل(الله): (إله)ثم حذفت الهمزة تخفيفًا، فاجتمعت لامان، فأدغمت الأولى في الثانية، فقيل:(الله) فـ(إله):فِعَال بمعنى مفعول كأنه مألوه أي معبود مستحق للعبادة يعبده الخلق ويؤلهونه، والتأله:التعبد. (١)

ولسيبويه قولان في أصل لفظ الجلالة:

أحدهما:موافقة الرأي القائل بأن أصل لفظ الجلالة الله:إله.

قال سيبويه:"...كأن الاسم–والله أعلم–إله، فلما أُدخِل فيه الألف واللام حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفًا منها فهذا أيضًا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف...". (٢)

الدراسة:

اختلف العلماء في أصل لفظ الجلالة(الله) على أربعة مذاهب:

المذهب الأول:أنه مشتق من(إله) وهو المذهب السابق بيانه.

واستدل العلماء الذين يقولون إن أصل(الله): (إله) بالقياس على كلمة(الناس)فإن أصلها (أناس)ثم حذفت الهمزة فقيل:الناس،فكأن الألف واللام

---

(١) ينظر:اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي ص ٢٣.

(٢) الكتاب ٢ /١٩٥،١٩٦.

في(الله)عوضٌ عن الهمزة المحذوفة، فلزمتا ولم تفارقا الاسم، كأنهما بعض حروفه. (١)

قال سيبويه:"...ومثل ذلك أناس، فإذا أدخلت الألف واللام قلت: الناس، إلا أن الناس قد تفارقهم الألف واللام،ويكون نكرة، واسم الله تبارك وتعالى لا يكون فيه ذلك". (٢)

والذي يدل على صحة حذف الهمزة التي هي فاء، وكون الألف واللام عوضًا منها، أنه إذا أُثبتت الهمزة في:الإلاه، ولم تُحْذَفْ، لم تكن الألف واللام على حدها في(الله)؛ لأن قطع همزة الوصل لا يجوز في(الإلاه) كما جاز في(الله)؛ لأنهما ليسا بعوضٍ من شئ، كما أنها في اسم(الله)عوض. (٣)

المذهب الثاني:أن أصل لفظ الجلالة(الله): (لَاهٌ)ووزنه (فَعْلٌ)اللام فاء الفعل، والألف منقلبة عن الحرف الذي هو العين ، والهاء لام ،ثم دخلت الألف واللام للتعريف،فقيل:

---

(١) ينظر:اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي ص٢٤.

(٢) ينظر: الإغفال لأبي علي الفارسي١/٦١.

(٣) ينظر:اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي ص ٢٧، والإغفال لأبي علي الفارسي ٤٠/١،ومعاني القرآن للنحاس ٥٢/١ ، والتفسير الوسيط للواحدي١/٤٤٦.

الله، ودلَّه على ذلك قول بعضهم:لَهْيَ أبوك ، بمعنى:لاه أبوك. [١]،وهو لسيبويه.

قال سيبويه:"...لَهْيَ أبوك، فَقَلَبَ العين وجَعَل اللام ساكنةً إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحًا كما تركوا آخر(أين)مفتوحًا، وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروه لكثرته في كلامهم فغيروا إعرابه كما غيَّروه...". [٢]

المذهب الثالث: ذهب الخليل إلى أن أصل:إله:وِلاه من الوله والتحير، وقد أبدلت الواو همزة؛ لانكسارها كما فُعِل في: وِعاء:إعاء، ثم أدخلت عليه الألف واللام، وحذفت الهمزة، فقيل: الله، ومعناه:أن يكون الوله من العباد إليه. [٣]

المذهب الرابع :ذهب المازني إلى أن لفظ الجلالة(الله)اسم موضوع لله عزَّ وجلَّ، وليس أصله:إله، ولا:لَاه، ولا: وِلاه. [٤]

---

(١) ينظر:اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي ص ٢٧، والإغفال لأبي علي الفارسي ٤٠/١،ومعاني القرآن للنحاس ٥٢/١ ، والتفسير الوسيط للواحدي٤٤٦/١.

(٢) الكتاب ٤٩٨/٣.

(٣) ينظر:اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي ص ٢٦،٢٧.

(٤) ينظر:السابق ص ٢٧ ،٢٨.

وأما عن موقف العلماء من الرأي محل الدارسة، فقد أخذ كثير من العلماء بهذا الرأي، ومنهم:أبو علي الفارسي،والزمخشري، وأبو البركات الأنباري، والعكبري، والواحدي. (١)

وكذلك ابن خروف؛إذ يقول:"...فالأولى أن يكون اسمًا غالبًا منقولاً من(إله) النكرة، كغلبة(النجم)لـ(الثُّرَيَّا) و(الدَّبَرَان) و(السِّمَاك) و(العَيُّوق) وهي أسماء لأنجمٍ كونية، ودخلتها الألف واللام للغلبة كما كانت ألفاظها عامة في أجناسها، ووقعت على مخصوص، ودلَّ على ذلك لزومُ الألف واللام، فصارت غالبة، فالألف واللام للغلبة، ولا يقدح ذلك في المعنى من جهة اشتقاقه؛ ذلك أن اللفظ عربي، ولا خلاف أن الحروفَ أعمالُنا، فهي محدثة، فإذا حُكِم على المحدث بالنقل- وهو مرادهم بالاشتقاق-لم يقدح في المعنى، مع ما يجري على حد كلام العرب، والمعنى الواقع عليه اللفظ-وهو المسمي-هو القديم تعالى، فمن قال أصله:إله، حذف الهمزة على غير قياس؛ لكثرة دوره، وأدخل الألف واللام كالعوض، إما للغلبة-كما ذكرنا-وإما للتعريف...". (٢)

ويرى السهيلي أنه غير مشتق من شيء، وأن الألف واللام من نفس الكلمة،فقال:"... أن الاسم غير مشتق من شيء، وأن الألف واللام من نفس الكلمة إلا أن الهمزة وُصِلَت لكثرة الاستعمال على أنها جاءت فيه مقطوعة عن

---

(١) ينظر :الإغفال ١/ ٤٠ ،والكشاف ١/ ١٠٧ ،والبيان ١/ ٣٢ ،والتبيان ١/ ٤ ،والتفسير البسيط ١/ ٤٤٤.

(٢) شرح الجمل ١/ ٢٤٦، ٢٤٧.

القسم...ويدلك على أنه غير مشتق أنه سبق الأشياء التي زعموا أنها مشتق منها...". (١)

وردَّ ابن القيم ما اعتل به السهيلي، فقال:"...زعم السهيلي أن اسم (الله) غير مشتق؛ لأن الاشتقاق يسلتزم مادة يُشْتَق منها، واسمه-تعالى-قديم، والقديم لا مادة له، فيستحيل الاشتقاق، ولا ريب أنه إن أريد بالاشتقاق هذا المعنى، وأنه مستمدٌ من أصل آخر فهو باطل.

ولكن الذين قالوا بالاشتقاق، لم يريدوا هذا المعنى، ولا أَلَمَّ بقلوبهم، وإنما أرادوا: أنه دال على صفةٍ له-تعالى-وهي الإلهية، كسائر أسمائه الحسنى،ك:العليم، والقدير، والغفور، والرحيم، والسميع، والبصير، فإن هذه الأسماء مشتقة من مصادرها بلا ريب، وهي قديمة، والقديم لا مادة له، فما كان جوابكم عن هذه الأسماء؟ فهو جواب القائلين باشتقاق اسمه(الله).

ثم الجواب عن الجميع: أنا لا نعني بالاشتقاق إلا أنها ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى؛ لا أنها متولدة منها تولُّد الفرع من أصله، وتسمية النحاة للمصدر والمشتق منه:أصلاً وفرعًا، ليس معناه أن أحدهما تولد من الآخر، وإنما هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر وزيادة".(٢)

---

(١) نتائج الفكر ص٤٠ ،٤١.

(٢) بدائع الفوائد ٣٩/١ ،٤٠.

واختار أبو حيان القول بعدم الاشتقاق؛فقال:"...والله:علم لا يطلق إلا على المعبود بحق مرتجل غير مشتق عند الأكثرين...". (١)

تعقيب: بعد دراسة هذا الرأي توصلت لما يلي:

أولاً:أن هذا الرأي الذي نسبه ابن مالك إلى الأكثرين إنما هو رأي يونس بن حبيب، وسيبويه ، والكسائي ، والفراء ، وقطرب ، والأخفش ، ومن وافقهم من العلماء ، ولعل ابن مالك لم ينسبه لكثرة من قال به.

ثانيًا:أن هذا الرأي لم يكن عاريًا من الدليل كما ذكر ابن مالك ، وإنما اعتمدوا على القياس ،فقد حملوا الاسم الكريم في الحذف على أناس.

ثالثًا:أن ابن مالك لم يكتف بالاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه، وهذا جليٌ من قوله:"ولو لم يُرد على من زعم أن أصل الله:الإله إلا بكونه مدعيًا ما لا دليل عليه لكان ذلك كافيًا..."، فاستدل باختلاف اللفظين في اللفظ والمعنى، واستدل على اختلافهما بالسماع، وأن حذف الهمزة من(إله) حذف لا مسوغ له، وأن(ناسًا) ليس مُفَرَّعًا من(أناس)؛ لأنهما لفظان بمعنى واحد من مادتين مختلفين، إحداهما:أنس، والآخرى: نوس. (٢)

---

(١) البحر المحيط ١/١٢٤.

(٢) ينظر: تفصيل ذلك في شرح التسهيل لابن مالك ١/١٧٧-١٨٠.

رابعًا:بعد دراسة هذا الرأي أرى أن الصحيح ما ذهب إليه ابن مالك وهو أن الله علم مرتجل غير مشتق، يدل على المعبود بحق؛ ولأنه سبق الأشياء التي قالوا : إنه مشتق

منها،ومما يشهد بصحة ذلك قوله تعالى:{ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا}(١)، فهذا نص في عدم المسمي، وتنبيه على عدم المادة المأخوذة منها الاسم. (٢)

ولأن كلمة (الإله) تستعمل لغير الله في قوله تعالى:{ وَانْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ

عَاكِفًا}(٣)، وقوله تعالى:{ أَآلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ }(٤).

ولأنه لما لم يُسْتَعمل الله إلا للباري عُلِم أنه علمٌ، وليس بمأخوذ من الإله. (٥)

خامسًا:على الرغم من تصحيحي لقول ابن مالك من أن الاسم الكريم(الله) غير مشتق إلا أنني أري الكف عن الحديث في أصل هذا الاسم

---

(١) من الآية ٦٥ من سورة مريم.

(٢) ينظر:نتائج الفكر للسهيلي ص ٤١.

(٣) من الآية ٩٧ من سورة طه.

(٤) من الآية ٥٧ من سورة الزخرف.

(٥) ينظر:الأشباه والنظائر للسيوطي٦/٢٢٨.

الكريم تنزيهًا له، وأخذًا بقول الزجاج:"...وأكره أن أذكر ما قال النحويون في اسم الله أعني(الله) تنزيهًا لله ـ عزَّ وجلّ ـ".[١]

(١) ينظر:معاني القرآن وإعرابه للزجاج١/٤٣.

إفادة(حتى)العاطفة الترتيب

من أوجه استعمال(حتى) أن تكون عاطفة، واختلف العلماء فيما تفيده، فذهب بعض العلماء إلى أن(حتى) العاطفة تفيد الترتيب في الزمان كـ(الفاء)و(ثم)، وردَّ رأيهم ابن مالك ؛ لأنه عارٍ من الدليل ، فقال: "...وحتى بالنسبة للترتيب كالواو، فجائز كون المعطوف بها مصاحبًا، كقولك : قدم الحجاج حتى المشاة في ساعة كذا ،وجائز كونه سابقًا، كقولك : قدموا حتى المشاة متقدمين ، ومن زعم أنها تقتضي الترتيب في الزمان ، فقد ادعى ما لا دليل عليه،وفي الحديث:"كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس"[١] وليس في القضاء ترتيب ، وإنما الترتيب في ظهور المقتضيات".[٢]

الرأي العاري من الدليل:

يرى بعض العلماء أن (حتى)العاطفة تفيد الترتيب كـ(الفاء) و(ثم).

وممن قال بذلك الزمخشري، إذ يقول:" والفاء، وثم ،وحتى تقتضي الترتيب...". [٣]

الدراسة:

---

(١) الحديث سبق تخريجه.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٥٩.

(٣) المفصل ص ٣٠٧.

انقسم العلماء إزاء إفادة(حتى) للترتيب إلى قسمين:

القسم الأول:يرى أصحابه أن (حتى)لا تفيد الترتيب كـ(الواو) وعلى رأسهم إمام المدرسة البصرية سيبويه؛ إذ يقول:"...وتقول:هذا ضاربُ القوم حتى زيدًا يضربه ،إذا أردت معنى التنوين، فهي كالواو...". (١)

وإنما كانت (حتى) بمعنى الواو في العطف؛ لأن الواو للجمع، و(حتى)للغاية والشمول

والمعنيان متقاربان(٢)

وقد اختار الرماني هذا القول، فقال:"فأما الهاملة فتجري مجرى الواو في العطف؛ لأنها تدل على التعظيم والتحقير". (٣)

وممن قال به أيضًا الصيمري، فقال: "وحتى في العطف بمنزلة الواو...". (٤)

وقد أقر الرضي هذا القول مع تفريقه بين الترتيب في الزمان والترتيب الذهني، فقال:" والذي أرى:أن (حتى) لا مهلة فيها، بل(حتى)العاطفة تفيد أن المعطوف هو الجزء الفائق إما في القوة أو الضعف على سائر أجزاء

---

(١) الكتاب ١/٩٦.

(٢) ينظر :اللباب للعكبري ١/٣٨٤.

(٣) التبصرة والتذكرة١/١٣٦.

(٤) معاني الحروف للرماني ص ١١٩.

المعطوف عليه، وقد يكون تعلق الفعل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد (حتى) أسبق من تعلقه بالأجزاء الأُخَر، نحو:توفى الله كلَّ أبٍ لي حتى آدم،وقد يكون تعلقه به في أثناء تعلقه بالأجزاء الأخر، نحو:مات الناس حتى الأنبياء،فالمقصود أن الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها أيضًا كما لايعتبر فيها المهلة، بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنًا من الأضعف إلى الأقوى، كما في: مات الناس حتى الأنبياء، أو من الأقوى إلى الأضعف، كما في:قدم الحجاج حتى المشاة"(١) .

وقال به كذلك المرادي، حيث قال:"حتى بالنسبة للترتيب كالواو...". (٢)

القسم الثاني:يرى أصحابه أن(حتى)تفيد الترتيب.

قال الجزولي:"وأما عطف النسق فلا يكون إلا بحروف منها:الواو، والفاء، وثم،وحتى وهذه تشرك بين الأول والثاني في الإعراب والمعنى، وتنفرد الواو بأنها لا تعطي رتبة".(٣)

---

(١) شرح الكافية٤/٣٩٤، ٣٩٥.

(٢) الجنى الداني ص ٥٤٩.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو ص٧٠.

وقال ابن خروف:"ولا تكون الفاء إلا لترتيب ، ولا تكون(ثم) إلا للتراخي، وحتى:تشريك في اللفظ والمعنى أيضًا ، والثاني بعد الأول ".[١]

وهكذا قال الخوارزمي ، وابن يعيش ، وابن الحاجب. [٢]

وإنما اقتضت(حتى) الترتيب ؛ لأن شرطها في العطف أن ما بعدها جزء مما قبلها، وجزء الشيء متصل به لا ينفصل عنه. [٣]

تعقيب: بعد دراسة هذا الرأي توصلت لما يلي:

أولاً:أن الرأي الذي ذكره ابن مالك ولم ينسبه هو رأي الزمخشري، ومن وافقه.

ثالثًا:أن ابن مالك لم يكتف بالاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه،وإنما أيد نفيه لهذا القول بما ورد من السماع ، وكانت فيه (حتى)لمطلق الجمع كالواو، ومما استشهد به الحديث السابق ، وبقول الشاعر[٤]:

لَقومي حتَّى الأقدمون تَمَالَئُـوا عَلَى كلِّ أمرٍ يُورِثُ المَجدَ والحَمْدَا

---

(١) شرح الجمل ٣٢٣/١.

(٢) ينظر:التخمير ٤ /٧٨ ، وشرح المفصل ٩٤/٨ ، والإيضاح ٢٠٧/٢.

(٣) ينظر:الصفوة الصفية للنيلي ق٧٥٠/١.

(٤) من الطويل،ولم أهتد لقائله،ومن مواضعه:الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لابن البعلي ٨٢٩/٢ ، والمساعد لابن عقيل ٤٥٤/٢ ، والدرر ١٨٨/٢.

ووجه الشاهد فيه هو: أن الأقدمين معطوف بـ(حتى) على(لَقومي) مع كونهم يقينًا متقدمين، ومن الملحوظ هنا إتيان ابن مالك بشاهد لم يسبقه إليه غيره.

ثانيًا:أن من قال بهذا الرأي لم يذكر دليلاً على إفادة(حتى) للترتيب ، فالرأي كما قال ابن مالك رأي عارٍ من الدليل.

ثالثًا:الرأي الصحيح هو الرأي القائل بأن (حتى) لا تفيد الترتيب كالواو، فهي للجمع من غير ترتيب ولا مهلة، فإذا قلت:قام القوم حتى زيدٌ، احتمل أن يكون القائم أولاً زيدًا، وأن يكون القائم أولاً القوم،وأن يكونوا قاموا في وقت واحد، إلا أنها تفارق الواو في أن ما بعدها لا يكون أبدًا إلا جزءًا مما قبلها.(١)

وليست مثل الفاء وثم في أنها تقتضي الترتيب في الزمان كما ذكر الزمخشري، والجزولي ، ومن وافقهما؛لأن ذلك ادعاء بلا دليل كما ذكر ابن مالك.

---

(١) ينظر:شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٢، والأزهية ص ٢١٤.

منع تأكيد المثنى بـ:أجمع وأخواته

يؤكد المثنى المذكر بـ(كلا)، نحو: جاء الزيدان كلاهما، ويؤكد المثنى المؤنث بـ(كلتا)، نحو: جاءت الهندان كلتاهما، ولا يؤكد المثنى بغير ذلك عند بعض العلماء، وهذا الرأي ردَّه ابن مالك؛ لكونه عاريًا من الدليل، فقال:" وأجاز الكوفيون وبعض أصحابنا تثنية أجمع وجمعاء، قال ابن خروف(١): وقياس تثنية أفعل وفعلاء في هذا الباب-يعني باب التوكيد-قياس أحمر وحمراء، ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه...". (٢)

الرأي العاري من الدليل:

منع البصريون، ومن وافقهم تأكيد المثنى بـ(أجمع) وأخواته؛لأنه لا يقال إلا بعد استقراء السماع، ولم يسمع، ولأن (أجمع) وأخواته لا يؤكد بهما إلا ما جاز تفريقه. (٣)

---

(١) ينظر:شرح الجمل لابن خروف ٣٣٨/١.

(٢) شرح التسهيل ٣٩٢/٣.

(٣) ينظر:الحلل لابن السيد ص١٢٥، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين٦٧٩/٢، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام٢٩٥/٢.

الدراسة:

اختلف النحاة في تأكيد المثنى بـ(أجمع) وأخواته على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب البصريين، وهو عدم تأكيده ؛ لأن المثنى يؤكد بـ(كلا) و(كلتا)، فلا يقال: جاء الجيشان أجمعان، ولا:جاء القبيلتان جمعاوان، استغناءً بـ(كلا) و(كلتا) عنهما.

واحتج البصريون ومن وافقهم بثلاثة أمور:

الأول:أن تأكيد المثنى بـ(أجمع) وأخواته لم يسمع عن العرب، فلم تقل العرب: جاء الجيشان أجمعان. (١)

والثاني:أن العرب استغنت بـ(كلا) في المذكر، و(كلتا) في المؤنث عن أجمع وأخواته، والعرب إذا استغنت عن شيء بغيره، لم يجز لك أن تستعمل ما تركوه، ومثال ذلك: استغناؤهم بـ(ترك) عن(ودع) و(وذر). (٢)

والثالث: أن أجمع وأخواته لا يؤكد بهن إلا ما جاز تفريقه. (٣)

وصحح ابن أبي الربيع قول البصريين. (٤)

---

(١) ينظر:شرح الألفية لابن الناظم ص٣٦١، وشرح الكافية للرضي٢/٣٧١.

(٢) ينظر:التوطئة ص٢٠٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٥، والبسيط١/٣٦٤، وأوضح المسالك٣/٣٣٢، والمساعد٢/٣٨٩.

(٣) ينظر: الحلل ص١٢٥، ونتائج الفكر للسهيلي ص٢٢٣، والارتشاف٤/١٩٥١.

(٤) ينظر: البسيط١/٣٦٨.

وصححه كذلك ابن هشام، فقال:"أن أجمع وأخواتها لا تثنى، بل يكتفى بـ(كلا وكلتا) عن تثنيتهما، وهذا هو الصحيح".(١)

وقال ابن عقيل:" والصحيح المنع؛ لاستغنائهم بـ(كلا وكلتا)، وباب الاستغناء كثير".(٢)

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين، ومن وافقهم: جواز تأكيد المثنى بـ(أجمع) وأخواته، فيقال: جاء الجيشان أجمعان، والقبيلتان جمعاوان. (٣)

واحتج الكوفيون ومن وافقهم بما يلي:

أولاً:أن ذلك نقل عن العرب في قولهم:قبضت المال أجمعين. (٤)

ثانيًا: القياس حيث حُمِلَ أفعل وفعلاء في هذا الباب على أحمر وحمراء.(٥)

ووافق الكوفيين ابن خروف، فقال:" وقياس تثنية(أفعل) و (فعلاء) في هذا الباب قياس أحمر وحمراء، ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل

---

(١) شرح اللمحة البدرية٢/٢٩٥.

(٢) المساعد٢/٣٨٩.

(٣) ينظر:الحلل ص ١٢٥، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين٢/٦٧٩،وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٥.

(٤) ينظر:الارتشاف٤/١٩٥١، والمساعد٢/٣٨٩.

(٥) ينظر:شرح الجمل لابن خروف١/٣٣٨، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين٢/٦٧٩.

عليه، ولم يمنعها أحد من الأئمة فتتبعه، وليس قلة استعمالها بمخرجها عن القياس".[١]

وردَّ ابن عصفور مذهب الكوفيين، فقال:"وأهل الكوفة وبغداد يثنون ما بقي من الألفاظ قياسًا، والصحيح أنه لا يجوز ذلك لا في المذكر، ولا في المؤنث؛ لاستغناء العرب عنه بـ(كلا وكلتا)...". [٢]

ورد ابن الناظم مذهب الكوفيين، وعلة ابن خروف، فقال:"وأجاز الكوفيون أن يؤكد المثنى في التذكير بأجمعيْنِ، وفي التأنيث بجمعاوين، مع اعترافهم بكونه لم ينقل عن العرب، وأشار ابن خروف إلى أن ذلك لا مانع منه.

وعندي أن ثَمَّ ما يمنع منه، وهو أن شروط المثنى جواز تجريده من علامة التثنية، وعطف مثله عليه، وعلى هذا لا ينبغي أن يجوز: جاء زيد وعمرو أجمعان؛ لأنه لا يصح أن تقول: جاء أجمع وأجمع؛ لأن المؤكد بأجمع كالمؤكد ب(كل) في كونه لا بد أن يكون ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موضعه...". [٣]

تعقيب: بعد دراسة هذا الرأي توصلت لما يلي:

---

(١) شرح الجمل ٣٣٨/١.

(٢) شرح الجمل ٢٦٥/١.

(٣) شرح الألفية ص٣٦١.

أولاً:أن في تأكيد المثنى بأجمع وأخواته مذهبان، أثبت ابن مالك مذهب القائلين بالجواز، وهو قول الكوفيين، وأما المذهب الثاني، فاعتمد ابن مالك على ما قاله ابن خروف في هذا الموضع، وأنه رأي عارٍ من الدليل كما نص على ذلك ابن خروف.

ثانيًا:أن الرأي القائل بمنع تأكيد المثنى بأجمع وأخواته، ليس عاريًا من الدليل كما ذكر ذلك ابن خروف، واقتبس كلامه ابن مالك؛ لأنه لم يسمع من العرب تأكيد المثنى بأجمع، وأن العرب استغنت في تأكيده بـ(كلا وكلتا).

ثالثًا: لابن مالك في هذا المسألة قولان:

أحدهما: القول بمذهب الكوفيين، وهو جواز تأكيد المثنى بأجمع، وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل.

والثاني: القول بمذهب البصريين، وهو منع تأكيد المثنى بأجمع، وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية الشافية، حيث قال:"وإذا كان المؤكد مثنى لم يؤكد إلا بالنفس أو بالعين، أو بـ(كلا) في التذكير، وبـ(كلتا) في التأنيث.

وأجاز الكوفيون أن يقال في التذكير:أجمعان، وفي التأنيث: جمعاوان، وإليه أشرت بقولي:

وبعضُ القياس منه استُعمِلا معتَرِفًا بكونِهِ ما نُقِلاَ ...". [1]

فقوله:" معتَرِفًا بكونِهِ ما نُقِلاَ" يعني: أنه لم يسمع تأكيد المثنى بأجمع.

---

(١) شرح الكافية الشافية١/٥٢٦، ٥٢٧.

رابعًا: أن ابن مالك تأثر بغيره من العلماء في الآراء العارية من الدليل.

خامسًا:أن الأرجح من المذهبين هو مذهب البصريين القائل بمنع تأكيد المثنى بأجمع؛ لعدم سماع ذلك عن العرب، ولأن العرب استغنت بـ (كلا) في المذكر، و(كلتا) في المؤنث عن (أجمع) وأخواته، والعرب إذا استغنت عن شيء بغيره، لم يجز استعمال ما تركوه؛ ولأن مذهب الكوفيين، وإن كان قياسًا، فالسماع عارضه، بأن العرب تركوه، ولم يستعملوه، والسماع إذا عارض القياس لم يلتفت إلى القياس، وإن كان سماعًا فهو–ولا بد– سماع قليل؛ ولأن البصريين قد استقرأوه فلم يجدوه، فدل ذلك على قلته وشذوذه إن كان وجد، والشاذ القليل لا يعتد به. (١)

ولأن من أحكام (أجمع) أنه لا يثنى، فلا يقال:قبضت الدرهمين أجمعين، وإنما امتنعت تثنيته؛ لأنه وُضِع لتوكيد الاسم المفرد الذي يتبعض، فلو ثني وقيل:هذان الدرهمان أجمعان، لم يكن في(أجمعان) توكيد لمعنى التثنية، كما كان في(كلاهما)؛ لأن التوكيد

(١) ينظر:شرح المقدمة الجزولية٢/٦٧٩.

تكرار لمعنى المؤكد، فإذا قيل: درهمان، عُلِمَ أنهما اثنان، وإذا قيل: كلاهما، عُلِم أنها تأكيد لذلك المعنى، ولا يستقيم ذلك في(أجمعان)؛ لأنه بمنزلة من يقول: أجمع وأجمع، كما أن (الزيدان) بمنزلة زيد وزيد، فلم يفد(أجمعان) تكرارًا بمعنى التثنية، وإنما أفاد التثنية بخلاف(كلاهما)، ولا ينبغي أن يؤكد معنى التثنية والجمع إلا بما لا واحد له من لفظه، لئلا يكون بمنزلة الأسماء المفردة المعطوفة بعضها على بعض بالواو. (١)

(١) ينظر:نتائج الفكر للسهيلي ص٢٢٤.

المبحث الثاني

الآراء العارية من الدليل المعلوم قائلها

وفي هذا المبحث سبعة عشر رأيًا هي:

١-ثبوت ميم(فم)مع الإضافة في الضرورة.

٢-وقوع(مَنْ)الموصولة على ما لا يعقل مطلقًا.

٣-موضع الكاف في(أرأيتك)رفع بالفاعلية.

٤-تحمل الخبر الجامد ضميرًا.

٥-منع الإخبار بالجملة القسمية.

٦- دلالة(كان) وأخواتها على الزمن المجرد من الحدث.

٧-القول بحرفية(عسى).

٨-كون اللام بعد(إن)المخففة بمعنى إلا.

٩- إلحاق بعض الأفعال بـ(ظن)في العمل.

١٠-القول بتركيب إلا .

١١-نصب المستثنى بعد(إلا) بـ(أن)مقدرة.

١٢- منع الجمع بين فاعل(نعم)الظاهر والتمييز.

١٣- منع بناء فعل التعجب من الفعل المزيد بهمزة التعدية.

١٤-أصل(كما).

١٥-أم المنقطعة بمعنى بل والهمزة.

١٦- القول بتركيب(لن).

١٧-جزم فعل الأمر بمعنى الأمر.

ثبوت ميم(فم)مع الإضافة في الضرورة

يرى صاحب هذا الرأي أن بقاء ميم(فم)مع الإضافة ضرورة، وعدَّ ابن مالك هذا الرأي عاريًا من الدليل ، ورده لعدم الدليل ،ولوجود أدلة على بقاء ميم (فم) في الاختيار،فقال:"

وزعم الفارسي أن قوله[١]:

يصبحُ ظمآنَ وفي البحرِ فمُه

من الضرورات ، بناءً على أن الميم حقها ألا تثبت في غير الشعر ، وهذا من تحكماته العارية من الدليل ، والصحيح أن ذلك جائز في النثر، والنظم ، وفي الحديث:"لخلوفُ فمِ الصائمِ أطيبُ عندَ اللهِ من ريح المسك"[٢]...".[٣]

---

(١) من الرجز لرؤبة ،في ديوانه ص ١٥٩.

من مواضعه:شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ص ١٢٤، والمقرب لابن عصفور ٢١٦/١، وشفاء العليل للسلسيلي ١/ ١٢٣، وشرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري ١٢٦/١.

الشاهد: فمه ، حيث أثبت الميم في حال الإضافة.

(٢) الحديث في موطأ الإمام مالك-باب جامع الصيام-٤٤٥/٣،وصحيح البخاري-باب فضل الصوم-٢٤/٣،وصحيح مسلم-باب فضل الصيام-٨٠٧/٢.

(٣) شرح التسهيل ٤٩/١، ٥٠.

الرأي العاري من الدليل:

يرى أبو علي الفارسي منع ثبوت ميم(فم) في حال الإضافة، وأن ما ورد من ذلك بابه الشعر، فقال:"...وقد اضطر الشاعر فأبدل من العين في(فمٍ) الميم في الإضافة ،كما أبدلها منها في الإفراد ،فقال:

يصبحُ ظمآنَ وفي البحرِ فمُه

وهذا الإبدال في الكلام إنما هو في الإفراد دون الإضافة، فأجرى الإضافة مجرى المفرد في الشعر للضرورة...". (١)

الدراسة:

انقسم العلماء إزاء هذا الحكم النحوي إلى فريقين:

الفريق الأول:يرى أصحابه موافقة أبي علي الفارسي في منع ثبوت ميم(فم) في حال الإضافة، والحكم على ما ورد في الشعر من ذلك بالضرورة.

وممن قال بقول الفارسي ابن بابشاذ ؛ إذ يقول:"ولم يجمع بين الميم والإضافة إلا في الشعر...". (٢)

وكذلك يقول بهذا القول ابن عصفور ؛إذ يقول:"فأما الفم منها فلا تثبت فيه الميم إلا في ضرورة...بل تَرُدُّ الواوَ التي هي الأصل في حال الرفع،

---

(١) المسائل البغداديات ص١٥٦.

(٢) شرح المقدمة المحسبة ص ١٢٤.

وتقلبها ألفًا في حال النصب ، وياءً في حال الخفض ، فتقول : فوك ، وفاك ، وفيك...". (١)

وعلة من منع ثبوت ميم(فم) في حال الإضافة أن إبدال الواو ميمًا حال الإفراد يرجع إلى خوف سقوط الواو التي هي عين الكلمة؛ لالتقاء الساكنين– الواو والتنوين–وهذا منتف حال الإضافة؛ لأنها يؤمن معها من بقاء الاسم على حرف واحد ؛لمعاقبة الإضافة التنوين، وإذا لم يلحق التنوين فلا علة لحذف حرف المد، ولذلك تُرِك إبدال الواو ميمًا.

وفي ذلك يقول الرضي:"...وقد يقال:فمي:وفمُه، وفمُ زيدٍ في جميع حالات الإضافة...

والأول أصح وأفصح؛ لأن علة الحاجة إلى إبدال الواو ميمًا عند القطع عن الإضافة هي:خوف سقوط العين للساكنين، ولا ساكنين حال الإضافة؛إذ لا تنوين في المضاف، فالأولى ترك إبدالها ميمًا".(٢)

الفريق الثاني: يرى أصحابه مخالفة أبي علي الفارسي فيما ذهب إليه، وأجازوا ثبوت ميم(فم)عند الإضافة في النثر ،والنظم.

وممن قال بذلك ابن أبي الربيع،فقال:"...فإن كان مضافًا جاز لك فيه وجهان:أحدهما:

---

(١) المقرب ٢١٦/١.

(٢) شرح الكافية ٢٦٩/٢.

بقاء الواو ، فيقولون:فوك ، الثاني:أن يبدلوها ميمًا، فيقولون : فمُك".[١]

وردَّ أبو حيان رأي أبي علي الفارسي، فقال :"وزعم الفارسي:أن الميم لا تثبت حالة الإضافة إلا في الشعر، والصحيح جواز ذلك في النثر، والنظم...". [٢]

وقال المرادي:" ولا تختص بالضرورة خلافًا لأبي علي الفارسي ، ولقوله عليه الصلاة والسلام:"لخلوفُ فمِ الصائم أطيبُ عند الله من ريح المسك".[٣]

وقد خالف أبا علي أيضًا ابنُ عقيل، والسلسيلي، والشيخ خالد الأزهري، والسيوطي. [٤]

تعقيب:بعد دراسة هذا الرأي توصلت لما يلي:

أولاً:صحة ما نسبه ابن مالك إلى أبي علي الفارسي.

ثانيًا:أن رأي الفارسي ليس عاريًا من الدليل كما ذكر ابن مالك،وإنما قاس الفارسي حال الإضافة على حال الإفراد، فقد جاء في الشعر تجريد(فم)من الميم كما في قول الشاعر[١]**:**

---

(١) البسيط ١٩٥/١.

(٢) الارتشاف ٨٤١/٢.

(٣) توضيح المقاصد ٣٢٢/١.

(٤) ينظر:المساعد٣٠/١، وشفاء العليل ١٢٣/١، وشرح التسهيل ١٢٦/١، والهمع ١٣١/١.

خَالَطَ من سلمى خَيَاشِمَ وفَا

وقد يجوز في الشعر كثير مما لا يجوز في الكلام. (٢)

وقيل :إن الإضافة منوية،فقد حذف المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه، والأصل:وخياشم وفاها،فأبقاه على حاله غير مضاف إضافة صريحة في اللفظ بل مقدرة. (٣)

ويمكن الاعتذار عن ابن مالك في عده رأي الفارسي عاريًا من الدليل ؛ لضعفه في نظره ؛ ولورود ثبوت الميم في حال الإضافة في النثر، وخصوصًا في كلام أفصح الفصحاء ، ومن المعلوم أن ابن مالك ممن يجيز الاحتجاج بالحديث مطلقًا ، فقد أجاز الكثير من الأحكام النحوية التي منعها النحاة أو خصوها بالضرورة؛ لورودها في الأحاديث النبوية ، وهذا جلي في كتابه:"شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ".

ثالثًا:أن الصحيح من هذين الرأين هو ما ذكره ابن مالك،ومن وافقه للسماع الذي يقوي

---

(١) من الرجز للعجاج في ديوانه ص٤٩٢،ومن مواضعه:شرح التسهيل لابن مالك١/٥٠،وأوضح المسالك لابن هشام ١/٤٠، والمساعد ١/٣٠،وشفاء العليل للسلسيلي ١/١٢٣.

(٢) المسائل البغداديات ص١٥٦، ١٥٧.

(٣) ينظر:شرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري ١/١٢٥.

رأيهم، ولأن من حفظ حجة عَلَى من لم يحفظ ، وإذا جاز حمل الشعر على الضرورة فحمل النثر على الضرورة لا يستقيم ، ولأن الإضافة أمر طارئ، والأصل في الاسم الإفراد، ولما كانت الإضافة عارضة لم يعتد بها، وإبدال حرف العلة معها ميمًا كما تم إبداله مع الأصل الذي هو الإفراد؛ لأن العمل على الأصل لا على الطارئ. (١)

وفي ذلك يقول الشلوبين:"...بل قد يكون مضافًا بالميم في الكلام المنثور ، وفي غير ضرورة...". (٢)

---

(١) ينظر:شرح المقدمة الجزولية ٣٦٤/١.

(٢) ينظر:السابق ٣٦٤/١.

وقوع(مَنْ)الموصولة على ما لا يعقل مطلقًا

الأصل في(من)الموصولة أن تستعمل فيما يعقل،ولا تستعمل فيما لا يعقل إلا بشرطين

عند جمهور النحويين، وقد خالفهم في ذلك قطرب ، وذهب إلى استعمالها لما لا يعقل من غير شرط، ولا قيد، وقد ردَّ رأيه ابن مالك؛لكونه عاريًا من الدليل، فقال:"...وزعم محمد بن المستنير الملقب قطربا أن(من)تقع على ما لا يعقل دون اشتراط ما يصحح ذلك، وجعل من ذلك قوله تعالى:{ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ} [(١)]**،وهذا القول غير مرضي؛ إذ لا دليل عليه ، ولا محوج إليه ، وإنما تقع على ما لا يعقل إذا نُزِّل منزلة من يعقل كقوله تعالى:{ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ}**[(٢)]**، فعبر بـ(من) عن الأصنام؛ لتنزلها منزلة من يعقل، وكذا إذا جامع من يعقل بشمولٍ...".** [(٣)]

الرأي العاري من الدليل:

---

(١) من الآية ٢٠ من سورة الحجر.

(٢) من الآية ٥ من سورة الأحقاف.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٢١٦، ٢١٧.

ذهب قطرب ومن وافقه إلى أن (من) تقع على ما لا يعقل دون قيد أو شرط، واستدلوا بقوله تعالى:{ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ} (١)**، قالوا: المراد بذلك الأصنام.** (٢)

الدراسة:

ذهب جمهور النحويين إلى أن الأصل في (من) أن تستعمل لما يعقل.

قال المبرد:"ومَنْ:لا تكون إلا لما يعقل، تقول: مَنْ في الدار؟ فالجواب:زيدٌ أو عمرو، وما أشبه ذلك، وليس جوابه أن تقول:فرس، أو حمار، أو طعام ، أو شراب".(٣)

ولا تستعمل(من) لما لا يعقل إلا في حالتين، هما:

أحدهما:أن ينزل غير العاقل منزلة العاقل، كقوله:{ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ}(٤)**، فعبر بـ (من)عن الأصنام.**

الثانية:إذا كان مجامعًا لمن يعقل بشمول أو اقترانٍ،فالشمول كقوله تعالى:{ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ}(١)**،وقوله تعالى:{ وَمِنْهُمْ**

---

(١) من الآية ١٧من سورة النحل.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٥٥/٣، التذييل والتكميل ١٢٨/٣، والمساعد ١٦٣/١،وشفاء العليل ٢٤٠/١، وشرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري ١٦١/١.

(٣) المقتضب ٢١٧/٤.

(٤) من الآية ٥ من سورة الأحقاف.

مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ}[٢]، ألا ترى أن من يمشي على رجلين منه عاقل كالإنسان،وغير عاقل كالطائر،فأوقع على الجميع (من)لاختلاطهما.

وأما مثال الاقتران، فمنه قوله تعالى:{ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ}[٣]فقد وقعت(من) هنا على ما لا يعقل؛ لاختلاطه بمن يعقل فيما فصل بـ(من)في قوله:{ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ}[٤]، ألا تري أن الدابة تقع على من يدب من عاقل،وغير عاقل. [٥]

وقد ردَّ كثير من العلماء ما قاله قطرب، وأولوا ما استدل به، ومن هؤلاء العلماء ابن عصفور فقد رد رأيه من غير أن ينسبه،فقال:"وزعم بعض النحويين أنها تقع على ما لا يعقل عمومًا، واستدل على ذلك بقوله تعالى:{ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ}،قال:يعني بذلك:الأوثان والأصنام،وهي لا تعقل، ولا حجة في هذا؛لاحتمال أن يكون أجرى ما عُبِدَ من دونه مجرى العاقل؛ لاعتقاد من اعتقد فيها أنها عاقلة فَعَّالة،ويحتمل أن يكون ذلك من باب تغليب من

---

(١) من الآية ٤١ من سورة النور.

(٢) من الآية ٤٥ من سورة النور.

(٣) من الآية ٤٥ من سورة النور.

(٤) من الآية ٤٥ من سورة النور.

(٥) ينظر:شفاء العليل ٢٣٩/١، ٢٤٠.

يعقل على ما لا يعقل؛ لأنه قد عُبِدَ من دون الله من يعقل كعيسى عليه السلام، وفرعون ".(١)

وقال الرضي:"ومَنْ:في وجوهها لذي العلم، ولا تفرد لما لا يعلم خلافًا لقطرب...". (٢)

وكذلك رد رأي قطرب أبو حيان، وابن عقيل، والسلسيلي، والشيخ خالد الأزهري. (٣)

وأما عن دليل قطرب الذي ذكره ابن مالك،وهو:أنه حمل(من) في قوله تعالى:{ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ}على أنها لما لا يعقل،وأن المراد بها الأنعام والدواب،فقد فسر العلماء (من) في الآية الكريمة بالعبيد والإماء.

يقول الفراء:"ومن:في موضع نصب،يقول:جعلنا لكم فيها المعايش والعبيد والإماء،وقد جاء أنهم الوحوش والبهائم،ومَنْ لا يفرد بها البهائم، ولا ما سوى الناس،فإن يكن ذلك على ما روي،فنرى أنه أدخل فيهم المماليك على أنا ملكناكم العبيد والإبل والغنم وما أشبه ذلك فجاز ذلك".(٤)

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٥، ١٧٦.

(٢) شرح الكافية ٣/٥٥.

(٣) ينظر:التذييل والتكميل٣/١٢٨،والمساعد١/١٦٤، ١٦٥،وشفاء العليل١/٢٤٠،وشرح التسهيل ١/٢٥٦.

(٤) معاني القرآن ٢/٨٦.

وقال الزجاج:"...وفي التفسير أن: "من لستم له برازقين"الدواب والأنعام،وقيل في بعض التفسير: الوحوش، والنحويون يذهبون إلى أن(من)لا يكاد أن يكون لغير ما يعقل...والأجود–والله أعلم–أن يكون(من)ههنا أعني:" من لستم له برازقين"يراد بها العبيد والدواب ، والأنعام ، وكُفيتم مؤونة أرزاقها ".[١]

وقال أبو جعفر النحاس:"...يعني:الدواب والأنعام،وقيل:المماليك والدواب،وهذا أولى؛ لأن(من)لا تكون لما لا يعقل إلا أن يختلط معه من يعقل،والمعنى:وجعلنا لكم المماليك، والدواب والأنعام".[٢]

تعقيب:بعد دراسة هذا الرأي توصلت لما يلي:

أولاً: نص كثير من النحاة على رأي قطرب، كما نص عليه ابن مالك.

ثانيًا: أن رأي قطرب ليس عاريًا من الدليل ، وإنما عده ابن مالك عاريًا من الدليل ؛ لضعف ما استدل به، ولأن المتقدمين ممن اعتنى بتفسير القرآن ووجوه معانيه حملوا(من) في الآية التي ذكرها ابن مالك على أنها يراد بها العبيد والإماء، والدواب؛ لأن(من) لا تكون لما لا يعقل إلا إذا اختلط معه من يعقل.

ثالثًا:أن ابن مالك لم يكتف برد الرأي لخلوه من الدليل، وإنما استدل على أن(من) تكون لما يعقل بالسماع من القرآن الكريم، والشعر العربي.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه٣/١٧٧.

(٢) معاني القرآن ٤/١٨.

رابعًا:أن لقطرب دليلين في قوله هذا، وليس دليلاً واحدًا كما ذكر ابن مالك، فقد ذكر ابن عصفور،ووافقه أبو حيان أن قطرب استدل بقوله تعالى:{أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ}.

خامسًا:أن ما ذكره ابن مالك صحيح؛ لأن ما قاله يؤيده السماع، وقال به الجمهور، وأما استدل به قطرب، فقد قال المفسرون في الآية الأولى:{وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ}أن(من) يراد بها الأنعام والمماليك،وتدخل معهما البهائم؛ لأن(من)لا تكون لما لا يعقل إلا أن يختلط معه من يعقل.

وأما الآية الثانية:{ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ}،فقيل:وقعت(من)على الأوثان والأصنام؛ لاعتقاد من اعتقد فيها أنها عاقلة فَعَّالة؛ ولأنه عُبِدَ من دون الله من يعقل كعيسى عليه السلام.

وفي هذه الآية يقول ابن عطية:"وعبر عن الأصنام بـ(من) لوجهين: أحدهما:أن الآية تضمنت الردَّ على جميع من عَبَد غير الله، وقد عبدت طوائف ممن تقع عليه العبارة بـ(من)-العاقل وغير العاقل-والآخر:أن العبارة جرت في الأصنام بحسب اعتقاد الكفرة فيها من أن لها تأثيرًا وأفعالاً".[١]

---

(١) المحرر الوجيز٥/٣٤٠.

موضع الكاف في(أَرَأَيْتَك)رفع بالفاعلية

اختلف العلماء في موضع الكاف في(أرأيتك)،فذهب الفراء إلى أن الكاف ضمير نصب استعير للرفع، أي أنها في موضع الفاعل، وقد رد رأيه ابن مالك؛ لكونه عاريًا من الدليل، فقال:"...والكاف في هذا كله حرف خطاب لا موضع له من الإعراب... وزعم الفراء أن موضعه رفع بالفاعلية، وأن التاء حرف خطاب، والقول الأول أولى؛ لأن التاء لا يستغني عنها، والكاف يستغني عنها، وما لا يستغني عنه أولى بالفاعلية مما يستغني عنه؛ولأن التاء محكوم بفاعليتها على غير هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك ، فلا يعدل عما ثبت لهما دون دليل...". (١)

الرأي العاري من الدليل:

يرى الفراء أن الكاف في(أرأيتك)في موضع رفع بالفاعلية،وأن التاء حرف خطاب فقال:"...وموضع الكاف نصب، وتأويله رفع، كما أنك إذا قلت للرجل:دونك زيدًا وجدت الكاف في اللفظ خفضًا وفي المعنى رفعًا...". (٢)

الدراسة:

للعلماء في الكاف من(أرأيتك) ثلاثة أقوال:

---

(١) شرح التسهيل ٢٤٧/١.

(٢) معاني القرآن ٣٣٣/١.

القول الأول:ذهب الكسائي إلى أن الكاف في(أرأيتك) في موضع نصب،وهذا القول نقله عنه ثعلب، فقال:"وقول الله عزَّ وجلَّ:{ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ}[١]،قال أبو العباس:العرب تقول:أرأيتَك،وأرأيتَكُما، وأرأيتَكُم، وكذا المؤنث:أرَأيْتَكِ،وأرَأيْتَكُما، وأرأيتَكُنَّ-بفتح التاء وتثنية الكاف وجمعها للمؤنث والمذكر-هذا في جميع العربية يختاره الكسائي".[٢]

وقد ردَّ أبو علي الفارسي قول الكسائي بأن الكاف لو كانت في موضع نصب؛ لوجب أن يكون الاسم الواقع بعدها إياها في المعنى، وفي كون الاسم الواقع بعدها غيرها دلالة على أنها ليست المفعول الأول، فإذا لم تكن المفعول الأول لم يكن لها موضع من الإعراب، كما ليس لكاف(ذلك)و(هنالك) و(رويدك)في من جعله اسمًا للفعل موضع من الإعراب، ومثل هذه الكاف تاء(أنت)، فأما الاسم المنصوب بعد(أرأيتك) فالمفعول الأول، وما بعده من الاستفهام في موضع المفعول الثاني، وموضعه نصب بذلك. [٣]

القول الثاني:ذهب سيبويه إلى أن الكاف التي تلحق(أرأيت) حرف خطاب يفيد التوكيد، وليست ضميرًا، ولا موضع لها، وأن التاء هي علامة المضمر المخاطب في موضع رفع فاعل.

---

(١) من الآية ٦٢ من سورة الإسراء.

(٢) مجالس ثعلب١/٢١٦، ٢١٧.

(٣) المسائل الحلبيات ٧٥، ٧٦.

قال سيبويه:"...ولو كانت علمًا للمضمرينَ لكانت خطأً؛ لأن المضمرين ها هنا فاعلون، وعلامة المضمرين الفاعلين الواو، كقولك: افعلوا، وإنما جاءت هذه الكاف توكيدًا وتخصيصًا...ومما يدلك أنه ليس باسم قول العرب:أرأيتك فلانًا ما حاله؟فالتاء علامة المضمر المخاطب المرفوع، ولو لم تُلحِق الكافَ كنت مستغنيًا كاستغنائك حين كان المخاطب مقبلاً عليك عن قولك: يا زيد...فإنما جاءت الكاف في(أرأيت)والنداء في هذا الموضع توكيدًا، وما يجيء في الكلام توكيدًا لو طُرِح كان مستغنى عنه كثير".(١)

وقيل:إن قول سيبويه هو قول البصريين عامة. (٢)

وقال المبرد:"اعلم أن هذه الكاف زائدة لمعنى المخاطبة، والدليل على ذلك أنك إذا قلت:أرأيتك زيدًا ، فإنما هي: أرأيتَ زيدًا ؛ لأن الكاف لو كانت اسمًا استحال أن تُعَدِّي

(رأيت)إلى مفعولين الأول والثاني هو الأول".(٣)

القول الثالث: قول الفراء محل الدراسة.

وأما عن موقف العلماء من رأي الفراء فلم أقف على موافقة لهذا الرأي إلا ما نقله صاحب الدر المصون عن أبي بكر بن الأنباري الذي انتصر لرأي الفراء، فقال:"لو كانت الكاف توكيدًا لوقعت التثنية والجمع بالتاء كما يقعان بها

---

(١) الكتاب ١/٢٤٥.

(٢) ينظر: البحر المحيط٤/١٢٩.

(٣) المقتضب ٣/٢٧٧.

عند عدم الكاف، فلما فتحت التاء في خطاب الجمع، ووقع مَيْسِم الجمع بغيرها كان ذلك دليلاً على أن الكاف غير توكيد، ألا ترى أن الكاف لو سقطت لم يصلح أن يقال لجماعة:أرأيت، فوضح بهذا انصراف الفعل إلى الكاف، وأنها واجبة لازمة مفتقر إليها".(١)

وقد وصف السمين الحلبي كلام أبي بكر بن الأنباري بالبطلان، فقال:" وهذا الذي ذكره أبو بكر باطل بالكاف اللاحقة لاسم الإشارة فإنها يقع عليها ميسم الجمع، ومع ذلك هي حرف".(٢)

وقد ردَّ الزجاج قول الفراء، فقال:"...قال الفراء:لفظها لفظ نصب،وتأويلها تأويل رفع... وهذا لم يقله من تقدم من النحويين، وهو خطأٌ؛ لأن قولك: أرأيتك زيدًا ما شأنه! تصير (أرأيت)قد تعدت إلى الكاف وإلى زيدٍ، فيصير لـ(رأيت) اسمان، فيصير المعنى: أرأيت نفسك زيدًا ما حاله، وهذا محال، والذي يذهب إليه النحويون الموثوق بعلمهم أن الكاف لا موضع لها، وإنما المعنى:أرأيت زيدًا ما حاله، وإنما الكاف زيادة في بيان الخطاب".(٣)

ورد المرادي-أيضًا-قول الفراء وضعفه، فقال:"وذهب الفراء إلى أن الكاف في ذلك اسم في موضع رفع بالفاعلية، والتاء حرف خطاب، وهو ضعيف؛ لوجهين:أحدهما:أن

---

(١) الدر المصون ٤/٦٢١.

(٢) السابق٤/٦٢١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه٢/٢٤٦.

التاء محكوم بفاعليتها مع غير هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك.

والثاني: أن التاء لا يستغنى عنها بخلاف الكاف فإنه يجوز ألا يذكر، وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية".[١]

ورده كذلك ابن هشام بعد أن صحح قول سيبويه، فقال:" ويرده صحة الاستغناء عن الكاف، وأنها لم تقع قط مرفوعة ".[٢]

تعقيب: بعد دراسة هذا الرأي توصلت لما يلي:

أولاً:صحة ما نسبه ابن مالك للفراء، فما نسبه إليه نص عليه في معانيه.

ثانيًا:رأي الفراء عارٍ من الدليل كما ذكر ابن مالك، ولم أقف له على دليل فيما وقع بين يدي من مصادر.

ثالثًا:أن ابن مالك لم يكتف برد رأي الفراء؛ لكونه عاريًا من الدليل، وإنما استدل بعلة الاستغناء؛فالكاف يستغنى عنها، والتاء لا يستغنى عنها، واستدل كذلك بالإجماع.

رابعًا:أن الصحيح من هذه الأقوال هو قول سيبويه ومن وافقه، وهو القول الذي اختاره ابن مالك، وغيره من النحاة؛ لقوة حجته، ولأن التاء لا يستغنى عنها، والكاف يستغنى عنها، وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية مما

---

(١) الجنى الداني ص ٩٣.

(٢) المغني ٢٨/٣.

يستغنى عنه؛ ولأن التاء محكوم بفاعليتها مع غير هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك، فلا يعدل عما ثبت لهما دون دليل.

ولأن الكاف حرف للخطاب في(أرأيتك)،وأخواته، وليست اسمًا،والذي يدل على ذلك أنها لو كانت اسمًا لكانت إما مجرورة، وهو باطل؛ إذ لا جار هنا،أو مرفوعة ، وهذا باطل أيضًا لأمرين:

أحدهما:أن الكاف ليست من ضمائر الرفع.

والثاني:أنه لا رافع لها؛ إذ ليست فاعلاً؛ لأن التاء فاعل، ولا يكون لفعلٍ واحدٍ فاعلان.

وإما أن تكون منصوبة، وذلك باطل لثلاثة أوجه:

أحدها:أن هذا الفعل يتعدى إلى مفعولين، كقولك:أرأيت زيدًا ما فعل، فلو جعلت الكاف مفعولاً لكان ثالثًا.

والثاني:أنه لو كان مفعولاً لكان هو الفاعل في المعنى، وليس المعنى على ذلك؛ إذ ليس الغرض:أرأيت نفسَك،بل:أرأيت غيرَك.

والثالث:أنه لو كان منصوبًا على أنه مفعول لظهرت علامة التثنية والجمع والتأنيث في التاء،فكنت تقول: أرأيتماكما، وأرأيتموكم ، وأرأيتكن. (١)

كل هذا يبطل مذهب الفراء، وتتعين أن تكون الكاف حرف خطاب لا محل لها من الإعراب؛ لإمكان الاستغناء عنها.

---

(١) ينظر:التبيان للعكبري١/٤٩٥.

تحمل الخبر الجامد ضميرًا

ذهب الكسائي إلى أن الخبر الجامد المحض يتحمل ضميرًا مطلقًا، وردَّ رأيه ابن مالك لكونه عاريًا من الدليل، فقال:"...وإذا ثبت تحمل الجامد ضميرًا، ورفعه ظاهرًا ؛ لتأوله

بمشتق ، لم يُرْتَب في أن المشتق أحق بذلك ، وقد حكم الكسائي وحده بذلك للجامد المحض، كقولك:هذا زيدٌ، وزيدٌ أنت، وهذا القول وإن كان مشهورًا انتسابه إلى الكسائي دون تقييد، فعندي استبعاد في إطلاقه؛ إذ هو مجرد عن الدليل، ومُقْتَحِمٌ بقائله أوعر سبيل، والأشبه أن يكون الكسائي قد حكم بذلك في جامد عرف لمسماه معنى لازم لا انفكاك عنه، ولا مندوحة عنه كالإقدام والقوة للأسد، والحرارة والحمرة للنار، فإن ثبت هذا المذكور فقد هان المحذور، وأمكن أن يقال معذور، وإلا فضعف رأيه في ذلك بيِّنٌ، واجتنابه متعين".[١]

الرأي العاري من الدليل:

ذهب الكسائي أن الخبر الجامد المحض يتحمل ضميرًا مطلقًا ، وإن لم يكن مؤولاً بالمشتق ، نحو:زيد أخوك ، وهذا زيد. [٢]

---

(١) شرح التسهيل ٣٠٧/١.

(٢) ينظر:شرح الكافية للرضي ٢٥٥/١،والمساعد لابن عقيل ٢٢٧/١، وشرح التسهيل للشيخ خالد ١الأزهري ٢١٩/١.

ونسب أبو البركات الأنباري هذا الرأي للكوفيين عامة، وللرماني من البصريين، ووافقه في هذه النسبة ابن يعيش[١]، ونسبه ابن الحاجب، والزبيدي إلى الكوفيين فقط. [٢]

الدراسة:

من المعلوم أن الخبر المفرد إما أن يكون مشتقًا، أو جامدًا، فإن كان مشتقًا من الفعل نحو اسم الفاعل، واسم المفعول ، والصفة المشبهة، وما كان نحو ذلك من الصفات ، تحمل ضميرًا بإجماع النحاة، نحو: زيد ضارب، وعمرو مضروب، وخالد حسن، ومحمد خير منك، ففي كل واحد من هذه ضمير مرفوع بأنه فاعل لابد منه ؛لأن هذه الأخبار في معنى الفعل، فلا بد لها من اسم مسندٍ إليه، ولما كانت مسندة إلى المبتدأ في المعنى ولا يصح تقديم المسند إليه على المسند أُسْنِدَ إلى ضميره. [٣]

وكذلك إن كان جامدًا مؤولاً بمشتق، وأما إن كان جامدًا غير مؤول بمشتق فقد اختلف العلماء في تحمله ضميرًا،ولهم في ذلك مذهبان:

---

(١) ينظر:الإنصاف ص ٥٣،وشرح المفصل ٨٨/١.

(٢) ينظر:الإيضاح ١٨٧/١،وائتلاف النصرة ص٣١.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/١، ٨٨.

المذهب الأول:ذهب الكسائي فيما نسبه إليه ابن مالك، والكوفيون، والرماني إلى أن الخبر الجامد المحض يتحمل ضميرًا؛ لأنه بمعنى ما هو صفة، لا صفة، فإذا كان بمعنى الصفة تضمَّن ضميرًا. (١)

واحتجوا بوجهين:

أحدهما:أن الخبر غير المبتدأ، فيحتاج إلى رابطة بينهما كالجملة.

والوجه الثاني:أن الجامد في معنى المشتق هنا، ألا ترى أن: غلامك،بمعنى:خادمك، وأخاك،بمعنى: قريبك، وكما يفتقر ذلك إلى ضمير كذلك ما هو في معناه. (٢)

وقد أجاب العكبري عن هذين الوجهين، فقال:"والجواب: أما الربط فقد حصل؛ لكون الثاني هو الأول في المعنى، وأما كون الجامد في معنى المشتق، فلا يوجب تحمل الضمير، ألا ترى أنه لا يعمل في الظاهر، وكذلك الضمير لا يعمل، وإن كان في معنى ما يعمل، وسبب ذلك أن القريب والخادم مشتقان يعملان في الظاهر، فلزمهما الضمير، وليس كذلك الجامد ".(٣)

---

(١) ينظر: ائتلاف النصرة ص ٣١.

(٢) ينظر: الإنصاف ص ٥٣، ٥٤، والتبيين ص ٢٣٦.

(٣) التبيين ص ٢٣٦.

المذهب الثاني: ذهب البصريون إلى أن الخبر الجامد المحض لا يتحمل ضميرًا. (١)

واحتج البصريون بانه اسمٌ محضٌ غيرُ صفة، وإذا كان عاريًا عن الوصفية، فينبغي أن يكون خاليًا عن الضمير؛ لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل، وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مشابهًا له ومتضمنًا معناه كاسم الفاعل، والصفة المشبهة به، نحو:ضارب، وقاتل،وحسن، وكريم، وما أشبه ذلك، وما وقع الخلاف فيه ليس بينه وبين الفعل مشابهة بحال، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد أخوك، كان(أخوك) دليلاً على الشخص الذي دلَّ عليه(زيدٌ)، وليس فيه دلالة على الفعل. (٢)

وصحح ابن يعيش مذهب البصريين من غير أن ينسبه إليهم، فقال:"والصحيح الأول، وعليه الأكثر من أصحابنا؛ لأن تحمل الضمير إنما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى، وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل، وهو معدوم ههنا ".(٣)

وأخذ ابن الحاجب بمذهب الصريين،فقال:"الخبر الذي يتضمن الضمير هو كل اسم من أسماء الفاعلين والمفعولين، والصفات كلها، وإنما احتاجت إلى ضمير؛ لأنها تعمل عمل أفعالها...وأما غيرها فلا عمل لها، فلم يحتج إلى

---

(١) ينظر:الإنصاف ص ٥٣، والتبيين ص ٢٣٦، وائتلاف النصرة ص ٣١.

(٢) ينظر:الإنصاف ص ٥٤.

(٣) شرح المفصل ٨٨/١.

ضميره، وزعم الكوفيون أن كل خبر لمبتدأ فيه ضمير، ويتأولون غير المشتق بالمشتق، وهو تعسف غير محتاج إليه".(١)

وقال بقول البصريين ابن عقيل،واعتبر قول الكوفيين دعوى لا دليل عليها. (٢)

تعقيب:بعد دراسة هذا الرأي توصلت لما يلي:

أولاً:صحة ما نسبه ابن مالك للكسائي، فما نسبه إليه هو مذهب الكوفيين عامة.

ثانيًا:أن رأي الكسائي، أو رأي الكوفيين عارٍ من الدليل كما ذكر ابن مالك، فهو رأي مفتقرٌ إلى سماع.

وفي ذلك يقول الشاطبي:"فالكوفيون مفتقرون إلى سماع من العرب يبين أن الجامد المحض يتحمل ضميرًا، وذلك بأن يجدوا مثل:مررت برجل أخ أبوه، وصاحبك أخوه، ومررت برجل أبي عبدالله غلامه، وهذا غير جائز البتة، فكذلك لا يجوز رفعه للمضمر، وأيضًا لو تحمل ضميرًا لكان من جملة العوامل التي ترفع وتنصب، ويتعلق بها الظرف والجار والمجرور، وليس الأمر كذلك، فدل على خلاف ما ذهبوا إليه".(٣)

---

(١) الإيضاح١/١٨٧.

(٢) ينظر:المساعد١/٢٢٧.

(٣)المقاصد الشافية ١/٦٤٦.

ثالثًا:أن الصحيح من هذين المذهبين هو مذهب البصريين القائل بأن الخبر الجامد المحض لا يتضمن ضميرًا؛ لأنه اسم جامد محض غير صفة، فإذا كان عاريًا من الوصفية، فينبغي أن يكون عاريًا عن الضمير؛ لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل، وإنما يكون في الأسماء ما كان مشابهًا للفعل متضمنًا معناه، وليس بين الاسم الجامد المحض وبين الفعل مشابهة بحال. (١)

(١)ينظر:ائتلاف النصرة ص ٣١.

منع الإخبار بالجملة القسمية

منع ثعلب الإخبار بالجملة القسمية، وقد ردَّ رأيه ابن مالك؛ لأنه عارٍ من الدليل، مع ورود الاستعمال بوقوع الجملة القسمية خبرًا، فقال:"... ورُوي عن ثعلب منع الإخبار بجملة قسمية، وهو أيضًا منع ضعيف؛ إذ لا دليل عليه، مع ورود الاستعمال بخلافه، كقوله تعالى:{ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً}(١)، وكقول الشاعر(٢):

جَشَأَتْ فقلتُ اللَّذْ خَشِيتِ لَيَأتين وإذا أتاك فلاتَ حينَ مناصِ ..." (٣).

الرأي العاري من الدليل:

ذهب ثعلب إلى أن جملة القسم لا تكون خبرًا؛ لأن جواب القسم لا محل له من الإعراب بعد القسم، فإذا بني على مبتدأ، نحو: زيد لأفعلن، صار له موضع(٤).

الدراسة:

---

(١)من الآية٤١ من سورة النحل.

(٢)من الكامل، ولم أهتد لقائله، ومن مواضعه: المغني لابن هشام ١٤٢/٥،والمساعد ٢٣٠/١،وشفاء العليل ٢٨٩/١،وشرح أبيات المغني للبغدادي٢٤٥/٦.

الشاهد:اللذ خشيت ليأتين:حيث وقعت جملة القسم(ليأتين)خبرًا للمبتدأ(اللذ).

(٣)شرح التسهيل ٣١٠/١.

(٤)ينظر:رأي ثعلب في:شرح الكافية للرضي ٢٣٨/١،والارتشاف١١١٥/٢، والمغني ١٤١/٥،والهمع١٤/٢.

أجاز الجمهور وقوع الجملة القسمية خبرًا، نحو:زيدٌ أمانةُ الله ليخرجَنَّ، وعمرو لعمرو الله لأكرمنَّه، وزيد أقسمت إنه لكريم. (١)

واستدل الجمهور بما ورد في السماع، نحو:{ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ}(٢) **،وقوله تعالى:{ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا}**(٣)**،وقوله تعالى:{ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا}**(٤)**، وبقول الشاعر:**

جَشَأَتْ فقلتُ اللَّذْ خَشِيتِ لَيَأتين وإذا أتاك فلاتَ حينَ مناصِ(٥)

وأما عن رأي ثعلب فقد رده الرضي،فقال:"وقال ثعلب:لا يجوز أن تكون قسمية، نحو: زيدٌ والله لأضربَنَّه ، والأولى الجواز؛ إذ لا منع ".(٦)

وردَّه كذلك أبو حيان، فقال:"ويجوز أن تكون قسمية خلافًا لثعلب، نحو:زيد أُقسم بالله لأضربنَّه".(١)

---

(١)ينظر:المقاصد الشافية١/٦٢٩، ٦٣٠.

(٢) الآية٩ من سورة العنكبوت.

(٣) من الآية٥٨ من سورة العنكبوت.

(٤) من الآية٦٩ من سورة العنكبوت.

(٥) ينظر:المغني٥/١٤١، ١٤٢.

(٦) شرح الكافية ١/٢٣٨.

وقد فصَّل ابن هشام القول في رأي ثعلب وعلته، وردَّ عليه علته، فقال:"قال ثعلب: لا تقع جملة القسم خبرًا، فقيل في تعليله: لأن نحو: (لأفعلنَّ) لا محل له، فإذا بني على مبتدأ، فقيل: زيد ليفعلنَّ، صار له موضع.

وليس بشيء؛ لأنه إنما منع وقوع الخبر جملة قسمية، لا جملةً هي جواب القسم، ومراده: أن القسم وجوابه لا يكونان خبرًا؛ إذ لا تنفك إحداهما عن الأخرى، وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب، كقولك:قال زيد:أُقسم لأفعلنَّ.

وإنما المانع عنده:إما كون جملة القسم لا ضمير فيها، فلا تكون خبرًا؛ لأن الجملتين ههنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء؛ لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى؛ ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة، وإما كون جملة القسم إنشاءً، والجملة الواقعة خبرًا لا بد لها من احتمالها للصدق والكذب...

وبعدُ، فعندي أن كلاًّ من التعليلين ملغى:

أما الأول: فلأن الجملتين مرتبطتان ارتباطًا صارتا به كالجملة الواحدة، وإن لم يكن بينهما عمل....

وأما الثاني:فلأن الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب، الخبر الذي هو قسيم الإنشاء، لا خبر المبتدأ؛ للاتفاق على أن أصله الإفراد، واحتمال

---

(١) الارتشاف٣/١١١٥.

الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام، وعلى جواز:أين زيد؟ وكيف عمرو؟"[١].

وكذلك ردَّ رأي ثعلب السمين الحلبي،فقال عند قوله تعالى:{ وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً}[٢]: "والموصول:مبتدأ، والجملة من القسم المحذوف وجوابه خبره، وفيه رد على ثعلب حيث منع وقوع جملة القسم خبرًا ".[٣]

ورده كذلك ابن عقيل، والسلسيلي ، والشاطبي ، والسيوطي. [٤]

تعقيب: بعد دراسة هذا الرأي توصلت لما يلي:

أولاً: صحة ما نسبه ابن مالك لثعلب، فما نسبه إليه نص عليه كثير من العلماء.

ثانيًا:أن رأي ثعلب عارٍ من الدليل كما ذكر ابن مالك، فلا يوجد سماع يسانده.

---

(١)المغني٥/١٣٧-١٤١.

(٢)من الآية٤١ من سورة النحل.

(٣)الدر المصون٧/٢٢١.

(٤)ينظر:المساعد١/٢٣٠، وشفاء العليل١/٢٨٩، والمقاصد الشافية١/٦٣٠،والهمع٢/١٤.

ثالثًا:أن ابن مالك في رده لرأي ثعلب لم يكتف بالاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه، وإنما أقام الدليل على نفيه، فاستدل بالسماع.

رابعًا:صحة ما قرره ابن مالك من صحة الإخبار بالجملة القسمية؛ لورود السماع به في القرآن الكريم، وفي الشعر العربي.

خامسًا:أن رأي ثعلب رأيٌ ضعيف مردود لا حجة له،بل الحجة عليه، فقد ورد في القرآن الكريم الإخبار بالجملة القسمية، وكذلك في الشعر.

دلالة(كان) وأخواتها على الزمن المجرد من الحدث

اختلف العلماء في دلالة(كان) وأخواتها على الزمن والحدث معًا، فذهب جماعة من العلماء إلى أن(كان)وأخواتها تدل على زمن وقوع الحدث، ولا تدل على الحدث، فرد ابن مالك عليهم قولهم؛لأنه عارٍ من الدليل،فقال:"زعم جماعة منهم ابن جني، وابن برهان، والجرجاني أن (كان) وأخواتها تدل على زمن وقوع الحدث، ولا تدل على حدث، ودعواهم باطلة من عشرة أوجه:

أحدها:أن مدعي ذلك معترف بفعلية هذه العوامل، والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معًا؛ إذ الدال على الحدث وحده مصدر، والدال على الزمان وحده اسم زمان، والعوامل المذكورة ليست بمصادر، ولا أسماء زمان، فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر.

الثاني:أن مدعي ذلك معترف بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج لها عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل...". [١]

الرأي العاري من الدليل:

ذهب جماعة من العلماء منهم:ابن جني، وابن برهان، والجرجاني إلى أن(كان) وأخواتها تدل على زمن وقوع الحدث، ولا تدل على الحدث.

---

(١)شرح التسهيل ٣٣٨/١.

قال ابن جني:"باب(كان)وأخواتها، وهي:كان، وصار، وأمسى، وأصبح، وظل، وبات، وأضحى، وما دام، وما زال، وما انفك، وما فتيء، وما برح، وليس، وما تصرف منهن، وما كان في معناهن، مما يدل على الزمان المجرد من الحدث".(١)

وقال عبد القاهر الجرجاني:"...وهي أفعال غير حقيقية، ومعنى ذلك:أنها سُلِبت الدلالة على الحدث، وإنما تدل على الزمان فقط...". (٢)

الدراسة:

اختلف العلماء في دلالة(كان)وأخواتها على الحدث على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: وهو المذهب الذي ذكره ابن مالك، وقال به غير ابن جني من المتقدمين: ابن السراج؛ إذ يقول:"...فأما مفارقتها للفعل، فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان، نحو قولك: (ضرب) يدل على ما مضى من الزمان، وعلى الضرب الواقع فيه،و(كان) إنما يدل على ما مضى من الزمان، و(يكون) يدل على ما أنت فيه من الزمان، وعلى ما يأتي، فهي تدل على زمان فقط...". (٣)

---

(١)اللمع ص ٣٦، وينظر:شرح اللمع لابن برهان ٤٩/١.

(٢)المقتصد ٣٩٨/١.

(٣)الأصول ٨٢/١.

وكذلك قال الفارسي؛ إذ يقول:"...فالقول في هذا عندي:أن الفعل لما صيغ للدلالة على الزمان جاءت هذه الأمثلة مجردة من الحدث؛ ليكون في هذا إيذان القصد في هذا النوع من الكلم الدلالة على الزمن...". (١)

وقيل:إن هذا المذهب هو ظاهر مذهب سيبويه(٢)؛إذ يقول:" وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، تقول: كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت(كان)؛ لتجعل ذلك فيما مضى".(٣)

واختار هذا المذهب كثير من العلماء منهم:أبو علي الشلوبين، وابن السيد البطليوسي، وابن يعيش، وابن أبي الربيع. (٤)

واستدل من قال بدلالتها على الزمن المجرد من الحدث بأنه لايسقط بسقوطها إلا الدلالة على الزمان،فإذا قيل:كان زيد قائمًا،فُهم من ذلك قيام زيد في الزمان الماضي،

فإذا أُسْقِطَت(كان) ، وقيل:زيد قائم،فُهِم منه وجود القيام من زيد، ونقص الزمان. (١)

---

(١)المسائل البصريات ٢/٩١٣.

(٢)ينظر:الارتشاف ٣/١١٥١.

(٣)الكتاب ١/٤٥.

(٤)ينظر:التوطئة ص٢٢٤،والحلل ص ١٤٢،وشرح المفصل ٧/٨٩، والبسيط ٢/٦٦١.

وقيل:إن الخبر عوضٌ عن الحدث المسلوب من(كان)وأخواتها، وفي ذلك يقول الأصفهاني:"فأما دلالتها على الزمان المجرد، فإن الخبر صار كالعوض عن الحدث المسلوب عنها، فقولك:كان زيدٌ قائمًا؛إنما ذُكِر(قائمًا)هاهنا؛لأنه لما قيل:كان زيد، لم يكن الكلام تامًّا؛ لأنك ذكرت اسمًا مع كلمة دلت على الزمان المجرد، فذكرت(قائمًا)؛ ليصير عوضًا عن الحدث".(٢)

المذهب الثاني:ذهب أصحابه إلى أنها تدل على الزمان والحدث معًا.

وقال بهذا المذهب ابن خروف؛إذ يقول:"...وليست(كان)و(يكون)لمجرد الزمان بدليل قولهم:زيدٌ كان أخاك...". (٣)

وصحح ابن عصفور القول بدلالتها على الزمان، والحدث معًا،فقال:"والصحيح أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها، وقد تقرر من كلامهم أنهم يستعملون الفروع، ويهملون الأصول، والذي حمل على ادعاء مصادر لهذه الأفعال التي قد رُفض النطق بها أنها أفعال، فينبغي أن تكون بمنزلة سائر الأفعال في أنها مأخوذة من حدث، ومما يدل على أن في هذه الأفعال معنى الحدث:أَمْرُهُم بها، وبناء اسم الفاعل منها، نحو:كن قائمًا، وأنا

---

(١) ينظر:البسيط لابن أبي الربيع٢/٦٦١.

(٢) شرح اللمع ص ٣٣٤.

(٣) شرح الجمل١/٤١٧.

كائن منطلقًا، والأمر لا يتصور بالزمان، وكذلك لا يبنى اسم الفاعل من الزمان".[١]

وقال بهذا المذهب أبو حيان؛إذ يقول:"والمشهور والمتصور أنها تدل على الحدث والزمان، وأن الحدث مسندٌ إلى الجملة".[٢]

وممن قال بهذا المذهب أيضًا الرضي، وابن عقيل، والسيوطي. [٣]

المذهب الثالث:أنها تدل على الزمان والحدث إلا(ليس)،وهو مذهب ابن مالك.

ووافق ابن مالك في استثناء(ليس)من الدلالة على الزمان والحدث معًا ابن عقيل، والسلسيلي. [٤]

تعقيب: بعد دراسة هذا الرأي توصلت لما يلي:

أولاً:صحة ما نسبه ابن مالك لابن جني،وابن برهان، وعبد القاهر الجرجاني، فما نسبه إليهم موجود في كتبهم.

ثانيًا:هذا الرأي عارٍ من الدليل كما ذكر ابن مالك.

---

(١) شرح الجمل١/٣٨٥، ٣٨٦.

(٢) الارتشاف٣/١١٥١.

(٣) ينظر:شرح الكافية٤/١٨١، والمساعد١/٢٥٢، والهمع٢/٧٤.

(٤) ينظر:المساعد١/٢٥٢، وشفاء العليل١/٣٠٨.

ثالثًا:أن ابن مالك لم يستدل بالاستدلال بعدم الدليل على الشيء في نفيه فقط في رد هذا الرأي، وإنما استدل أيضًا باستصحاب الحال؛ليقويَ ما ذهب إليه واختار، وليقيم الحجة على أصحاب هذا الرأي،واستدلاله باستصحاب الحال واضح من قوله:" أن مدعي ذلك معترف بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج لها عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل".

رابعًا:أن الصحيح من المذاهب هو المذهب القائل بدلالة(كان)وأخواتها على الزمان والحدث معًا؛ لأن هذه الأفعال لو كانت لمجرد الزمان لم يغن عنها اسم الفاعل،كما جاء في الحديث:"إن هذا القرآن كائن لكم أجرًا،وكائن عليكم وزرًا"(١)؛ ولأن هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث مخلصة للزمان لم يُبْنَ منها أمر، كقوله تعالى:{ كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ}(٢)

---

(١) الحديث في سنن الدرامي–باب فضل من قرأ القرآن–٢٠٩٦/٤،وشعب الإيمان–فصل في إدمان تلاوة القرآن–٣٩٦/٣.

(٢) من الآية ١٣٥ من سورة النساء.

خامسًا:أن ابن مالك أخرج(ليس)من جملة أخواتها في الدلالة على الزمان والحدث، وقرر أنها تدل على الزمان المجرد عن الحدث، والصحيح أنها تدل عليه وعلى الزمان، وفي ذلك يقول الرضي:"...وليس:الدال على الانتفاء، فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور".[١]

(١) شرح الكافية٤/١٨٢.

القول بحرفية(عسى)

نسب السيرافي إلى سيبويه أن(عسى)إذا اتصل بها ضمير تخرج من الفعلية إلى الحرفية، فتكون حرفًا بمنزلة(لعل) ، وقد رد ابن مالك هذا الرأي ؛ لأنه عارٍ من الدليل، فقال:"...وقال السيرافي[١]: وأما عساك، وعساني ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: قول سيبويه: وهو أن(عسى)حرف بمنزلة(لعل)، وذكر القولين الأخيرين، وفي هذا القول أيضًا ضعف؛ لتضمنه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد بلا دليل...". [٢]

الرأي العاري من الدليل:

فهم أبو سعيد السيرافي من قول سيبويه:"...ولكنهم جعلوها بمنزلة(لعل) في هذا الموضع"[٣]، أن سيبويه يقول بحرفية(عسى)، فنسب إليه القول بحرفية(عسى)فقال:" وأما عساك، وعساني ففيه ثلاثة أقاويل:

أحدها:قول سيبويه، وهو أن(عسى)حرف بمنزلة(لعل) ينصب ما بعدها الاسم، والخبر مرفوع في التقدير، وإن كان محذوفًا، كما أن(علَّك) في

---

(١)شرح الكتاب٣/١٣٩.

(٢)شرح التسهيل١/٣٩٨.

(٣)الكتاب٢/٣٧٥.

قولك:علك أو عساك، خبره محذوف مرفوع، والكاف اسمها، وهي منصوبة...". (١)

الدراسة:

اختلف النحاة في(عسى) على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:يرى أنها فعل، وهو مذهب الجمهور. (٢)

والدليل على أنها فعل : أنه يتصل به تاء الضمير، وألفه ، وواوه ، نحو :عسيت ، وعسيا، وعسوا، فلما دخلته هذه الضمائر كما تدخل على الفعل ، نحو: قمت ، وقاما، وقاموا ،وقمتم، دل على أنه فعل ؛وكذلك أيضاً تلحقه تاء التأنيث الساكنة التى تختص بالفعل ، نحو: عست المرأه، كما تقول :قامت وقعدت، فدل على أنه فعل. (٣)

إلا أنه فعل جامد لا يتصرف ، وإنما كان كذلك لوجهين:

الأول : أنها أشبهت الحروف ، إذ كان لها معنى فى غيرها وهو الدلالة على قرب الفعل الواقع بعدها ، وحكم الفعل أن يدل على معنى فى نفسه ، وشبهها بالحرف يوجب جمودها، كما أن الحرف جامد.

---

(١)شرح الكتاب٣/١٣٩.

(٢)ينظر:الجنى الداني ص٤٦١، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢/٢٠.

(٣) ينظر:أسرار العربية ص١٢٦،وشرح المفصل لابن يعيش٧/١١٦، والجنى الداني ص٤٦١.

الثانى : أنها تشبه لعل فى الطمع والإشفاق ، فتلزم صيغة واحدة كـ(لعل). [١]

وقال بهذا المذهب:المبرد، وأبو علي الفارسي، وابن الشجري، وأبو البركات الأنباري، والعكبري، وابن يعيش، وابن مالك، وأبو حيان، والمرادي، وابن هشام. [٢]

المذهب الثاني: يرى أصحابه أنها حرف بمعنى إنشاء الطمع والرجاء كـ (لعل) والإنشاءات فى الأغلب من معانى الحروف[٣]**، وهو مذهب الكوفيين.** [٤]

ونسب أبو البركات الأنباري، والمرادي، وابن هشام هذا المذهب لابن السراج. [٥]

ولم أجد في الأصول ما يشير إلى صحة هذه النسبة، لكن كل ما في الأصول يومئ بفعليتها،وهو:" ومن العرب من يقول:عسى، وعسيا، وعسوا... ". [١]

---

(١) ينظر:اللباب للعكبري١/١٩١.

(٢) ينظر: المقتضب٣/٦٨، والإيضاح ص١٠٨،والأمالي الشجرية ٢/٣٨٢،وأسرار العربية ص ١٢٦،واللباب للعكبري١/١٩١، وشرح التسهيل١/٣٩٨، والارتشاف٣/١٢٣٢،والجنى الداني ص٤٦١،والمغني٢/٤١٤.

(٣) ينظر:شرح الكافية للرضي٤/٢١٣.

(٤) ينظر:شرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢/٢٠.

(٥) ينظر:أسرار العربية ص١٢٦، والجنى الداني ص ٤٦١، والمغني٢/٤١٤.

وهو قد قال في(ليس):"فالدليل على أنها فعل...قولك:لست، كقولك: ضربت، ولستما كـ: ضربتما...". (٢)

ونسب ابن هشام هذا الرأي لأبي علي الفارسي(٣)**، وما نص عليه أبو علي يخالف ما نسبه إليه ابن هشام؛ إذ يقول:"باب الأفعال التي لا تتصرف، وهي:عسى، ونعم، وبئس، وفعل التعجب، فأما(عسى) فإن فاعله على ضربين..."** (٤)

المذهب الثالث:مذهب سيبويه، وهو التفصيل، فيرى أنها فعل إذا لم تتصل بها ضمائر النصب، أما إذا اتصلت بها ضمائر النصب فهي حرف بمنزلة(لعل)،فيكون الضمير المنصوب اسمها، ويكون الخبر المرفوع محذوفًا. (٥)

أما قوله عن فعليتها، فهو:" ومن العرب من يقول عسَى ، وعَسَيَا ، وعَسَوْا ، وعَسَتْ ، وعَسَتَا، وعَسَيْنَ".(٦)

---

(١) ينظر:الأصول ٢٠٧/٢.

(٢) ينظر:الأصول ٨٢/١.

(٣) ينظر:شرح اللمحة البدرية٢٠/٢.

(٤) الإيضاح ص١٠٨.

(٥) ينظر:شرح اللمحة البدرية ٢٠/٢.

(٦) الكتاب١٥٨/٣.

وأما قوله عن حرفيتها،فهو:" وأما قولهم : عساك فالكاف منصوبة، قال الراجز، وهو رؤبة[١]:

يَا أَبَتَا علَّكَ أو عَساكَا

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك : نى، قال عِمْران بن حطان:

ولى نفسٌ أقولُ لها إِذَاْ مَا تُنازِعُنى لَعلِّى أو عَسانِى[٢]

فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساى، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعل فى هذا الموضع".[٣]

---

(١) البيت من الرجز. وهو لرؤبة فى ملحقات ديوانه صـ١٨١.وهو المقتضب:٣/٧١،والخصائص:٢/٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١٢٣،وشرح الكافية للرضي٣/٥٣.

الشاهد:قوله: عساكا حيث جاءت عسى بمعنى لعل واتصلت بها الضمير المنصوب على أنه اسمها لأنها عاملة عمل لعل.

(٢)البيت من بحر الوافر.ومن مواضعه: المقتضب:٣/٧٢،و الخصائص٣ /٢٥،وشرح الرضى٣/٥٢،و تذكرة النحاة صـ٤٤٠.

الشاهد قوله :عسانى: حيث اتصلت بـ عسى ضمير النصب فجاءت بمعنى لعل وهو حرف.

(٣)الكتاب٢/٣٧٤، ٣٧٥.

وقد اعترض المبرد على مذهب سيبويه وغلطه لأن المذهب عنده أن عسى فعل متبعًا فى ذلك الجمهور فقال :" فأما قول سيبويه: إنها تقع فى بعض المواضع بمنزلة لعل مع المضمر فتقول :عساك وعسانى، فهو غلط منه ؛ لأن الأفعال لا تعمل فى المضمر إلا كما تعمل فى المظهر ...". (١)

تعقيب: بعد دراسة هذا الرأي توصلت لما يلي:

أولاً: صحة ما نقله ابن مالك عن السيرافي.

ثانيًا:أن الرأي القائل بحرفية(عسى)رأي عارٍ من الدليل؛ لضعف أدلته.

ثالثًا:اكتفى ابن مالك هنا برد الرأي مستدلا بالاستدلال بعدم الدليل في الشئ على نفيه، ولم يقم دليلاً على نفي هذا الرأي.

رابعًا:أن القول الصحيح هو القول بفعلية(عسى) والذي يدل على ذلك أن(نعم)و(بئس) غير متصرفين، ولم يقل أحد: إنهما حرفان، ولأن الشبه في المعنى لا يؤدي إلى التشابه في الحرفية، ألا ترى أن(أوكد)بمعنى(إنَّ)، ولم يقل أحد بحرفية(أوكد)، ثم ليس حمل(عسى)على(لعل)في الحرفية، بأولى من حمل(لعل) على(عسى)في الفعلية، ولأن القول بأنه فعل يلحقه ببقية باب المقاربة، وطرد الفعلية في الباب أولى.

خامسًا:للعلماء في الضمير المتصل بـ(عسى)، نحو:عساني، وعساك ثلاثة أقوال:

---

(١)المقتضب ٣/٧١.

القول الأول: قول سيبويه:أن الكاف والياء في موضع نصب اسم (عسى)؛ لأنها بمنزلة(لعل)، والخبر محذوف. (١)

القول الثاني : قول المبرد : أن الكاف والياء في موضع نصب خبر(عسى) ، واسمها مضمر فيها مرفوع. (٢)

القول الثالث: قول الأخفش: أن الكاف والياء في موضع رفع، وحجته أن لفظ النصب استعير للرفع في هذا الموضع كما استعير لفظ الجر في:لولاي، ولولاك. (٣)

وقد ردَّ سيبويه والمبرد قول الأخفش. (٤)

والصحيح من هذه الأقوال هو قول سيبويه(٥)**،وأما قول المبرد فضعيف، وهذا الضعف يتأتى من أن مجئ خبر عسى اسمًا صريحًا شاذ**(٦)**.**

---

(١)الكتاب٢/٣٧٤، ٣٧٥.

(٢)المقتضب ٣/٧١.

(٣) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٢٣، والارتشاف٣/١٢٣٣.

(٤) ينظر:الكتاب ٢/ ٣٧٦، والمقتضب ٣/٧٣.

(٥) ينظر:الارتشاف ٣/١٢٣٣.

(٦) ينظر:شرح الكافية للرضي ٤/٢١٦.

وما ذكرت هذا الاختلاف إلا تتمة للفائدة؛ ولأن كلام ابن مالك في هذا الموضع تضمن أقوال العلماء في الضمائر المتصلة بـ(عسى).

كون اللام بعد(إن)المخففة بمعنى إلا

ذهب الكوفيون إلى أن اللام التي بعد (إن)المخففة بمعنى (إلا) ، وردَّ رأيهم ابن مالك؛ لكونه عاريًا من الدليل، فقال:"...وأما قولهم[١]: إن اللام بمعنى إلا فدعوى لا دليل عليها، ولو كانت بمعنى (إلا) لكان استعمالها بعد غير (إن) من حروف النفي أولى؛ لأنها أنص على النفي من(إن) فكان يقال:لم يقم لزيد، ولن يقعد لعمرو، بمعنى: لم يقم إلا زيد، ولن يقعد إلا عمرو، وفي عدم ذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجاب، وإنما قصد بها التوكيد، كما قصد مع التشديد...". [٢]

الرأي العاري من الدليل:

ذهب الكوفيون عدا الكسائي إلى أن(إن) المخففة نافية مطلقًا دخلت في الفعل أو في الاسم، واللام بمعنى(إلا)، وأما الكسائي ففرق بين(إن)مع اللام في الأسماء، وبينها في الأفعال، فجعلها في الأسماء المخففة، ومع الأفعال نافية، واللام بمعنى إلا؛ لأن المخففة بالاسم أولى؛ نظرًا إلى أصلها، والنافية بالفعل أولى؛ لأن معنى النفي راجع إلى الفعل. [٣]

---

(١) الضمير في:قولهم:للكوفيين.

(٢) شرح التسهيل٢/٣٥.

(٣) ينظر:الأصول لابن السراج١/٢٦٠، وشرح المفصل لابن يعيش٨/٧٢، وشرح الكافية للرضي٤/٣٦٧، والارتشاف٣/١٢٧٤.

واستدلوا بأن لام الابتداء لا تدخل على الماضي، وقد وقع الماضي بعد(إن) المخففة، كقوله تعالى:{ إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا}(١)، وأن لام الابتداء لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، وهذه اللام المصاحبة للمخففة عمل ما قبلها فيما بعدها، كقوله تعالى:{ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ}(٢)،فـ(غافلين) خبر لـ(كنا).(٣)

الدراسة:

اختلف النحاة في اللام الداخلة على(إن) المخففة على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب الكوفيين محل الدراسة.

المذهب الثاني: مذهب البصريين أن(إن)هي المخففة من الثقيلة، واللام بعدها هي لام التأكيد الداخلة على(إنَّ)المشددة. (٤)

قال سيبويه:" واعلم أنهم يقولون:إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرو لخيرٌ منك، لما خففها جعلها بمنزلة(لكن) حين خففها، وألزمها اللام؛ لئلا تلتبس بـ(إن) التي هي بمنزلة(ما) التي تنفي بها".(٥)

---

(١) من الآية٤٢ من سورة الفرقان.

(٢) من الآية٢٩ من سورة يونس.

(٣) ينظر:المسائل البغداديات للفارسي ص ١٧٧، ١٧٨.

(٤) ينظر:الإنصاف ص ٥٠٨، والأمالي الشجرية ١٤٧/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ /٧٢.

(٥) الكتاب١٣٩/٣.

وقال المبرد:" وتكون مخففة من الثقيلة، فإذا كانت كذلك لزمتها اللام في خبرها؛ لئلا تلتبس بالنافية، وذلك قولك:إنْ زيدٌ منطلقٌ".(١)

واستدلوا بأن هذه اللام جاءت للتأكيد في كلام العرب، فحملُ اللام التي مع المخففة على ذلك أولى من حملها على غيره.(٢)

وصحح ابن يعيش مذهب البصريين، فقال:"والصواب مذهب البصريين...فإنه لا عهد لنا باللام تكون بمعنى(إلا)، ولو ساغ ذلك ههنا لجاز أن يقال: قام القوم لزيدًا، على معنى: إلا زيدًا، وذلك غير صحيح، فاللام هنا المؤكدة دخلت لمعنى التأكيد، ولزمت للفصل بينها وبين(إنْ) التي للجحد، والذي يدل على ذلك أنها تدخل مع الإعمال في نحو: إنَّ زيدًا لقائمٌ".(٣)

المذهب الثالث: ذهب أصحابه إلى أنها لام غير التي بعد المشددة اجتلبت للفرق بينها وبين(إن) النافية.(٤)

وقال بهذا المذهب الفارسي؛ إذ يقول:"فأما اللام التي تصحبها مخففة فهي لأن تَفْرِقَ بينها وبين(إن) التي بمعنى(ما)...وليست هذه اللام بالتي تدخل على خبر(إنَّ) المشددة التي هي لام الابتداء".(٥)

---

(١) المقتضب ١/١٨٨.

(٢) الإنصاف ص٥٠٩.

(٣) شرح المفصل ٨/٧٢.

(٤) ينظر:شرح الكافية للرضي ٤/٣٦٦، ٣٦٧، والارتشاف ٣/١٢٧٤، والمساعد ١/٣٢٧.

(٥) المسائل البغداديات ص ١٧٦، ١٧٧.

وقال به كذلك أبو علي الشلوبين؛ إذ يقول:"ومتى خففت وألغيت ووليتها الأسماء فمبتدآت، ووجب إثبات اللام، نحو:إن زيدٌ لقائمٌ، فرقًا بينها وبين النافية".[١]

وأما عن رأي الكوفيين محل الدراسة فقد ردَّه أبو البركات الأنباري؛ لأن(إنْ) التي بمعنى(ما) لا تجئ اللام معها،كما في قوله تعالى:{ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ}[٢].[٣]

ووصف مذهبهم ابن الشجري بالضعف والبعد. [٤]

ورده الزبيدي؛ لأنه لا دليل على أن اللام بمعنى(إلا). [٥]

تعقيب: بعد دراسة هذا الرأي توصلت لما يلي:

أولا:صحة ما نسبه ابن مالك للكوفيين، فما نسبه إليهم سبقه إليه كثير من العلماء.

ثانيًا: أن رأي الكوفيين عارٍ من الدليل كما ذكر ابن مالك؛ وذلك لضعف ما استدلوا به، ولتأوله، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال،

---

(١) التوطئة ص٢٣٣.

(٢) من الآية ٢٠من سورة الملك.

(٣) ينظر:الإنصاف ص ٥٠٧.

(٤) ينظر:الأمالي الشجرية١٤٧/٣.

(٥) ينظر:ائتلاف النصرة ص ١٥٦.

فالآيات التي استشهدوا بها وأوردها أبو البركات الأنباري في إنصافه محمولة على قول الأكثرين، ودليل ذلك أن(إن) التي بمعنى(ما) لا تجئ اللام معها كقوله تعالى:{ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ}.

ثالثًا: أن الأرجح من هذه المذاهب الثلاثة هو مذهب البصريين؛ لما فيه من حمل(إن) المخففة على المشددة، ولما فيه من طردٍ لقاعدة اللام، وأما مذهب الكوفيين فمردود؛ لأنه دعوى بلا دليل ، ولأن اللام لو كانت بمعنى (إلا) لجاز أن نقول : جاءني القوم

لزيدًا،بمعنى: إلا زيدًا، فلما لم يجز دل على فساد ما ذهب إليه الكوفيون. (١)

ولِمَ سُمِعَ عن العرب من قولهم:إنْ كان زيدٌ لهو القائم، وهذا لا يجوز أن يقال فيه: ما كان زيد إلا هو القائم؛ لأن هذه الضمائر لا تكون فصلاً بعد(إلا).

وأما المذهب القائل بأنها لام اجتلبت للفرق بين(إن) المخففة، والنافية، فمردود أيضًا؛ لأن اللام أخذت مع المخففة ما كان لها مع المشددة من تأخر في اللفظ، وتقدم في النية، فعمل ما قبلها فيما بعدها (٢)**، ولأن القول بأنها لام الابتداء دخلت للفرق بين شيئين أسهل من القول بمجئ لام أخرى، لا تكون إلا لغرض التفريق بين المخففة من الثقيلة والنافية.**

---

(١) ينظر:الإنصاف ص ٥١٠، وشرح الكافية للرضي٣٦٨/٤.

(٢) ينظر:شرح التسهيل ٣٦/٢.

إلحاق بعض الأفعال بـــ(ظن) في العمل

ألحق بعض العلماء بعض الأفعال بـ(ظن) في العمل كـ:ضرب ، وعرف ، وأصاب، وردَّ ابن مالك هذا الرأي؛ لكونه عاريًا من الدليل، فقال:" وألحق قوم بأفعال هذا الباب(ضرب) المتعلقة بالمثل، والصواب أن لا يلحق بها؛ لقوله تعالى:{ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ}(١)، فبنى(ضرب)المذكورة لما لم يُسمَّ فاعله، واكتفت بمرفوعها، ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب.

وألحق هشام الكوفي: عرف وأبصر، وألحق ابن درستويه: أصاب، وصادف، وغادر، ولا دليل على ذلك، فلا يلتفت إليه ".(٢)

الرأي العاري من الدليل:

جعل بعض العلماء(ضرب)مع المثل بمعنى(صيَّر)، كقوله تعالى:{ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا}(٣)، فيكون(مثلاً) مفعولاً ثانيًا، و(عبدًا) هو الأول، أي: جعله مثلاً، أو صاغه مثلاً، ونسب الرضي هذا القول للأندلسي. (٤)

---

(١) من الآية ٧٣ من سورة الحج.

(٢) ينظر:شرح التسهيل ٨٥/٢.

(٣) من الآية ٧٥من سورة النحل.

(٤) ينظر:شرح الكافية١٧٣/٤.

وأخذ بهذا الرأي ابن أبي الربيع، لكنه جعل(ضرب) بمعنى(صيَّر) مطلقًا مع المثل وغيره، نحو: ضربت الفضة خلخالاً. (١)

قال ابن أبي الربيع:"وكذلك (ضرب)تقول:ضربت الذهب سوارًا،ومن هذا قوله سبحانه:{ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً}(٢)**،فهذه كلها من باب ظننت؛لأنك إذا أسقطت الفعل والفاعل بقي مسندًا ومسندًا إليه،فتأمل هذا فإنه صحيح".**(٣)

وألحق هشام الكوفي(عرف)، و(أبصر)، وألحق ابن درستويه(أصاب)، و(صادف)، و(غادر). (٤)

الدراسة:

كل ما وقع تحت يدي من مصادر أثبتت هذه الأقوال الثلاثة وردتها، فرد الرضي قول الأندلسي، فقال:" ويجوز أن يقال: معنى: ضرب مثلاً، أي:بيَّن، فهو متعدٍّ إلى واحدٍ، والمنصوب بعده عطف بيان".(٥)

---

(١) ينظر:التذييل والتكميل٦/٥٢، والهمع٢/٢٢٠.

(٢) من الآية ٢٦من سورة البقرة.

(٣) البسيط١/٤٣٤.

(٤) ينظر:التذييل والتكميل٦/٥٢، وشفاء العليل١/٣٧٩، والهمع٢/٢٢٠

(٥) شرح الكافية ٤/١٧٣.

وكذلك ردَّ أبو حيان إلحاق(ضرب) بـ(صيَّر)، فقال:" وقد يقال إن(ضرب)تكون بمعنى(صيَّر) لا مع المثل خاصة، بل في نحو: ضربت الفضة خاتمًا، وضربت الطين لبنًا؛ إذ المعنى: صيرت، إلا أنه ينبغي أن يُسْتَثْبَتَ في هذا الباب أهو من كلام العرب، أم من كلام المولدين".(١)

وكذلك رد إلحاق(عرف) و(أبصر) و(أصاب) و(صادف) و(غادر)، فقال:"...ثبت أن هذه الأفعال تتعدى إلى واحد، فإذا جاء بعده اسم منصوب حُمِلَ على أنه حال، والدليل على أنه حال التزامُ تنكيره، وكون هذه الأفعال من أفعال الباب لا حجة على ذلك".(٢)

ورد المرادي إلحاق هذه الأفعال؛لأنه ثبت تعديها إلى مفعول واحد، ولا حجة على تعديها لاثنين. (٣)

وكذلك ردَّ الشيخ خالد الأزهري إلحاق(ضرب) بـ(صيَّر)،فقال:" ولا تلحق(ضرب) مع لفظ (المثل) بـ(صيَّر) في نصب المفعولين على الأصح خلافًا لمن ألحقها بها مستدلاً

---

(١) التذييل والتكميل٦/٥٢.

(٢) السابق٦/٥٣.

(٣) شرح التسهيل ص٣٨١.

بقوله تعالى:{وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ}[١] زاعمًا أن (أصحاب القرية)المفعول الأول، و(مثلاً) المفعول الثاني،ورُدَّ بأنه لا دليل فيه؛ إذ يحتمل أن يكون(مثلاً) مفعول به، و(أصحاب)بدل منه، ومعارض بقوله تعالى:{يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ}[٢]، فاكتفت بمرفوعها، ولا يفعل هذا بشيء من أفعال هذا الباب".[٣]

تعقيب: بعد دراسة هذا الرأي توصلت لما يلي:

أولاً: صحة ما نسبه ابن مالك لهشام الكوفي، ولابن درستويه، فما نسبه إليهما وافقه فيه كثير من العلماء.

ثانيًا: أن الرأي الذي لم ينسبه ابن مالك، وهو المتعلق بإلحاق(ضرب) المتعلقة بالمثل بـ(ظن) قال به الأندلسي كما نسبه إليه الرضي، وأخذ به ابن أبي الربيع.

ثالثًا: أن الرأي القائل بإلحاق(ضرب) المتعلقة بالمثل بـ(ظن) فتكون بمعنى(صير)، استدل أصحابه ببعض الآيات الكريمة؛لأن ظاهرها أنها تتعدى لمفعولين، ويكون المثل المفعول الثاني.

---

(١) من الآية ١٣من سورة يس.

(٢) من الآية ٧٣من سورة الحج.

(٣) شرح التسهيل ص٤٠٤.

وقد ردَّ ابن مالك هذا الرأي معتمدًا على استصحاب الحال، وإنما استدل أيضًا باستصحاب الحال؛ليقويَ ما ذهب إليه واختار، وليقيم الحجة على أصحاب هذا الرأي،واستدلاله باستصحاب الحال يتمثل في أن(ظن) وأخواتها لا تبنى لما لم يسم فاعله، فقال:"ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب".

رابعًا:لابن مالك رأي آخر في إلحاق(ضرب)المتعلقة بالمثل بـ(صير)، وهو جواز إلحاقه، وهذا جلي من نسبته لهذا الرأي لبعض حذاق النحويين، وأنه لم يرده، ولم يقم الحجة عليه ؛ إذ يقول:" وألحق بعض الحذاق من النحويين بأفعال هذا الباب (ضرب)

المعملة في المثل،كقوله تعالى: {وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ} ".[1]

خامسًا: أن رأي هشام، وابن درستويه عارٍ من الدليل كما ذكر ابن مالك.

سادسًا: أن ابن مالك في رده لرأي هشام، وابن درستويه اعتمد على الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه، وهنا ابن مالك لم يقم الدليل على ما نفاه، فابن مالك بهذا يجمع بين الرأي القائل بأن النافي يلزمه الدليل كما يلزم المثبت، والرأي الذي لا يلزم النافي بإقامة الدليل على نفيه.

سابعًا: أن ما زاده هشام الكوفي، وهو:عرف، وأبصر، وما زاده ابن درستويه، وهو: أصاب، وصادف، وغادر، مردود لأن هذه الأفعال لا تتعدى إلا

(١) شرح الكافية الشافية ١/٢٤٤.

لواحد، فإذا جاء بعده اسم منصوب حُمل على أنه حال، والدليل على ذلك التزام تنكيره، ولأنه لم تقم الحجة على كون هذه الأفعال من أفعال هذا الباب.

القول بتركيب(إلا) [١]

ذهب الفراء إلى أن (إلا) مركبة من (لا) و(إن) المخففة، وقد ردَّ ابن مالك رأيه؛ لأنه لا دليل على التركيب، فقال:"...الرابع:قول الفراء، عزاه إليه السيرافي[٢]: وهو(إلا) مركبة من(لا) و(إنْ) المخففة من(إنَّ)، وهو قول فاسد من أربعة أوجه:

أحدها:أنه مبني على ادعاء التركيب، ولا دليل عليه، فلا يُلْتَفَتُ إليه.

الثاني:أنه لو صح التركيب لم يصح العمل الذي كان قبله؛ لأن المعنى قد تغير معه، وكل تركيب يتغير معه المعنى يتغير معه الحكم كتركيب:إذما، وحيثما، فإنه أحدث معنى المجازاة والعمل اللائق بها، وأزال معنى الإضافة والعمل اللائق بها، فلو كانت (إلا) مركبة لم يبق عمل ما ركبت منه؛ لزوال معناه، وتجدد معنى الاستثناء...". [٣]

---

(١) أورد ابن مالك هذا الرأي، والرأي الذي سيأتي في ناصب المستثنى، ورأيت أن أدرس كل رأي على حده بعيدًا عن خلاف العلماء في ناصب المستثنى؛ لأن ابن مالك ردَّ الرأيين؛ لكونهما عاريين من الدليل.

(٢) ينظر:شرح الكتاب٣/٦٢.

(٣) شرح التسهيل٢/٢٧٩.

الرأي العاري من الدليل:

ذهب الفراء إلى أن (إلا) مركبة من (إنْ) المخففة من الثقيلة، و(لا)، فإذا نصب ما بعدها، فالنصب بـ(إن)، وإذا رفع كان عطفًا بـ(لا). (١)

وقد قال الفراء ما نصه فى تركيب(إلا) :" وترى أن قول العرب : (إلا) إنما جمعوا بين (إن) التى تكون جحدًا ، وضموا إليها (لا) فصارا جميعًا حرفًا واحدًا وخرجا من حد الجحد ، إذ جمعا فصارا حرفًا واحدًا".(٢)

الدراسة:

تعددت آراء العلماء في ناصب المستثنى بعد(إلا) في نحو:قام القوم إلا زيدًا، ووصلت أقوالهم إلى عشرة أقوال من بينها قول الفراء السابق.

وقد نص السيرافي على قول الفراء، وعلل له، ثم ردَّ هذا التعليل، فقال:"وقال الفراء: (إلا) أُخذت من حرفين: (إنَّ) التي تنصب الأسماء ضمت إليها(لا) ثم خففت، فأُدغمت النون في اللام، فصارت(إلا)، فأعملوها فيما بعدها عملين، عمل(إن) فنصبوا بها، وعمل(لا) فجعلوها عطفًا، وشبهها بـ(حتى) حين ضارعت حرفين، أجروها في العمل مجراهما، فخفضوا بها؛ لأنها بتأويل(إلى)، وجعلوها كالعطف؛ لأن الفعل يحسن كما يحسن بعد حرف العطف إذا قلت: ضربت القومَ حتى زيدٍ، أي: حتى انتهيت إلى زيدٍ، وحتى زيدًا، أي:

---

(١) ينظر:الإيضاح لابن الحاجب١/٣٦١، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٢٥٣.

(٢) معاني القرآن٢/٣٧٧.

حتى ضربت زيدًا، وشبهها أيضًا بـ(لولا)؛ لأنها(لو) و(لا) ركبتا وجعلتا حرفًا واحدًا.

قال أبو سعيد: والذي قاله الفراء فاسد؛ لأنه لا خلاف بينهم في أن يقال: ما قام إلا زيدٌ، فَيُرْفَع ولا شيء قبله فَيُعْطَفُ عليه، ولا هو منصوب فيحمل على(إن) فبطل أثرُ الحرفين جميعًا في هذا الموضع.

وأما تشبيهه إياها بـ(حتى)فبعيد؛ لأن(حتى) حرف واحد ليس بمركب من حرفين فيعمل عمل الحرفين، وإنما هو حرف واحد يتأول فيه تأويل حرفين في حالين، فإن ذهب به مذهب الحرف الجار، فكأنه الحرف الجار لا يتوهم غيره، وإن ذهب به مذهب حرف العطف، فكأنه حرف العطف لا يتوهم غيره، و(إلا)عنده (إن) و(لا) منطوق بهما، وكل واحدٍ منهما يعمل عمله مفردًا لو لم يكن معه الآخر.

ويقال للمحتج عنه:إذا كان كل واحد منهما يعمل عمله مفردًا، فينبغي ألا يبطل عمله ألبتة؛ لأن(لا) إذا كانت للعطف مفردة لم يبطل العطف بها، و(إن) إذا كانت ناصبة مفردة لم يبطل النصب بها، وهو لم يجعل(إلا) كذلك؛ لأنه إذا اعتمد على أحد الحرفين بطل عمل الآخر، وهو حاضر منطوق ... ونحن متى قلنا: إن (إلا) بكمال حروفها موضوعة لمعناها كوضع(حتى) بكمال حروفها لمعناها، كنا متمسكين بظاهر لفظها، وهو جملة هذه الحروف لهذا المعنى".[1]

---

(١) شرح الكتاب ٦٢/٣، ٦٣.

وردَّه كذلك الرماني، ووصفه بالفاسد. (١)

وردَّه كذلك العكبري، فقال:" وأما مذهب الفراء فيبطل من ثلاثة أوجه:

أحدها:أن دعوى التركيب فيها خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا بدليل ظاهر، ولا دليل بحال.

والثاني:أنه لو سُلِّم ذلك لم يلزم بقاء حكم واحد من المفردين كما في(لولا) و(كأن) وغيرهما؛ لأن التركيب يحدث معنى لم يكن، وبحدوثه يبطل العمل.

والثالث:أن النصب بـ(إن) فاسد؛ لأنها إذا نصبت افتقرت إلى خبر، ولا خبر ،و(لا) لا تعمل الرفع، ولو عملت لافتقرت إلى خبر أيضًا".(٢)

وردَّه كذلك ابن الحاجب؛ لعدم استقامته في اللفظ والمعنى، فأما في اللفظ، فلأنه لو لُفِظَ به لم يستقم الكلام، وأما المعنى فعلى خلاف ذلك. (٣)

وردَّه كذلك ابن عصفور؛ لأنه لو كان الأمر على التركيب كما قال؛ لوجب أن لا يجوز: ما قام القوم إلا زيدٌ؛ ولأن هذا الموضع لا تصلح فيه(لا) ولا(إن)،

---

(١) معاني الحروف للرماني ص١٢٦.

(٢) اللباب١/٣٠٤، ٣٠٥.

(٣) ينظر:الإيضاح لابن الحاجب١/٣٦٢.

وأيضًا فإن الخبر الذي ادعى حذفه لم يظهر في موضع، وبالجملة فهذا المذهب دعوى لا دليل عليها. (١)

ورده كذلك الرضي؛ لأن(لا) العاطفة لا تأتي إلا بعد الإثبات، نحو:جاءني زيدٌ لا عمرو، ونقول: ما جاءني القوم إلا زيدًا، فيتعذر أن تكون(لا) عاطفة.(٢)

تعقيب: بعد دراسة هذا الرأي توصلت لما يلي:

أولاً: صحة ما نقله ابن مالك عن السيرافي، وصحة ما عزاه السيرافي للفراء.

ثانيًا:أن رأي الفراء عارٍ من الدليل كما ذكر ابن مالك؛لأن القول بالتركيب خلاف الأصل.

ثالثًا:أن ابن مالك مسبوق برد رأي الفراء لكونه عاريًا من الدليل من السيرافي، وابن عصفور.

رابعًا:أن الصواب حالف ابن مالك في رده لمذهب الفراء، فما ذهب إليه الفراء ردَّه جُلُّ العلماء، وقد سبق إثبات أكثر من قول ردَّ قوله، ويرد رأيه أيضًا بما يلي:

١- أن التركيب خلاف الأصل ، فلا يثبت إلا بدليل ظاهر .

---

(١) ينظر:شرح الجمل٢/٢٥٣.

(٢) ينظر:شرح الكافية٢/٨١.

٢- أنه لم يبق من المركب حكم ؛ لأن (إن) لا تنصب وبعدها حرف نفي ، لو قلت : إن لا زيد قائم ، لم يجز ، و(لا) لا تعطف على هذا المعنى ؛ لأنها إذا دخلت على معرفة لم تعمل فيها ،ولزم تكرير تلك المعرفة، وإن جعلت حرف عطف فسد المعنى ؛ لأن حرف العطف يشرك بين الشيئين في الإعراب ، و (إلاّ) ليست كذلك .

٣- أن التركيب يغير معنى المفردين ، مثل (كأن) في التشبيه ، و(لولا) التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره . [١]

(١) ينظـر :التبيين للعكبـري ص٤٠١، وأسـرار العربيـة لابـن الأنبـاري ص١٨٨، والمساعد ١/٥٥٧.

نصب المستثنى بــعد(إلا)بــ(أن) مقدرة

ذهب الكسائي إلى أن المستثنى بإلا ينصب بـ(أن) مقدرة، وردَّ رأيه ابن مالك ، فقال :" وعزا السيرافي[١] مذهبًا خامسًا إلى الكسائي، وهو نصب ما بعد(إلا) بـ(أن)مقدرة، وهو قول في غاية من الضعف؛ لأنه مبني على ادعاء تقدير ما لا دليل عليه، ولا حاجة إليه؛ ولأنه لو سُلِّم تقدير(أن) يلزم أن يكون لها عامل يعمل فيها؛ لأنها مع ما تعمل فيه في تأويل مصدر، فيجعل الذي عمل فيها عاملاً فيما قدرت من أجله، ويستغنى عنها، وأيضًا لو كانت(أن) مقدرة لم يتم الكلام بمنصوبها مقتصرًا عليه كما لا يتم به إذا ذُكِرَتْ؛ لأن العامل إذا حُذِفَ لا يُخْتَصر عمله".[٢]

الرأي العاري من الدليل:

ذهب الكسائي إلى أن المستثنى منصوب بـ(أن) مقدرة بعد (إلاّ) ؛ لأن تقدير الكلام على هذا القول : إلا أن زيدًا لم يقم.[٣]

---

(١) ينظر:شرح الكتاب٣/٦١.

(٢) شرح التسهيل٢/٢٧٩.

(٣) ينظر:معاني الحروف للرماني ص١٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٧، والإيضاح لابن الحاجب١/٣٦٢.

قال السيرافي موضحًا مذهب الكسائي:"أما الكسائي:فيما حُكِيَ عنه فقال:إنما نصبنا المستثنى؛ لأن تأويله: قام القوم إلا أن زيدًا لم يقم".(١)

الدراسة:

من آراء العلماء في نصب المستثنى بعد(إلا) رأي الكسائي السابق.

وهذا القول يفسده ثلاثة أوجه هي:الإضمار وهو على خلاف الأصل، وإعمال (أن) مضمرة وهي عامل ضعيف ، وحذف الحرف وهو على خلاف الأصل. (٢)

وقد أظهر السيرافي وجه فساده، فقال:"والذي يفسد به قول الكسائي: أن(إن) إذا وقعت

بعد(إلا) فلها تقدير؛ لأنها واسمها وخبرها في موضع اسم يقدر له عامل يعمل فيه، فلو قيل:قام القوم إلا أن زيدًا لم يقم،فلـ(أن) موضع من الإعراب، وهو نصب، وعامله هو العامل في(زيدًا) إذا نُصِبَ، فيعود الكلام إلى أن تطلب الناصب لموضع(أن)". (٣)

ورده الأنباري بقوله :" وأما قول الكسائي : إنا نصبنا المستثنى لأن تأويله: إلا أن زيدًا لم يقم، قلنا: لا يخلو إما أن يكون الموجب للنصب هو أنه

---

(١) شرح الكتاب٣/٦١.

(٢) ينظر:توجيه اللمع ص٢١٥، ٢١٦.

(٣) شرح الكتاب٣/٦٢.

لم يفعل ، أو أنّ ،فإن أراد أن الموجب للنصب أنه لم يفعل فيبطل بقولهم :قام زيد لا عمرو، وإن أراد أن (أنّ) هي الموجبة للنصب كان اسمها وخبرها في تقدير اسم ،فلا بد أن يقدر له عامل يعمل فيه ،وفيه وقع الخلاف وقد زعم بعض النحويين أن قول الكسائي تقدير لمعنى الكلام لا لعامله وإلا فقوله يرجع إلى قول البصريين". (١)

ورده ابن الحاجب بقوله:"وهذا ليس بجيد؛ لأن (أن) لاتضمر، ولأنه كان يجب أن تكون ناصبة أبدًا".(٢)

ورده الرضي بقوله:"وليس بشيء؛ إذ يبقى الإشكال عليه بحاله في انتصاب(أن) مع اسمها وخبرها؛ لأنها في تقدير المفرد".(٣)

وردَّه المالقي بقوله:"...لأن(أن)حرف، والحروف لا تحذف ويبقى عملها؛ لأن عملها بحكم الشبه للفعل، فزادها ذلك ضعفًا، ثم إن حذفها وحذف خبرها لا نظير له في كلامهم ، مع أن هذا يلزم منه أن يكون المستثنى أبدًا منصوبًا، وقد جاء على خلاف ذلك".(٤)

تعقيب: بعد دراسة هذا الرأي توصلت لما يلي:

---

(١) الإنصاف ص ٢٣١.

(٢) الإيضاح ٣٦٢/١.

(٣) شرح الكافية٨٠/٢.

(٤) رصف المباني ص ٩٢.

أولاً:صحة ما نقله ابن مالك عن السيرافي، وصحة ما عزاه السيرافي للكسائي.

ثانيًا: أن رأي الكسائي عارٍ من الدليل كما ذكر ابن مالك.

ثالثًا: أن ابن مالك حالفه الصواب في اعتراضه للكسائي.

رابعًا: أن ابن مالك لم يعتمد على الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه فقط ، وإنما على اعتمد على استصحاب الحال في وجوب وجود عامل يعمل في(أنَّ) ؛ لأنها

مع ما تعمل فيه في تأويل مصدر.

خامسًا: أن رأي الكسائي مردود بما سبق ، ومجمل ما يرد به رأي الكسائي يتلخص في الآتي:

١-أن(أنَّ) لا تُضمر.

٢-لو كان النصب بـ(أنَّ) لوجب النصب أبدًا.

٣-أن(أنَّ)واسمها وخبرها تكون في تقدير اسم ، وهذا الاسم يحتاج إلى ناصب ، وفيه وقع الخلاف، فيظهر الخلاف من جديد.

٤-أنه مبني على تقدير ما لا دليل عليه.

منع الجمع بين فاعل(نعم)الظاهر والتمييز

لفاعل(نعم) و(بئس) أربع صور، منها: أن يكون مضمرًا مفسرًا بنكرة بعده منصوبة على التمييز، نحو:نعم قائدًا خالد، وبئس قرينًا الشيطان، واختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في(نعم) وأخواتها، نحو:نعم الرجل رجلاً زيد، فأجازه قوم، ومنعه آخرون، وقد ردَّ ابن مالك رأي المانعين؛ لكونه عاريًا من الدليل؛ ولأن ما ورد من السماع يؤيد الجمع بينهما، فقال:"...ومنع سيبويه الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في باب(نعم)، وأجاز ذلك أبو العباس المبرد، وقوله في هذا هو الصحيح، وحامل سيبويه على المنع كون التمييز في الأصل مسوقًا لرفع الإبهام، والإبهام إذا ظهر الفاعل زال، فلا حاجة إلى التمييز، وهذا الاعتبار يلزم منه منع التمييز في ما لا إبهام فيه، كقولك: له من الدراهم عشرون درهمًا، ومثل هذا جائز بلا خلاف، ومنه قوله تعالى:{ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا}[١]، وقوله تعالى:{ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا}[٢]...فكما حكم بالجواز في مثل هذا، وجُعِل سبب الجواز التوكيد لا رفع الإبهام، فكذلك يفعل في نحو: نعم الرجلُ رجلاً، ولا يُمْنَع؛ لأن تخصيصه بالمنع تحكم بلا دليل، هذا لو لم تستعمله العرب، فكيف وقد استعملته. ..". [٣]

---

(١) من الآية ٣٦ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

(٣) شرح التسهيل٣/١٤، ١٥.

الرأي العاري من الدليل:

الظاهر من كلام سيبويه منع الجمع بين فاعل(نعم) الظاهر، وبين التمييز، حيث قال في باب"ما لا يَعْمَلُ في المعروف إلا مضمرًا":" وذلك لأنهم بدءوا الإضمار؛ لأنهم شرطوا التفسير، وذلك نَوَوْا،فجرى ذلك في كلامهم هكذا كما جرت(إنَّ) بمنزلة الفعل الذي تقدم مفعوله قبل الفاعل، فَلَزِمَ هذه الطريقةَ في كلامهم، كما لزمت(إنَّ) هذه الطريقة في كلامهم.

وما انتصب في هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب: حَسْبُك به، وويحه، وذلك قولهم:نعم رجلاً عبد الله، كأنك قلت: حسبك به رجلاً عبد الله؛ لأن المعنى واحد".(١)

الدراسة:

اختلف النحويون فى جواز الجمع بين فاعل(نعم)الظاهر والتمييز إلى أقوالٍ ثلاثة فمنهم من منع، ومنهم من أجاز، ومنهم من فصل.

القول الأول: المنع مطلقًا، وهو ظاهر قول سيبويه كما سبق.

وقد احتج له العلماء بأن المقصود من فاعل نعم وبئس والتمييز الآتى بعدهما الدلالة على الجنس ، وأحدهما كافٍ عن الآخر.وأن التمييز إنما يفيد رفع الإبهام ؛ ولا إبهام فى الجملة حينئذ مع وجود الفاعل.

---

(١) الكتاب٢/١٧٥.

والجمع بينهما يوهم بأن هناك فاعلين فاعل ظاهر مقترن بأل ، وضمير مفسر بتمييز فعلى ذلك يمتنع الجمع بينهما.

وفي ذلك يقول ابن يعيش موضحًا اختياره لقول سيبويه:" واحتج فى ذلك سيبويه بأن المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس وأحدهما كافٍ عن الآخر وأيضا فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان وذلك أنك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل؛ لأن النكرة المنصوبة لا تأتى إلا كذلك ، وحجة المبرد فى الجواز الغلو فى البيان والتأكيد، والأول أظهر وهو الذى أراه لما ذكرناه".(١)

وقد اعتل له عبد القاهر الجرجاني، فقال:" واعلم أنك إذا قلت: نعم رجلاً زيد، فإنما تأتي بهذه النكرة المنصوبة لتدل على ذلك المضمر وتبين جنسه ، فإذا أظهرت المضمر فقلت: نعم الرجل، لم تحتج إلى هذه، كما أنك إذا قلت فى قولك: زيدًا ضربته: ضربت زيدا، فأظهرت المضمر الناصب لزيد استغنيت عن هذا المظهر المفسر ، فإن ذكرت النكرة فقلت:نعم الرجل رجلًا ، كان كالتكرير الذى لا يفتقر إليه كقولك : ضربت زيداً ضربت، ولا يكاد يوجد ذلك".(٢)

القول الثاني:الجواز مطلقًا، وهو قول المبرد.

---

(١) شرح المفصل٧/١٣٢.

(٢) المقتصد ١/٣٢٧.

قال المبرد:" واعلم أنك إذا قلت: نعم الرجل رجلاً زيد، فقولك:رجلا توكيد؛ لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً،وإنما هذا بمنزلة قولك:عندى من الدراهم عشرون درهماً،إنما ذكرت الدرهم توكيدًا ، ولو لم تذكر لم تَحْتَجْ إليه".(١)

وقال به ابن السراج؛ إذ يقول:" وإذا قلت: نعم الرجل رجلاً زيد، فقولك:رجلا توكيد؛ لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً وهو بمنزلة قولك: عندى من الدراهم عشرون درهمًا".(٢)

وقال به كذلك أبو علي الفارسي؛ إذ يقول:" وتقول: نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ، فإن لم تذكر (رجلاً) جاز، وإن ذكرته فتأكيد".(٣)

وقد احتج المرادى لمذهب المبرد بالقياس والسماع فقال :" فالقياس أن التمييز قد ورد مؤكدًا لا لرفع الإبهام فى نحو قوله: (٤)

وَلَقَدْ عَلِمتُ بِأنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيرِ أدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينا …

والسماع قول الآخر (١):

---

(١) المقتضب ١٤٨/٢.

(٢) الأصول ١١٧/١.

(٣) الإيضاح ص ١١٣.

(٤)من الكامل .وهو لأبى طالب عم النبى . وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك:١٥/٣،والبهجه المرضيه صـ٣٤٩.

والشاهد قوله : من خير أديان البرية دينا،فقد وقع التمييز مؤكدًا لا لرفع الإبهام.

نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أوْ بِإيَماء

وحكى من كلام العرب: نعم القتيل قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب،وهذا وارد فى الاختيار...". (٢)

القول الثالث: التقصيل،أي:إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما، نحو: نعم الرجلُ فارسًا زيدٌ، وإن لم يفد التمييز معنى زائدًا على الفاعل لم يجز الجمع بينهما، نحو: نعم الرجل رجلاً زيد. (٣)

وهو قول ابن عصفور؛ إذ يقول:" ولا يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، إلا إذا أفاد التمييز معنى زائدًا على الفاعل". (٤)

تعقيب:بعد دراسة هذا الرأي توصلت لما يلي:

أولاً: صحة ما نسبه ابن مالك لسيبويه.

---

(١)من البسيط ، بلا نسبه فى ارتشاف الضرب٣/٢٠٥١، وأوضح المسالك ٣/٢٤٤، وهمع الهوامع٥/٣٥.

والشاهد قوله : نعم الفتاة فتاة.حيث جمع بين الفاعل الظاهر والتمييز.

(٢) توضيح المقاصد٣/٩١٥، ٩١٦.

(٣) ينظر:الارتشاف٤/٢٠٥١، وتوضيح المقاصد٣/٩١٧، والهمع٥/٣٥.

(٤) المقرب١/٦٨.

ثانيًا: أن سيبويه لم يقم الدليل على رأيه، ولكن من قال بقوله استدل له، واستدلوا باستصحاب الحال؛ إذ إن التمييز مسوق لرفع الإبهام، ولا إبهام مع وجود الفاعل.

ثالثًا:أن ابن مالك لم يستدل بالاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه فقط، وإنما استدل بأكثر من دليل، ويأتي في مقدمتها: إجماع النحاة على أن التمييز يأتي في مالا إبهام فيه، نحو: له من الدراهم عشرون درهمًا ، وكذلك أيد اختياره بالسماع، وهذا جلي من قوله:"هذا لو لم تستعمله العرب، فكيف وقد استعملته العرب"، وساق أكثر من بيت شعري، واستدل كذلك بالقياس.

رابعًا:أن الأرجح من هذه الأقوال الثلاثة هو القول بالجواز؛ لأن السماع والقياس يؤيده، فأما السماع فمن النثر:قول النبيﷺ:" نِعْمَ المَنِيْحَةُ اللِّقْحَةُ الصّفِيُّ مِنْحَةً"(١).

وقول امرأة عبدالله بن عمرو –رضي الله عنهما–:"نعم الرجل من رجل لم يطأ لنا فراشا"(٢)

---

(١)الحديث في صحيح البخاري–باب فضل المنيحة–٣/٦٦٥،والمختصر الصحيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح–باب فضل المنيحة٣/١٧٧، فقد جاء التمييز (منحة)منصوبًا بعد الفاعل الظاهر (المنيحة).

(٢)الحديث في صحيح البخاري–كتاب فضائل القرآن–باب في كم يقرأ من القرآن–٦/١٩٦،والمعجم الكبير للطبراني١٣/٤٤٩، فـ(من رجل):من زائدة،ورجل:اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه تمييز للفاعل الظاهر (الرجل).

وقول بعض العرب:نعم القتيل قتيلاً أصلح الله به بين ابني وائل. (١)

ومن الشعر قول الشاعر(٢)**:**

والتَّغْلَبِيَّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً وأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ

وأما القياس:فإن التمييز، وإن كان الأصل به رفع الإبهام، نحو:له عشرون درهمًا،فإنه

يؤتى به حيث لا إبهام للتوكيد، فيقال: عنده من الدراهم عشرون درهمًا.

خامسًا:أن ابن مالك هنا اعتمد على الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه؛ لترجيح رأي المبرد الذي يراه صحيحًا.

---

(١) ينظر:الارتشاف٤/٢٠٥١

(٤) البيت من بحر البسيط . وهو لجرير فى ديوانه صـ٣١٣ ، من قصيده يهجو فيها الأخطل

وهو من شواهد توضيح المقاصد٣/٩١٥،شرح ابن عقيل ٢/١٦٤؛ المساعد على تسهيل الفوائد٢/١٣٠، شفاء العليل٢/٥٨٩؛ البهجة المرضية صـ٣٤٩، همع الهوامع:٥/٣٥

اللغة الزلاء : اللاصقة العجز خفيفة الإليه،ومنطيق : المرأة التى تتأزر بحشية تعظم بها عجيزتها.

والشاهد قوله : بئس الفحل فحلهم فحلا . حيث جمع بين الفاعل الظاهر والتمييز.

منع بناء فعل التعجب من الفعل المزيد بهمزة التعدية

يشترط في الفعل الذي يصاغ منه فعلا التعجب شروط سبعة، منها: أن يكون ثلاثيًا، أي: ثلاثي اللفظ، فلا يصاغان مما زاد عليه، نحو: دحرج، وانطلق، واستخرج.

وأما الثلاثي المزيد فيه، فإن كان(أفعل) ففيه مذاهب، منها: التفصيل، أي: إن كانت همزته مزيدة للتعدية لم يجز، وإن كانت لغيره جاز، وهو مذهب ابن عصفور، وقد ردَّه ابن مالك؛ لكونه عاريًا من الدليل، فقال:"ولا فرق بين ما كانت همزته للتعدية كـ(أعطى) وبين ما همزته لغير التعدية،كـ(أغفى)، وشهد بأن هذا مذهب سيبويه قوله في باب التعجب المترجم بهذا"باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه":"وبناؤه أبدًا من فَعَل، وفَعِلَ، وفَعُل، وأفعل"[١]، هذا نصه، فسوى بين الثلاثة في صحة بناء التعجب منها، وأطلق القول بـ(أفعل)، فَعُلِمَ بأنه لا فرق بين ما همزته للتعدية، وبين ما همزته لغير التعدية، كما فعل ابن عصفور؛ إذ أجاز القياس على: ما أغفى زيدًا؛ لأن همزته غير معدية، ولم يقس على: ما أعطاه؛ لأن همزته معدية، وهو تحكم بلا دليل...". [٢]

الرأي العاري من الدليل:

---

(١) ينظر:الكتاب١/٧٣.

(٢) شرح التسهيل٣/٤٦، ٤٧.

ذهب ابن عصفور إلى جواز التعجب من(أفعل) إذا كانت همزته لغير التعدية، وأما إذا كانت همزته للتعدية فلم يجز.

قال ابن عصفور:"وإن كان على وزن(أفعل) ولم تكن همزته للتعدية جاز التعجب منه، نحو: ما أخطأه، وما أصوبه، وما أنتنه، وما أظله...وإن كانت للتعدية لم يجز التعجب منه، إلا أن يشذ من ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه، والذي شذ من ذلك قولهم: ما أعطاه للدنانير، وما أولاه للمعروف، وما أضيعه للشيء".[١]

الدراسة:

اختلف العلماء في بناء التعجب من الفعل الثلاثي المزيد الذي على وزن(أفعل) إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:ذهب أصحابه إلى أن التعجب من (أفعل) جائز يقاس عليه، وهو مذهب سيبويه كما سبق.

وهو أحد قولي الأخفش[٢]،وقال به ابن خروف[٣]، والرضي[٤].

وأيده أبوعلي الشلوبين، فقال:"والذي قاله سيبويه أولى؛ لوجهين:

---

(١) المقرب ١/٧٣.

(٢) ينظر :الارتشاف ٤/٢٠٧٨.

(٣) ينظر :شرح الجمل ٢/٥٧٤.

(٤) ينظر :شرح الكافية ٤/٢٣٠.

أحدهما: كثرة ما جاء في ذلك في(أفْعل)، فقد أوردوا منه حروفًا كثيرة، ولم يكثر في غير(أفعل) مما زاد على الثلاثة، كثرته في(أفعل).

والثاني:أن المعنى الذي لم يكن–ذلك في غير(أفعل) مما زاد على الثلاثة–إنما هو الإخلال، وذلك معدوم هنا، فإنه لا فرق في اللفظ بينه متعجبًا منه وغير متعجب منه".[١]

المذهب الثاني:ذهب أصحابه إلى أن التعجب منه غير جائز، وهو القول الثاني للأخفش [٢]،وهو مذهب المبرد أيضًا؛ إذ يقول:"واعلم أن بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة، نحو: ضرب، وعَلِم، ومَكُث، وذلك أنك تقول: دخل زيد، وأدخلته، وخرج، وأخرجته، فتلحقه الهمزة إذا جعلته محمولاً على(فَعَل)، وكذلك تقول: حَسُن زيدٌ، ثم تقول: ما أحسنه؛ لأنك تريد:شيء أحسنه...". [٣]

واختار هذا المذهب ابن السراج،والزجاجي،وأبو علي الفارسي، والصيمري،والزمخشري والعكبري، وابن يعيش. [٤]

---

(١) التوطئة ص٢٦٨..

(٢) ينظر:إعراب القرآن للنحاس٢/٤٣٥، والارتشاف٤/٢٠٧٨.

(٣) المقتضب٤/١٧٨.

(٤) ينظر: الأصول١/٩٩، والجمل ص١٠٠، والإيضاح ص١١٥،والتبصرة ١/٢٦٦، والمفصل ص٢٧٦، واللباب١/١٩٩، وشرح المفصل٦/٩٣.

وقد بيَّن العكبري العلة في منع بناء فعل التعجب من(أفعل)، فقال:" ولا يبنى فعل التعجب إلا من الثلاثي؛ لأن الغرض منه أن يُصَيِّرَ ما كان فاعلاً مفعولاً، كقولك: حَسُنَ زيدٌ، وتبنى منه:أحسن زيدًا، كقولك: فرح زيدٌ، وأفرحت زيدًا، ولهذا ينتقل عن اللزوم إلى التعدي، ولا يُعَدَّى بالهمزة إلا الثلاثي، فأما الرباعي فلا يعدى بها، فلا تقول في(دحرج):(أَدَحْرَجْتَه)، والعلة في ذلك أن الهمزة لَمَّا أحدثت معنى التعدي صارت كحرف من الفعل أصلي، وليس في الأفعال ما هو على خمسة أحرف أصولٍ، لما في ذلك من الثقل، وكثرة أمثلة الفعل، ولهذا لم يكن في الرباعي حرف إلحاق، وكان في الثلاثي،مثل:جلبب".(١)

المذهب الثالث:التفصيل، فإن كانت الهمزة للتعدية،كـ:أعطى، فلا يتعجب منه، وإن كانت لغير التعدية،كـ:أغفى، فيتعجب منه، وهو مذهب ابن عصفور السابق.

وقد ردَّه أبو حيان معتمدًا كلام ابن الحاج، فقال:"قال ابن الحاج: هذا التفصيل الذي فصَّله-يعني ابن عصفور-لم يذهب إليه أحد، ولا ذهب إليه نحوي".(٢)

ثم قال:"ومن المسموع منه مما همزته للنقل قولهم: ما آتاه للمعروف، وما أعطاه للدارهم، وما أولاه بالمعروف، وما أضيعه لكذا، ومن المسموع مما

---

(١) اللباب ١/١٩٩، ٢٠٠.

(٢) الارتشاف ٤/٢٠٧٨.

همزته ليست للنقل قولهم: ما أَنْتَنَه في لغة من قال:أنتن، وما أخطأه، وما أصوبه، وما أيسره...". (١)

تعقيب:بعد دراسة هذا الرأي توصلت لما يلي:

أولاً: صحة ما نقله ابن مالك عن سيبويه، وصحة ما عزاه لابن عصفور.

ثانيًا: أن ابن مالك وصف مذهب ابن عصفور بأنه تحكم منه بلا دليل.

ثالثًا: أن ابن مالك اعتمد على السماع، والقياس، وكلام سيبويه في رده لقول ابن عصفور، وهذا واضح من قوله:"وإن كان المزيد فيه على وزن(أفعل)لم يُقْتَصَرْ في صوغ فعل التعجب منه على المسموع، بل يحكم فيه بالاطراد،وقياس ما لم يُسْمَع على ما سُمِعَ منه ما لم يمنع مانع آخر،هذا مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه" (٢).

رابعًا:أن الأرجح من هذه المذاهب الثلاثة هو مذهب سيبويه؛ لأنه قد كثر كثرة يُعْتَمَدُ على مثلها في القياس، نحو: ما أعدم زيدًا، وما أحسن الدار، وما أمتع زيدًا،وما أسرفه، وما أفرط جهله، ومن ذلك كثير مما لم يسمع له ثلاثي مجرد، وكذلك فيما سمع له مجرد، نحو:ما أخطأه، وما أصوبه، وما أظلمه،

---

(١) السابق.

(٢) شرح التسهيل٣/٤٦.

وكذلك ما كانت همزته للتعدية، نحو: ما آتاه للدراهم، وما أعطاه لها، وما أولاه للمعروف. (١)

ولأن علة منع التعجب من غير الثلاثي: تَغَيُّرُ الفعل، وتحويل(أَفْعَل) إلى التعجب لا تتغير معه صورة الفعل. (٢)

ولأن(أفعل) يشبه الثلاثي لفظًا ومعنىً، فمن جهة اللفظ أن مضارعه واسم فاعله، وزمانه، ومكانه في عدة الحروف والحركات وسكون الثاني كمضارع الثلاثي، وشبهه من جهة المعنى كثير، فمنه: سرى وأسرى، وطلع عليهم وأطلع، وعتم الليل وأعتم. (٣)

وأما القول بالتفصيل فلا دليل عليه، والسماع قد جاء بالتعجب من(أفعل) الذي همزته للتعدية، وذلك نحو: ما آتاه للمعروف، وما أعطاه للدراهم.

---

(١) ينظر:المقاصد الشافية٤/٤٦٨.

(٢) ينظر:شرح الجمل لابن خروف٢/٥٧٥.

(٣) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك٣/٤٨.

أصل(كما): (كيما)

ذهب بعض العلماء إلى أن أصل(كما): (كيما) حذفت منها الياء، ونسب ابن مالك هذا الرأي لأبي علي الفارسي، وردَّه؛ لكونه عاريًا من الدليل، فقال:"...وتحدث(ما) الكافة في الكاف معنى التعليل...وإذا حدث فيها معنى التعليل، ووليها مضارع نصبته لشببهها بـ(كي)، كقول الشاعر[١]:

فَطَرْفَك إما جئتنا فاصرفَنَّه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظرُ

وزعم الفارسي أن الأصل(كيما) وحذفت الياء، وهذا تكلف لا دليل عليه، ولا حاجة إليه".[٢]

الرأي العاري من الدليل:

لم أقف على هذا الرأي الذي عزاه ابن مالك لأبي علي الفارسي في مؤلفاته، وكذلك لم أجد أحدًا من العلماء المتقدمين على ابن مالك نسبه إليه، وإنما نسبه إليه من جاء متأخرًا عن ابن مالك كالمرادي، وابن هشام، وابن عقيل،والشيخ خالد الأزهري. [٣]

---

(١) من الطويل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٨٩، ومن مواضعه:مجالس ثعلب ١٢٧/١،ورصف المباني ص ٢١٤، والجنى الداني ص٤٨٢، والمغني٣/١٠،وشرح أبياته للبغدادي٤/١١٧.

(٢) شرح التسهيل٣/١٧٣، ١٧٤.

(٣) ينظر:الجنى الداني ص ٤٨٥، والمغني ٣/١٠،والمساعد٢/٢٨٢، وشرح التسهيل٣/٩٢٤.

وأما عن (ما) المتصلة بالكاف، فقد أجاز أبو علي الفارسي أن تكون زائدةً، والفعل المنصوب بعدها منصوب بـ(أن)مضمرة، وأن تكون مصدرية في موضع جر بـ(كي)، وأن تكون كافة لـ(كي) كما كانت كافة لـ(رُبَّ). (١)

الدراسة:

اختلف البصريون والكوفيون في(كما) هل يجوز نصب المضارع بعدها أو لا؟.

فذهب الكوفيون إلى أن (كما) تأتي بمعنى(كيما) وينصبون المضارع بعدها، وأن الياء محذوفة، ولا يمنعون الرفع بها على أن (ما)كافة لـ(كي)عن عمل النصب، فيرتفع المضارع بعدها. (٢)

قال ثعلب:"...زعم أصحابنا أن (كم)تنصب...". (٣)

واحتج الكوفيون لما ذهبوا إليه بأن نصب المضارع بعد(كما)؛ لأنها بمعنى(كيما) قد جاء كثيرًا عن العرب، ومنه قول الشاعر:

فَطَرْفَك إما جئتنا فاصرفَنَّه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظرُ

أراد: كيما يحسبوا فحذف الياء تخفيفًا.

وقول الآخر(١):

---

(١) ينظر:المسائل البغداديات ص٢٩١، ٢٩٢.

(٢) ينظر:الإنصاف ص٤٧٠، وشرح الكافية للرضي٤/٥١،والارتشاف٤/١٦٤٩.

(٣) مجالس ثعلب١/١٢٧.

لا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لا تُظْلَمُوا

أراد: كيما لا تظلموا. (٢)

وأما البصريون فذهبوا إلى أن(كما) لا تأتي بمعنى (كيما) ، ولا يجوز نصب ما بعدها

بها؛ لأنها في الأصل مركبة من(ما) والكاف ، فجعلتا بمنزلة حرف واحد، وصُيِّرَت للفعل كما صيرت(ربما)، فكما أنهم لا ينصبون الفعل بعد(ربما)، فكذلك لا ينصبونه بعد(كما). (٣)

قال سيبويه:"سألت الخليل عن قول العرب:انتظرني كما آتيك...فزعم أن ما والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد، وصيرت للفعل كما صيرت للفعل(ربما)، والمعنى:لعلي آتيك، فمن ثَمَّ لم ينصبوا به الفعل كما لم ينصبوا بـ(ربما)".(٤)

وأجيب عن الكوفيين ومن وافقهم بأن ما احتجوا به من الشواهد لا حجة فيها؛ لأن روايتها على غير ما ذكرها الكوفيون، فالشاهد الأول روي:

---

(١) من الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٨٣.

من مواضعه الكتاب٣/١١٦،وشرح الكافية للرضي٤/٥١، والخزانة ٨/٥٠٠.

(٢) ينظر:الإنصاف ص٤٧٠، ٤٧١.

(٣) ينظر:الإنصاف ص٤٧٠، ٤٧١، وشرح الكافية للرضي٤/٥١،والارتشاف ٤/١٦٤٩.

(٤) الكتاب٣/١١٦.

لكي يحسبوا أن الهوى...وليس:كما يحسبوا.

وأما الشاهد الثاني فروايته: لاتظلم الناس كما لا تظلم، بالتوحيد.

على أنه لو صح ما رووه من هذه الشواهد على مقتضى مذهبهم، فلا يخرج ذلك عن حد الشذوذ والقلة، فلا يكون فيه حجة. (١)

ورد الشيخ/محمد محيى الدين عبد الحميد على البصريين بما يلي:

أولاً: أن الروايات تكثر في الشعر العربي، وكل راوٍ يعتمد إحدى الروايات، ويعول عليها، والراوي غير متهم فيما يرويه بعد أن يسمعه من أفواه العرب.

ثانيًا:إذا روي البيت بروايتين أو أكثر، ووضعت في إحدى الروايتين كلمة في مكان كلمة في الرواية الأخرى دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد؛ لأن الراوي العارف بالعربية لا يضع الكلمة مكان الكلمة إلا وهو على ثقة من أن معناهما واحد؛ لأنه يريد أن يؤدي الذي فهمه من الكلام.

ثالثًا:أن الكوفيين لم يقولوا بوجوب نصب المضارع بعد(كما)، وإنما يقولون بجواز الوجهين:النصب، والرفع، وقد أتوا بشواهد جاء فيها النصب، والذي يَرُدُّ مذهبهم هو أن لا يكون ثَمَّتَ شاهد قد جاء بالنصب، فكيف وقد جاءت شواهد بالنصب أثبتها رواة ثقات كـ:ثعلب، وأبي علي الفارسي. (٢)

تعقيب:بعد دراسة هذا الرأي توصلت لما يلي:

---

(١) ينظر:الإنصاف ص٤٧٢، ٤٧٣.

(٢) الانتصاف مع الإنصاف٢/١٣٤-١٣٧.

أولاً: فيما نسبه ابن مالك لأبي علي الفارسي نظر؛لما يلي:

١-أن أبا علي الفارسي نصَّ على أن الفعل ينصب بعد(كيما) بـ(أن) مضمرة، فقال:" وأما من قال:كيمه،فقد جعلها بمنزلة اللام؛ لدخولها على الاسم،وهي(ما)التي للاستفهام والفعل على هذا القول ينتصب بعدها بإضمار(أن) كما ينتصب بعد اللام بذلك".[١]

٢-أن ابن جني نسب هذا الرأي للكسائي لا لشيخه أبي علي الفارسي، ولو سمعه من شيخه لنسبه إليه،فقال:" يحكي الكوفيون أن(كما) من حروف النصب للفعل...وهذا شيء لا يثبته أصحابنا، وقال الكسائي فيما أظن أن أصله: (كما)، فحذفت الياء".[٢]

٣-أن ثعلب نسبه للكسائي، فقال:" زعم أصحابنا أن(كما)تنصب، فإذا حيل بينهما رَفَعَتْ...وأصحابنا يقولون(كما)مثل(كي)، قال الكسائي: مثل ذلك:آتيتُك كي ترغبَ فينا ...وأنشد في معنى(كي):

وطرفَك إما جئتنا فاحفظنَّه كما يحسبوا أن الهوى حيث تَصْرِفُ

قال:كما تكون بمعنى: كي".[٣]

فَعُلِمَ بهذا أن ما نُسِبَ إلى الفارسي هو مذهب الكسائي. [١]

---

(١) الإيضاح ص ٢٤١.

(٢) إعراب الحماسة ص٤٣٩، ٤٤٠.

(٣) مجالس ثعلب١/١٢٧، ١٢٨.

ثانيًا:أن ما ذهب إليه ابن مالك من أن النصب بـ (كما) وليس بـ (كيما) محذوفة الياء فيه نظر؛ لأن النصب ثابت بـ(كيما)، والعلة في(كيما) أصل، وفي كاف التشبيه المكفوفة بـ(ما) ليس أصلاً، فالأولى أن يعتقد أن أصلها(كيما)؛ لظهور التعليل فيها، ولثبوت النصب بـ(كيما). (٢)

ثالثًا:أن الأرجح من المذهبين هو مذهب الكوفيين؛ لأن السماع يؤيده، ولا يمكن دفعه فقد أثبته ثقات، ولأن الكوفيين لم يوجبوا النصب، بل أجازوه مع الرفع، ولأن من مواضع(كما) أن تكون بمعنى(كي) فتنصب بعدها كما تنصب(كي)، نحو: أكرمتُك كما تكرمَني، أي: كي تكرمَني. (٣)

---

(١) ينظر:شرح أبيات المغني للبغدادي٤/١١٩.

(٢) ينظر:السابق٤/١١٨.

(٣) ينظر:رصف المباني ص٢١٣.

أم المنقطعة بمعنى بل والهمزة

تعددت الأقوال في معنى(أم) المنقطعة ، ومن بين هذه الأقوال قول بأنها بمعنى بل والهمزة مطلقًا، وقد ردَّ ابن مالك هذا الرأي؛ لكونه عاريًا من الدليل، فقال:"...وزعم ابن جني أنها بمنزلة الهمزة وبل، وأن التقدير: بل أهي شاء، وهذا دعوى لا دليل عليها، ولا انقياد إليها، وقد قال بعض العرب: إن هناك إبلاً أم شاءً، فنصب ما بعد(أم) حين نصب ما قبلها، وهذا عطف صريح مقوٍ لعدم الإضمار قبل المرفوع...". (١)

الرأي العاري من الدليل:

ابن جني من العلماء الذين يقولون إن(أم) المنقطعة بمعنى بل والهمزة.

قال ابن جني:"ومعنى أم الاستفهام، ولها فيه موضعان:

أحدهما:أن تقع معادلة متصلة لهمزة الاستفهام على معنى(أي)، والآخر:أن تقع منقطعة على معنى(بل).

الأول منهما نحو قولك:أزيد عندك أم عمرو؟ ومعناه:أيهما عندك؟ وأزيدًا رأيت أم عمرًا؟ معناه: أيهما رأيت.

الثاني نحو قولك:هل عندك زيد أم عمرو؟ ومعناه: بل أعندك عمرو، تركت السؤال عن الأول، وأخذت في الثاني...". (٢)

---

(١) شرح التسهيل٣/٣٦٢.

(٢) اللمع ص٧١، ٧٢.

فكون(أم) المنقطعة بمعنى(بل) والهمزة جليٌّ من قوله:" ومعناه: بل أعندك عمرو"، ولا بد من ذلك؛ لأنه إعراض عن الأول، وسؤال عن الثاني[١].

الدراسة:

اختلف النحاة في معنى(أم) المنقطعة على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب أصحابه إلى أنها بمعنى بل وهمزة الاستفهام مطلقًا، وهو مذهب ابن السراج، وأبي علي الفارسي، وابن جني، والصيمري، وعبد القاهر الجرجاني، وابن الشجري، وأبي البركات، وابن خروف، وابن يعيش، والشلوبين، وابن عصفور. [٢]

ونسب هذا المذهب للبصريين. [٣]

وفي معنى(أم) المنقطعة، وأنها بمعنى(بل) والهمزة يقول أبو علي الفارسي:" وأما المنقطعة فإنها تستعمل بعد الخبر والاستفهام، فمثال استعمالها بعد الخبر قولهم: إنها لَإبلٌ أم شاءٌ، كأنه رأى أشخاصًا فَسَبَقَ إلى نفسه أنها إبل، فصار بسؤاله بـ(أم) مضربًا عما كان أخبر به، ومستأنفًا السؤالَ فكأنه

---

(١) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني ص٥٨٤.

(٢) ينظر:الأصول٢/٥٨، والإيضاح ص٢٢٦، واللمع ص٧١، والتبصرة١/١٣٥، والمقتصد٢/٩٣٥، والأمالي٣/١٠٨، وأسرار العربية ص٣٠٥، وشرح الجمل١/٣٢٩، وشرح المفصل ٨/٩٨، والتوطئة ص١٩٩، وشرح الجمل١/٢٣٦.

(٣) ينظر:الأمالي الشجرية٣/١٠٨، والارتشاف٤/٢٠٠٧، والجنى الداني ص٢٠٥، والمساعد٢/٤٥٦.

في التمثيل: بل أهي شاءٌ؛ لأن(أم) فيها دلالة على الإضراب كما في(بل)، وفيها دلالة على الاستفهام كما في الهمزة، فترجموا (أم) هذه بـ(بل) والهمزة؛ لاشتمالها على معنييهما.

ومثال استعمالها بعد الاستفهام قولك:أعندك زيدٌ أم عندك عمرو، أضْرَبَ عن استفهامه عن زيد، واستأنف الاستفهام عن عمرو".[١]

واستدل من قال بأنها بمعنى(بل) والهمزة بقوله تعالى: {أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ}[٢] ومعناه: بل اتخذ مما يخلق بنات، فهي متضمنة لمعناهما، ولو كانت متضمنة لـ(بل) وحدها لم يجز؛ لأنه يصير التقدير:بل اتخذ مما يخلق بنات، فيكون خبرًا لا جحدًا، وتقريعًا، فيؤدي إلى الكفر.

ويقول العرب: إنها لإبلٌ أم شاءٌ، معناه:بل أهي شاءٌ،فالمبتدأ مضمر،(شاء) الخبر.[٣]

المذهب الثاني: أنها بمعنى(بل) وحدها، فهي للإضراب دون استفهام، وهو مذهب الكسائي، وهشام[٤]، والهروي[٥].

ونسب هذا المذهب للكوفيين.[١]

---

(١) الإيضاح ص٢٢٦.

(٢) من الآية ١٦ من سورة الزخرف.

(٣) ينظر:شرح اللمع للأصفهاني ص ٥٨٤.

(٤) ينظر:الارتشاف ٢٠٠٨/٤، والمساعد٤٥٦/٢، والهمع٢٤٢/٥.

(٥) ينظر:الأزهية ص ١٢٧، ١٢٨.

ورُدَّ هذا المذهب بقوله تعالى:{ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا}(٢)إلى قوله تعالى:{ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا}(٣)، فـ(أم) لم يتقدمها استفهام، وقد استؤنف بـ(أم) السؤال على جهة الإنكار، والرد. (٤)

المذهب الثالث: أنها بمعنى الهمزة، وهو مذهب أبي عبيدة. (٥)

قال أبو عبيدة عند تناوله لقوله تعالى:{ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ}(٦):"أم: في موضع ألف الاستفهام، ومجازها: أتقولون".(٧)

المذهب الرابع: أنها تأتي لأكثر من معنى، وأصحاب هذا المذهب فريقان:

الفريق الأول: يرى أنها بمعنى الهمزة، وقد تأتي بمعنى(بل)، وهو مذهب الفراء.

---

(١) ينظر:الأمالي الشجرية٣/١٠٨، والخزانة١١/١٤٠.

(٢) من الآية ٢٧ من سورة ص.

(٣) من الآية ٢٨ من سورة ص.

(٤) ينظر: الهمع٥/٢٤٢، ٢٤٣.

(٥) ينظر:الارتشاف٤/٢٠٠٨، والمغني١/٢٩٠، والهمع٥/٢٤٣.

(٦) من الآية ١٤٠من سورة البقرة.

(٧) مجاز القرآن١/٥٩.

قال الفراء:"أم في المعنى تكون ردًّا على الاستفهام على جهتين، إحداهما: أن تفرِّقَ معنى(أي)، والأخرى: أن يُسْتَفهَم بها، فتكون على جهة النسق..". (١)

ثم قال:" وربما جعلت العرب(أم) إذا سبقها استفهام لا تصلح(أيٌّ) فيه على جهة(بل) فيقولون: هل لك قِبَلنا حقٌ أم أنت رجلٌ معروف بالظلم، يريدون: بل أنت رجل معروف بالظلم...". (٢)

الفريق الثاني: أنها تأتي بمعنى الهمزة وبل كثيرًا، وتأتي بمعنى الإضراب قليلاً، وهو مذهب ابن مالك، والرضي، والمالقي، وابن هشام، وابن عقيل، والأشموني. (٣)

قال ابن مالك:"وأكثر وقوع(أم) المنقطعة مقتضية إضرابًا واستفهامًا...وقد يجاء بها لمجرد الإضراب...". (٤)

تعقيب: بعد دراسة هذا الرأي توصلت لما يلي:

---

(١) معاني القرآن ٧١/١.

(٢) معاني القرآن ٧٢/١.

(٣) ينظر :شرح التسهيل٣٦١/٣، وشرح الكافية٤٠٦/٤، ورصف المباني ص٩٥، وأوضح المسالك ٣٧٥/٣، والمساعد٤٥٦/٢، وشرح الأشموني٤٢٢/٢.

(٤) شرح التسهيل٣٦١/٣، ٣٦٢.

أولاً: صحة ما نسبه ابن مالك لابن جني، فما نسبه إليه نص عليه ابن جني في كتابه (اللمع).

ثانيًا:أن رأي ابن جني ليس عاريًا من الدليل كما ذكر ابن مالك، فقد استُدِلَ له، ولكن ابن مالك اعتبر الدليل معدومًا لضعفه من وجهة نظره.

ثالثًا:أن ابن مالك لم يكتف بالاستدلال بعدم الدليل على الشيء في نفيه، وإنما استدل بالسماع لرد رأي ابن جني، وهذا جليٌّ من قوله:" وقد قال بعض العرب:إن هناك إبلاً أم شاءً..."

رابعًا:أن الأرجح من هذه الأقوال القول الثاني من المذهب الأخير القائل بأن(أم) تأتي بمعنى(بل) والهمزة كثيرًا، وبمعنى(بل) قليلاً؛ لمجيء نصوص لا يمكن أن تحمل على (بل) والهمزة، ومنها قوله تعالى:{أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}[١] ، وقوله تعالى:{ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ}[٢]، فـ(أم) في الآيتين لا تحتمل إلا معنى(بل)،وكذلك في قوله تعالى:{ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ}[٣].[٤]

ولمجيء نصوص لا يمكن أن تحمل على(بل) وحدها، ومنه قوله تعالى: {أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ}[٥]، وقوله تعالى:{ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ}[١]،

---

(١) من الآية٨٤ من سورة النمل.

(٢) من الآية٢٠ من سورة الملك.

(٣) من الآية١٦ من سورة الرعد.

(٤) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك٣/٣٦٢، وشرح الكافية للرضي٤/٤٠٦.

(٥) من الآية ١٦ من سورة الزخرف.

فالآيتان الكريمتان لا يمكن حملهما على(بل) وحدها؛ لأن حملهما عليها يؤدي إلى إثبات البنات له-سبحانه- فكان لا بد من حملهما على(بل) والاستفهام.[٢]

أما ما ذهب إليه أبو عبيدة، فمردود بأن(أم) لو كانت على معنى الهمزة وحدها؛ لزالت العُلقةُ بين الأول والآخر. [٣]

وأما مذهب الفراء فمردود؛ لأن هناك نصوصًا لا يمكن أن تحمل على(بل) وحدها، وهناك نصوص لا يمكن أن تحمل على الهمزة وحدها، وبذلك يرد على مذهب ابن جني الذي ذكره ابن مالك.

---

(١) الآية ٣٩ من سورة الطور.

(٢) ينظر:أسرار العربية ص٣٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش٩٨/٨.

(٣) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش٩٨/٨.

القول بتركيب(لن)

لن: أداة من الأدوات التي تنصب الفعل المضارع، وقد اختلف العلماء في صيغتها هل هي بسيطة أم مركبة؟ وقد رد ابن مالك الرأي القائل بتركيبها؛ لكونه عاريًا من الدليل، فقال:"...وذهب الخليل والكسائي في(لن) إلى أن أصلها:لا أن، وأنها مركبة من(لا) النافية، و(أن) الناصبة محذوفة الهمزة؛ لكثرة الاستعمال كما قالوا:وَيْلُمِّه[١].

وألزمه سيبويه بأنه لا خلاف في جواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو:زيدًا لن أضرب، فلو كان أصلها:لا أن، لَلزم تقديم الصلة على الموصول، وهو ممتنع. [٢]

وقال السيرافي:المختار أنها غير مركبة؛ لأن التركيب على خلاف الأصل، فلا تقبل دعواه إلا بدليل، ولا دليل؛ ولأن(لن) مع الفعل والفاعل كلام تام، فلو كان أصلها: لا أن؛ لكان الكلام تامًا بالمفرد، وهو محال[٣]..."."[٤]

---

(١) المراد:ويْ لأمِّهِ.

(٢) ينظر:الكتاب٣/٥.

(٣) ينظر:شرح الكتاب ١٩٢/٣، ١٩٣.

(٤) تكملة شرح التسهيل لابن الناظم١٥/٤.

الرأي العاري من الدليل:

ذهب الخليل والكسائي إلى أن(لن) مركبة من(لا أن)، ومع كثرة الاستعمال في الكلام حُذِفَت الهمزة تخفيفًا، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين.(١)

الدراسة:

اختلف العلماء في أصل(لن) على ثلاثة أقوال:

القول الأول: قول الخليل والكسائي السابق بأن(لن) مركبة من(لا أن).

وقد أورد الرماني رأي الخليل مشيرًا إلى أن ما حمله على القول بذلك أن الأفعال لا تنصب لديه إلا بعد(أن) مضمرة أو مظهرة. (٢)

وقد أورد الرضي شاهدًا على ما ذهب إليه الخليل والكسائي، وهو قول الشاعر(٣):

يُرجِّي المرءُ ما لا أن يلاقي وتعرضُ دون أدناه الخطوبُ

---

(١) ينظر:المقتضب٢/٨، والأصول لابن السراج٢/١٤٧، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي ص٧٦، ورصف المباني ص٢٨٥، والارتشاف٤/١٦٤٣، والجنى الداني ص٢٧١، والمغني٣/٥٠٢.

(٢) ينظر:معاني الحروف ص١٠٠.

(٣) من الوافر لجابر بن رألان الطائي، من مواضعه:شرح التسهيل لابن مالك١/٣٧١، والارتشاف٥/٢٣٩٣، وشفاء العليل١/٣٢٩، وخزانة الأدب٨/٤٤٠.

أي: لن يلاقي. [١]

واستدل الخليل والكسائي ومن وافقهما بأمور منها:

١-ورود السماع بذلك فقد وردت على الأصل في ضرورة الشعر، كما في قول الشاعر:

يُرجِّي المرءُ ما لا أن يلاقي وتعرضُ دون أدناه الخطوبُ

أي: لن يلاقي، فهو دليل على أن أصلها: لا أن. [٢]

٢-أنه اجتمع في (لن) ما افترق في(لا)و(أن) ، فهي نافية كما أن (لا)نافية ، وناصبة للفعل كما أن(أن) كذلك، والمنفي بها فعل المستقبل، كما أن المنصوب بـ(أن) كذلك، فقضوا بأنها مركبة منهما إذا كان فيها شئ من حروفها. [٣]

٣-أنه لا يلزم الخليل والكسائي ما احتج به الجمهور من أنها لو كانت مركبة لم يجز تقديم معمولها عليها؛ لأن الحروف إذا ركبت انتقل حكمها في غالب الأمر.

وفي ذلك يقول الرماني:"ولا يلزم الخليل هذا؛ لأن الحروف إذا ركبت انتقل حكمها في غالب الأمر، نحو: هل، ولو ، ولم ، إذا ركبت فقيل : هلا ، ولولا ،

---

(١) ينظر:شرح الكافية٤/٣٨، ٣٩.

(٢) ينظر:بدائع الفوائد١/١٦٥، والتصريح٢/٣٥٨.

(٣) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش٨/١١٢.

ولمَّا، ألا ترى أن معاني هذه الحروف قد انتقلت عن الحكم الأول،وكذلك(لن)لما ركبت انتقل حكمها".(١)

ووافق الخليل من المتأخرين السهيلي حيث قال:" وأما(لن) فهي عند الخليل مركبة من:لا وأن، ولا يلزمه ما اعترض به سيبويه في تقديم المفعول عليها، فإنه يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط، فإذا ثبت ذلك فمعناها نفي الإمكان بـ(أن)...". (٢)

وقد ردَّ المالقي هذه الحجة بقوله:"والجواب لهم: أنه ليس حكم التركيب هنا كحكم(لولا)؛ لأن(لو) قبل(لا) بقي حكمها من أنها حرف امتناع لامتناع، ودخلت(لا) التي للنفي فأزالت الامتناع الواحد، وصيرته إيجابًا، فكأن كل واحد منهما باقٍ على معناه، و(لا) فيها عوضٌ من الفعل، وليس(لن) من هذا القبيل؛ لأن(لن) و(لا أن) في المعنى واحد، وليس فيهما إلا التسهيل خاصة، ولا تدخل إحداهما على الأخرى لتحدث معنىً زائدًا فلا يتناظران، فليس إلا البساطة...". (٣)

القول الثاني: قول الجمهور وسيبويه، وهو أن(لن) بسيطة غير مركبة.(٤)

---

(١) معاني الحروف ص١٠٠.

(٢) نتائج الفكر ص١٠٠.

(٣) رصف المباني ص٢٨٦، ٢٨٧.

(٤) ينظر:الارتشاف٤/١٦٤٣، وأوضح المسالك٤/١٣٢، والمساعد٣/٦٧.

قال سيبويه بعد أن نص على رأي الخليل:"وأما غيره فزعم أنه ليس في(لن) زيادة، وليست من كلمتين، ولكنها بمنزلة شئ على حرفين ليست فيه زيادةٌ، وأنها في حروف النصب بمنزلة(لم) في حروف الجزم، في أنه ليس واحدٌ من الحرفين زائدًا".(١)

واستدل أصحاب هذا القول بأمور منها:

١-أن البساطة أصل، والتركيب فرع، فلا يُدَّعى إلا بدليل قاطع. (٢)

٢-أنه لو كان أصلها: لا أن ، لم يجز تقديم معمول معمولها عليها ؛ لأنه لا يجوز:

زيدًا أن أضربَ؛ لأنه في صلة(أن)، وما يعمل فيه الصلة لا يجوز أن يتقدم عليها، كما أن نفس الصلة لا يجوز أن تتقدم على الموصول، وإذا لم يجز أن يتقدم العامل لم يجز أن يتقدم المعمول، والعامل نفس الصلة، والمعمول زيد، وتقديم معمول المعمول جائز في(لن)، نحو:زيدًا لن أضرب.(٣)

---

(١) الكتاب٣/٥.

(٢) ينظر: الجنى الداني ص٢٧١.

(٣) ينظر: التعليقة لأبي علي الفارسي ١٢٧/٢،والجنى الداني ص٢٧١.

وفي ذلك يقول سيبويه:" ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيدًا فلن أضرب؛ لأن هذا اسمٌ والفعل صلة، فكأنه قال: أما زيدًا فلا الضرب له".(١)

وبهذا القول قال الزجاج،حيث قال:"وعلى مذهب سيبويه جميع النحويين".(٢)

وقد اختار السيرافي القول بالبساطة وردَّ قول الخليل حيث قال:"والمختار قول غير الخليل، والحجة فيه سوى ما ذكره سيبويه، أنا إذا قلنا: لن أضرب زيدًا، كان كلامًا كاملاً لا يحتاج إلى إضمار شئ، وإذا قلنا: لا أن أضرب زيدًا، لم يتم الكلام؛ لأن(أن) وما بعده من الفعل والمفعول بمنزلة اسم واحدٍ، والاسم الواحد إذا وقع بعد(لا) احتاج معه إلى خبر، وليس لفظ(لن) وفقًا للفظ(لا أن) ولا معناها وفقًا لمعناها، فما الذي أوجب أنها هي؟

وجملة الأمر أنه ليس لنا أن ندعي في(لن)غير ظاهرها إلا ببرهان، وقد رأينا في الحروف الناصبة(كي) و(إذًا) وليسا بمأخوذين من لفظ(أن)...". (٣)

واختاره كذلك ابن يعيش، وقال عن رد سيبويه على الخليل:" ما أحسنه من قول".(١)

---

(١) الكتاب٣/٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٦١/١.

(٣) شرح الكتاب١٩٢/٣، ١٩٣.

وصحح المالقي مذهب سيبويه ومن تبعه، فقال:"والصحيح من هذه المذاهب مذهب سيبويه ومن تبعه؛ لأن التركيب فرع عن البساطة، فلا يُدَّعى إلا بدليل قاطع".(٢)

القول الثالث: قول الفراء وهو أن أصل(لن) هو(لا) والنون فيها بدل من الألف. (٣)

واحتج الفراء بأنهما حرفان نافيان ثنائيان، و(لا) أكثر استعمالاً. (٤)

ورد السيرافي قول الفراء، فقال:" وزعم الفراء أن (لن) و(لم) و(لا) أصلها واحد، وأن الميم والنون مبدلتان من الألف من(لا)، وهذا ادعاء شئ لا نعلم له دليلاً، فيقال للمحتج عنه: ما الدليل على ما قلت؟ فلا يجد سبيلاً إلى ذلك".(٥)

ورُدَّ قول الفراء بعدة أمور منها:

١-أن إبدال الألف نونًا ليس بأصل في العربية؛لأن المتعارف عليه إبدال النون ألفًا (١)

---

(١) شرح المفصل ١١٢/٨.

(٢) رصف المباني ص٢٨٦.

(٣) ينظر:تكملة شرح التسهيل لابن مالك١٥/٤، وشرح الكافية للرضي٣٨/٤، والارتشاف١٦٤٣/٤، وأوضح المسالك١٣٢/٤.

(٤) ينظر: التصريح٣٥٨/٢.

(٥) شرح الكتاب ٨٣/١.

٢-أن الإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله معملاً. (٢)

٣-أن إبدال النون ألفًا إنما هو في حال الوقف، وعند الوصل لا تقلب النون ألفًا، و(لن) توصل بما بعدها. (٣)

٤-أن(لا) لم توجد ناصبة، كما أن(لن) لم توجد غير ناصبة، فلا قياس بينهما؛ لتناقض عملهما. (٤)

تعقيب:بعد دراسة هذا الرأي توصلت لما يلي:

١-صحة ما نسبه بدر الدين بن مالك للخليل والكسائي فما نسبه إليهما نسبه غير واحد من علماء النحو.

٢- أن بدر الدين بن مالك هنا أقام الحجة على الخليل والكسائي بما رد به سيبويه

قول الخليل،ورد رأي الخليل أيضًا معتمدًا الاستدلال بعدم الدليل في الشئ على نفيه، ولكنه اعتمد كلام السيرافي في هذا الموضع.

٣-أن بدر الدين بن مالك هنا مسبوق في الاستدلال بهذا الدليل من السيرافي.

---

(١) ينظر: مغني اللبيب٣/٥٠١.

(٢) ينظر:التصريح٢/٣٥٨.

(٣) ينظر:رصف المباني ص٢٨٧.

(٤) ينظر:رصف المباني ص٢٨٧، والجنى الداني ص٢٧٢.

٤- أن الرأي الصحيح هو رأي الجمهور وسيبويه؛ لأن الأصل عدم التركيب، ولا يصار إلى التركيب إلا بدليل ظاهر، ولا دليل على ذلك، بل الدليل يدل على فساد القول بالتركيب؛ لجواز تقدم معمول معمولها عليها، نحو:زيدًا لن أضرب، و(أن) لا يتقدم عليها ما في حيزها. (١)

وأما قول الفراء فلا دليل عليه(٢)**،ولأن فيه إبدال الخفيف من الثقيل؛ لأن النون مقطع والألف صوت، والصوت أخف من المقطع، فإذا أُبْدِلَتْ النون من الألف خرج من خفة إلى ثقل، وإذا أُبْدِلَتْ الألف من النون خرج من الثقل إلى الخفة، فلا ينبغي أن يقاس أحد الموضعين إلى الآخر.** (٣)

---

(١) ينظر:المقتضب٢/٨، واللباب للعكبري٢/٣٣، والمقاصد الشافية ٤/٦.

(٢) ينظر:شرح الكافية للرضي٤/٣٩.

(٣) ينظر:رصف المباني ص٢٨٧.

جزم فعل الأمر بمعنى الأمر

اختلف العلماء في فعل الأمر، هل هو مبني أم معرب؟ ولهم في ذلك ثلاثة أقوال منها قول يرى أن فعل الأمر معرب مجزوم بمعنى الأمر، وقد ردَّ هذا القول ابن مالك؛ لكونه قولاً عاريًا من الدليل، فقال:"...والمشهور عن الأخفش موافقة سيبويه[١] في الحكم على فعل الأمر بالبناء، وعنه أيضًا قول آخر، وهو أن فعل الأمر مجزوم بمعنى الأمر، وهو قول بما لا نظير له من غير دليل...". [٢]

القول العاري من الدليل:

ذهب الأخفش إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم، وجازمه معنوي، وهو كونه أمرًا، ووجه قوله: أنه جرى مجرى المعرب، في إسكان آخره إن كان صحيحًا، نحو:اضربْ، وحذف آخره إن كان معتلاً، نحو: اخشَ، واغزُ، وارمِ، وحذف نونه في الأفعال الخمسة ، نحو: اضربا، واضربوا، واضربي. [٣]

الدراسة:

للعلماء في فعل الأمر ثلاثة ثلاثة أقوال هي:

---

(١) ينظر:الكتاب ١٧/١.

(٢) تكملة شرح التسهيل لابن الناظم ٦٢/٤.

(٣) ينظر:شفاء العليل ٩٤٨/٣، وشرح التسهيل للشيخ خالد ١٥٣٨/٤.

القول الأول: قول البصريين وهو: أن فعل الأمر للمواجَه المعرى مبني، ويبنى على السكون إذا لم يتصل بآخره شئ ، ويبنى على حذف النون إذا اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، ويبنى على حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر. (١)

قال سيبويه:"والوقف قولهم: اضرب، لم يحركوها؛ لأنها لا يوصف بها، ولا تقع موقع المضارعة... وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه افْعَلْ". (٢)

وقد ذهب إلى هذا المذهب كثير من العلماء . وقد احتجوا لمذهبهم هذا بأدلة كثيرة منها:

١-أن الأصل في الفعل البناء ، وإنما أعرب لمشابهته الاسم ، والمشابهة تتحقق بحرف المضارعة فقط ، فإذا فُقِدَت فيخرج على الأصل. (٣)

٢- الإجماع على أن ما كان على وزن فَعَالِ من أسماء الأفعال كـ: نَزَالِ، وتَرَاكِ ، ومَنَاعِ ، ونَعَاءِ ، وحَذَارِ، ونَظَارِ-مبنى ؛ لأنه نائب عن فعل الأمر؛ فـ: نَزَالِ ناب عن انزل ،وتَرَاكِ ناب عن اترك ، ومَنَاعِ ناب عن امنع، ونعاء ناب عن انع ، وحذار ناب عن احذر، ونظار ناب عن انظر. (٤)

---

(١) ينظر:الكتاب١/١٧، والمقتضب٢/٣، ٤، ١٢٩، ١٣٠، واللباب للعكبري٢/١٧، وائتلاف النصرة ص١٢٥، ١٢٦.

(٢) الكتاب١/١٧.

(٣) ينظر:شرح الجمل لابن عصفور٢/١٩٠، ١٩١.

(٤) ينظر:الإنصاف ص٤٢١، واللباب٢/١٧.

القـول الثـاني: قـول الكـوفيين، وهـو: أن فعـل الأمـر للمواجَـه المعـرَّى معرب[١].

وقد احتج الكوفيون لقولهم بعدة أمور منها:

١-أن الأصل فى قم ، واذهب : لتقم ولتذهب، فحُذِفَ تخفيفًا. [٢]

قال الفراء عند قوله تعالى:{ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا}[٣]:" قد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ"فبذلك فلتفرحوا"بالتاء... وقوى ذلك قول زيد أنها فى قراءة أُبَىّ " فبذلك فافرحوا "[٤] وهو البناء الذى خلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه ؛ إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصة فى كلامهم ؛ فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل ، وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف، فلما حذفت التاء ذهبت باللام وأَحْدَثْتَ الألف في قولك : اضرب وافرح ؛ لأن الضاد ساكنة فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن ، فأدخلوا ألفًا خفيفة يقع بها الابتداء".[٥]

---

(١) ينظر: معانى القرآن للفراء:١/٤٦٩،٤٧٠،والإنصاف ص٤١٤ ، اللباب فى علل البناء والإعراب٢/١٧،١٨،وشرح المفصل لابن يعيش٧/٦١،وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور:٢/١٩٠.

(٢) ينظر:اللباب٢/١٧.

(٣) من الآية ٥٨من سورة يونس.

(٤) ينظر:شواذ القراءات للكرماني ص٢٢٧، ٢٢٨.

(٥) معاني القرآن ١/٤٦٩، ٤٧٠.

٢-البناء لزوم آخر الاسم سكونًا أو حركة، ولم يوجد الحذف من علامات البناء ، والعرب تقول : اغزُ، وارمِ واخشَ، فحذفت آخره، فدل ذلك على أنه معرب وليس بمبنى. (١)

٣- الإجماع على أن فعل النهى معرب مجزوم، نحو: لا تفعل، فكذلك فعل الأمر نحو : افعل؛ لأن الأمر ضد النهى ، وهم يحملون الشئ على ضده كما يحملونه على نظيره ، فكما أن فعل النهى معرب مجزوم، فكذلك فعل الأمر. (٢)

وقد أجاب البصريون عن هذه الحجج، فأجابوا عن الحجة الأولى بقولهم:إن (قم) و(اذهب) أصل بنفسه، وليس الأصل: لتقم، ولتذهب؛ لأنه لو كان كذلك للزم حذف العامل، وحرف المضارعة، وتغيير الصيغة، وكل ذلك مخالف للأصل، ولا سماعَ يدل عليه. (٣)

وقد أجاب المبرد على هذه الحجة، فقال:" إن الأفعال المضارعة فى الإعراب كالأسماء المتمكنة والأسماء إذا دخلت عليها العوامل لم تُغِّير أبنيتها، إنما تحدث فيها الإعراب ، وكذلك هذه الأفعال تلحقها العوامل فتحدث لها الإعراب بالزوائد التي لحقتها، فإذا قلت (افعل) في الأمر لم تلحقها عاملا ، ولم تقررها على لفظها ؛ ألا ترى أن الجوازم إذا لحقتها لم تغير اللفظ نحو

---

(١) ينظر:اللباب للعكبري٢/١٨، وشرح الجمل لابن عصفور٢/١٩٠.

(٢) ينظر:الإنصاف ص٤٢٣.

(٣) ينظر:اللباب٢/١٩.

قولك :لم يضرب زيد، وإن تذهب أذهبْ،وكذلك :ليذهب زيد،ولا يذهب عبد الله ، فإنما يلحقها العامل وحروف المضارعة فيها،وأنت إذا قلت:(اذهب) فليس فيها عامل،ولا فيها شئ من حروف المضارعة".(١)

وقد أجابوا عن قياس الكوفيين بحمل فعل الأمر المعتل على فعل المضارع المجزوم بقولهم: حذفت هذه الأحرف للبناء، لا للإعراب والجزم، حملاً للفعل المعتل على الصحيح، وذلك أنه لما استوى الفعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح ، كقولك : لم يفعل وافعل يا فتى، وإن كان أحدهما مجزومًا والآخر ساكنًا سُوِّىَ بينهما في الفعل المعتل، وإنما وجب حذفها في الجزم؛ لأن هذه الأحرف التي هي الواو والياء والألف جرت مجرى الحركات لأنها تشبهها،وكما أن الحركات تحذف للجزم ، فكذلك هذه الأحرف، فلما وجب حذف هذه الأحرف في المعتل للجزم ، فكذلك يجب حذفها من المعتل للبناء ؛ حملاً للمعتل على الصحيح ؛ لأن الصحيح هو الأصل ؛ والمعتل فرع عليه ؛ فحذفت حملاً للفرع على الأصل. (٢)

وأجابوا كذلك عن قولهم :إن فعل النهى معرب فكذلك الأمر؛ لأنهم يحملون الشئ على ضده كما أنهم يحملونه على نظيره ،بقولهم: إن هذا فاسد؛

---

(١) المقتضب٢/٣، ٤.

(٢) ينظر:الإنصاف ص٤٢٤.

لأن فعل النهى في أوله حرف المضارعة ، الذي أوجب المشابهة بالاسم فيستحق الإعراب ، فكان باقيًا على أصله. (١)

القول الثالث: قول الأخفش محل الدراسة، وهو: أن فعل الأمر للمواجَه المعرى معرب مجزوم. (٢)

تعقيب: بعد دراسة هذا الرأي توصلت لما يلي:

١-لم أقف على رأي الأخفش محل الدراسة في كتب المتقدمين، وإنما وقفت عليه في كتب المتأخرين لابن مالك، وخصوصًا من اهتم بالتسهيل، فقام بشرحه.

٢-أن المشهور عن الأخفش أنه وافق البصريين في أن فعل الأمر للمواجه المعرى مبني، حيث قال:" وهى لغة رديئة؛لأن هذه اللام إنما تدخل فى الموضع الذى لا يُقْدَرُ فيه على(افْعَلْ) يقولون:لِيَقُلْ زيدٌ؛لأنك لا تقدر على(افْعَلِ)، ولا تدخل اللام إذا كلمت الرجل،فقلت:قل،ولم تحتج إلى اللام...".(٣).

---

(١) ينظر:السابق ص٤٢٥.

(٢) ينظر:المساعد ١٢٥/٣، وتمهيد القواعد٤٣٠٩/٤، ٤٣١٠.

(٣) معاني القرآن ٣٧٥/١.

وبكلام الأخفش يرد على من قال: إن الأخفش تبع الكوفيين في مذهبهم. (١)

٣- اعتمد بدر الدين بن مالك في تكلمته لرد قول الأخفش دليلين:

أحدهما: الاستدلال بعدم النظير.

والآخر: الاستدلال بعدم الدليل في الشئ على نفيه.

٤-أن القول الراجح من هذه الأقوال هو قول البصريين؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، وما أُعرب المضارع إلا لشبهه بالاسم، والأمر لا يشبه الاسم بوجه، وأن علة إعراب المضارع وجود حرف المضارعة، وقد زال من محل النزاع، فزالت علة إعرابه، وأن الأمر جاء على بناء المضارع؛ لأنهما معًا بناء لما لم يقع. (٢)

---

(١) ينظر:المغني٣/٢٣٦، وشرح التصريح١/٥١.

(٢) ينظر:الإنصاف ص٤١٩.

الخاتمـــــــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبفضله ترفع الدرجات ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، ورحمة الله المهداة للعالمين ، وعلى آله وصحبه ، ومن سار على هديه إلى يوم الدين.

وبعد ،،

فقد وفقنى الله- تبارك وتعالى-لإتمام هذا البحث الذى أفرز نتائج كثيرة،أذكر منها ما يلي:

١-أثبت البحث أن ابن مالك من العلماء الذين يقولون:إن النافي عليه إقامة الدليل كما يجب على المثبت إقامة الدليل، ولم يخرج ابن مالك عن هذا الأمر إلا في موضع واحد فلم يقم الدليل على نفيه لرأي من ألحق بعض الأفعال بـ(ظن).

٢-أثبت البحث أن ابن مالك سلك مسلكين في الاحتجاج بالاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه:

الأول:استعمال الدليل مع غيره لترجيح ما يراه.

والثاني:استعماله منفردًا.

٣-أثبت البحث أن ابن مالك بلغ الغاية في تحقيق نسبة الآراء لأصحابها، ولم يشذ من ذلك إلا رأي أبي علي الفارسي في أصل(كما)، وقد أثبت البحث أن أبا علي لم يقل بما عزاه إليه ابن مالك.

٤-أظهر البحث أن السبب في عدم نسبة بعض الآراء العارية من الدليل في شرح التسهيل لابن مالك، يرجع إلى كثرة القائلين بها.

٥-أظهر البحث أن نسبة كبيرة من الآراء التي ردها ابن مالك؛لعدم إقامة الدليل عليها من أصحابها، كان لأصحابها أدلة،وإنما عدها ابن مالك عارية من الدليل؛لضعف هذا الدليل من وجهة نظره.

٦-أظهر البحث أن ابن مالك اعتمد الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه لترجيح رأي عالم على آخر.

٧-أظهر البحث أن ابن مالك كان ينتصر لما يراه صحيحًا من خلال هذا الدليل؛ فكثير من الآراء التي ردَّها لم يذكر المذهب المقابل لها.

٨-أظهر البحث تأثر ابن مالك بمن سبقه من العلماء في رد بعض الآراء؛ لكونها عارية من الدليل.

٩-أثبت البحث أن ابن مالك قد أتى بكثير من الأدلة على اختلاف مستوياتها.

١٠-أثبت البحث أن ابن مالك كان يعول على السماع كثيرًا في رد الآراء العارية من الدليل، والدليل السماعي شغل الجزء الأكبر في رد هذه الآراء.

١١-أثبت البحث أن ابن مالك اعتمد استصحاب الحال مع الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه؛ فهو ممن يرجح الأصل على الفرع.

١٢-أثبت البحث أن ابن مالك اعتمد الإجماع مع الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه.

١٣-أثبت البحث أن ابن مالك اعتمد القياس مع الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه، ولا يقيس على ما شذ أو قلَّ سماعًا.

١٤-أثبت البحث أن ابن مالك حينما يناقش قضية حول إثبات صحة قاعدة، أو مخالفة رأي العلماء، أو رد حججهم، فهو كثيرًا ما يستعمل الأدلة الجدلية؛ كالاستدلال بوجود النظير، أو بعدم النظير.

١٥-أثبت البحث أن لابن مالك قولين في المسألة الواحدة، وكان ذلك في موضعين:

أحدهما:منع تأكيد المثنى بأجمع وأخواته.

والثاني:إلحاق(ضرب) المتعلقة بالمثل بـ(ظن).

والله أسأل أن يجعل عملى هذا خالصًا لوجهه الكريم،إنه نعم المولى ونعم النصير.

فهرس المصادر والمراجع

١-القرآن الكريم-جلَّ من أنزله.

٢- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي - ت د/ طارق الجنابي - ط/ عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - بيروت - الأولى - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .

٣- -الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الظاهري-ط/درا الكتب العلمية-بيروت- لبنان.

٤-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي-ت د/ رجب عثمان محمد-ط/ الخانجي - القاهرة- الأولى- ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٥- الأزهية في علم الحروف للهروي- ت/ عبد المعين الملوحي- ط/مجمع اللغة العربية - دمشق - الثانية - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٦- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري - ت د/ محمد بهجة البيطار- مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق.

٧-الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي - ت د/ عبد العال سالم مكرم- ط/ مؤسسة الرسالة - الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

٨-اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي-ت/عبد الحسين المبارك- ط/مؤسسة الرسالة-بيروت-الثانية-١٤٠٦هـ١٩٨٦م.

٩- إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد البطليوسي - ت/ سعيد عبد الكريم سعودي .

١٠-الأصول للدكتور/تمام حسان-ط/ عالم الكتب-١٤٢٠هـ-٢٠٠م.

١١-أصول السرخسي لمحمد بن سهل السرخسي-ط/ دار المعرفة-بيروت-لبنان.

١٢- الأصول في النحو لابن السراج-ت د/عبد الحسين الفتلي- ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - الثالثة - ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م .

١٣-أصول النحو العربي د/محمود أحمد نحلة-ط/دار العلوم العربية-بيروت- ط/الأولى١٤٠٧هـ١٩٨٠م.

١٤-إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس - ت / عبد المنعم خليل إبراهيم - ط/ دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى - ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

١٥-الإغراب في جدل الإعراب ومعه لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري-ت-د/سعيد الأفغاني-ط/الجامعة السورية-١٣٧٧هـ١٩٥٧م.

١٦-الإغفال لأبي علي الفارسي-ت/د/عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم.

١٧-الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي،تح|محمود سليمان ياقوت-دار المعرفة

الجامعية-القاهرة-ط-أولى -١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.

١٨- أمالي ابن الشجري -ت د/ محمود محمد الطناحي-ط/ مكتبة الخانجي - القاهرة - الأولى - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

١٩-الانتصاف للشيخ/محمد محي الدين عبد الحميد-ط/المكتبة العصرية-صيدا-بيروت-١٤٠٧هـ١٩٨٧م.

٢٠-الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري - ت/ جودة مبروك محمد مبروك - ط/ مكتبة الخانجي- القاهرة – ط/الأولى.

٢١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام- ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد- ط/ المكتبة العصرية- صيدا- بيروت-بدون تاريخ.

٢٢- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي- ت د/ كاظم بحر المرجان- ط/ عالم الكتب - الثانية - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

٢٣-الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب - ت د/ موسى بناي العليلي - ط/ الجمهورية العراقية - وزارة الأوقاف والشئون الدينية - إحياء التراث الإسلامي.

٢٤- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي-تح/الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود ،وآخرين-طبعة-دارالكتب العلمية-بيروت-ط-الأولى ١٤١هـ-١٩٩٨ م.

٢٥-البديع في علم العربية لابن الأثير -تح د / فتحي أحمد علم الدين- ط/ جامعة أم القرى – مركز إحياء التراث-الأولى – ١٤٢١هـ .

٢٦-البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع - ت د/ عياد بن عيد الثبيتي - ط/ دار الغرب الإسلامي - بيروت - الأولى - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

٢٧-البغداديات (المسائل المشكلة) لأبي علي الفارسي - ت/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي - ط/ الجمهورية العراقية - وزارة الأوقاف والشئون الدينية - ١٩٨٣م .

٢٨- بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي - ت/ محمد أبي الفضل إبراهيم - ط/ عيسى الحلبي - الأولى - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .

٢٩-البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري - ت/ طه عبد الحميد طه- ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٣٠-تاج اللغة وصحاح العربية ، المعروف بالصحاح للجوهري - ت/ أحمد عبد الغفور عطا - الطبعة الثالثة - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٣١- التبصرة والتذكرة للصيمري-ت د/فتحي أحمد مصطفى علم الدين- مطبوعات/جامعة أم القرى- ط/دار الفكر- دمشق- الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٣٢- التبيان في إعراب القرآن للعكبري -تح/ على محمد البجاوى-ط- عيسى البابى الحلبى-بدون.

٣٣-التبيين عن مذاهب النحويين للعكبرى- ت د/ عبد الرحمن العثيمين- ط/ العبيكان - الرياض - الأولى - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

٣٤-التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب)للخوارزمي - ت د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - ط / مكتبة العبيكان - الرياض- الأولى-

١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م ٣٥- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان – ت د/ حسن هنداوي – ط- دار القلم – دمشق .

٣٦- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري – تح/محمد باسل عيون السود-ط/دارالكتب العلمية-بيروت-لبنان-ط/الأولى١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٣٧-التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي – ت د/ عوض بن حمد القوزي – ط/ الأمانة – القاهرة – الأولى – ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

٣٨-التفسير البسيط للواحدي-ت د/محمد صالح عبد الله الفوزان-ط/عمادة البحث العلمي-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-السعودية-١٤٣٠هـ.

٣٩- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش-تح د/على محمد فاخر،وآخرين-ط/دار السلام-القاهرة-ط/الأولى١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٤٠-التنبيه على شرح أبيات الحماسة لابن جني-ت-د/سيدة حامد عبد العال، و د/تغريد حسن أحمد عبد العاطي-ط/دار الكتب والوثائق القومية-مركز تحقيق التراث- القاهرة-٢٠١٠م.

٤١-توجيه اللمع لابن الخباز-ت-د/فايز ذكي دياب-ط/دار السلام-القاهرة-ط/الأولى ٢٠٠٢م.

٤٢- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي – ت د/ عبد الرحمن علي سليمان- ط/دار الفكر العربى-القاهرة-الأولى- ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

٤٣- التوطئة لأبي علي الشلوبيني - ت د/ يوسف أحمد المطوع - جامعة الكويت.

٤٤-الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي - ت د/ علي توفيق الحمد- ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - الخامسة - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٤٥- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى-تح د/فخر الدين قباوة، و/محمد نديم فاضل-ط/دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-ط/الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٤٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي - ت/ عبد السلام هارون-ط/ الخانجي-القاهرة- الثانية - ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م.

٤٧- الخصائص لابن جني - ت/ محمد علي النجار - ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب - الثالثة - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٤٨- الدرر اللوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي - ط/ كردستان العلمية- القاهرة - الأولى - ١٣٢٨هـ .

٤٩- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي- تح / يوسف أحمد المطوع - جامعة الكويت.

٥٠-رصف المباني في حروف المعاني للمالقي،تح د/أحمد محمد الخراط-ط/دار القلم-دمشق-ط-ثانية-١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٥١-سنن الدرامي،تح/حسين سليم الداراني-ط/دار المغني للنشر والتوزيع-السعودية-ط/أولى١٤١٢هـ٢٠٠٥م.

٥٢-شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي - ت/ عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف دقاق - ط/ دار المأمون للتراث - دمشق - ١٩٧٨م.

٥٣- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم - ت/ محمد باسل عيون السود- ط/ دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان-ط/الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٥٤- شرح التسهيل لابن مالك-ت د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوي المختون - ط/ دار هجر - القاهرة - الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٥٥-شرح التسهيل للمرادي-القسم النحوى-تح/محمد عبد النبى محمد أحمد عبيد-ط/مكتبة الإيمان-المنصورة-ط/الأولى١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.

٥٦-شرح التسهيل الموسوم بـ(موصل النبيل إلى نحو التسهيل) للشيخ/خالد الأزهري-رسالة دكتوراه- للباحثة/ثريا عبد السميع إسماعيل- جامعة أم القرى-كلية اللغة العربية-١٤١٨هـ١٩٨٨م.

٥٧-شرح جمل الزجاجي لابن خروف - ت د / سلوى محمد عمر عرب - ط/ جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الأولى - ١٤١٨هـ .

٥٨- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي - ت د/ صاحب أبو جناح.

٥٩-شعب الإيمان للبيهقي،تح/عبد العلي عبد الحميد حامد- ط/أولى١٤٢٣هـ٢٠٠٣م.

٦٠- شرح كافية ابن الحاجب للرضي - تصحيح وتعليق/يوسف حسن عمر-منشورات جامعة قاريونس-بنغازي-ط/الثانية١٩٩٦م.

٦١- شرح الكافية الشافية لابن مالك- ت/على محمد معوض،و/عادل أحمد عبد الموجود-منشورات دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان-ط/الأولى- ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٦٢-شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي-الجزء الأول-ت-د/رمضان عبد التواب، ود/محمود فهمي حجازي،و د/محمد هاشم عبد الدايم-ط/الهيئة المصرية العامة للكتاب-١٩٨٧م.

٦٣-شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي - ت / أحمد حسن مهدلى، و/على سيد

على - ط/ دار الكتب العلمية-بيروت -ط/الأولى١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٦٤-شرح الكوكب المنير في أصول الفقه لابن النجار الحنبلي-ت/محمد الزحيلي، و/د/نزيه حماد-ط/مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة.

٦٥-شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري - ت د/ هادى نهر - ط/ دار البازولى العلمية - الأردن-بدون .

٦٦-شرح اللمع للأصفهاني-ت-د/إبراهيم محمد أبو عباة-ط/عمادة البحث العلمي-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-السعودية- ١٤١١هـ١٩٩٠م.

٦٧-شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين-ت-د/تركي سهو بن نزال العتيبي-مكتبة الرشد- الرياض-ط/أولى١٤١٣هـ١٩٩٣م.

٦٨-شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ-ت/خالد عبد الكريم.

٦٩- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي-ت د/ الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي- ط/ المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة- الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٧٠-شواذ القراءات للكرماني-تح د/شمران العَجْلي-ط/مؤسسة البلاغ-بيروت-لبنان-بدون.

٧١-صحيح البخاري-تح/محمد زهير بن ناصر الناصر-ط/دار طوق النجاة-ط/أولى١٤٢٢هـ.

٧٢-صحيح مسلم،تح/محمد فؤاد عبد الباقي-ط/إحياء التراث العربي-بيروت.

٧٣-الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين النيلي - ت د/ محسن سالم العميري - ط/ جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٤١٩هـ .

٧٤- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي-ت د/ممدوح محمد خسارة-ط/ الكويت-الأولى١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٧٥-في أحكام الفصول لأبي الوليد الباجي-تحقيق/عبد المجيد التركي-ط/دار الغرب الإسلامي-بيروت-لبنان.

٧٦- الكتاب لسيبويه - ت/ عبد السلام هارون - ط/ الخانجي - القاهرة - الثالثة - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٧٧-كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) لأبي علي الفارسي – ت د/ محمود محمد الطناحي – ط/ المدني – نشر مكتبة الخانجي – القاهرة – الأولى – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

٧٨-الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل لأبي القاسم الزمخشري – ت/ عادل أحمد عبد الموجود،وآخرَيْن– ط/ مكتبة العبيكان – ط /الأولى – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٧٩-اللباب في علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبري –جـ١ ت/غازي مختار طليمات ، جـ٢ ت د/ عبد الإله نبهان – ط/ دار الفكر – بيروت – الأولى–١٤١٦هـ ١٩٩٥م .

٨٠-اللمع في العربية لابن جني – ت د/ فائز فارس – ط/ دار الأمل للنشر والتوزيع – الأردن – الثانية – ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .

٨١-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية – ت/ الرحالة الفاروق،وآخرين–مطبوعات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية–قطر– ط/الثانية١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

٨٢-مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى – ت/ محمد فؤاد سيزكين – ط/ مكتبة الخانجي.

٨٣-مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب–ت/عبد السلام محمد هارون–ط/دار المعارف–مصر.

٨٤-المسائل البصريات لأبي علي الفارسي - ت د/ محمد الشاطر أحمد - ط/ المدني -القاهرة- الأولى - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٨٥- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي- ت/د/حسن هنداوي-ط/دار القلم-دمشق- الثانية-١٤٠٧هـ١٩٨٧م.

٨٦- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل - ت د/ محمد كامل بركات - ط/ جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الثانية - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٨٧-مسند الإمام أحمد بن حنبل،ت/شعيب الأرنؤوط،وعادل مرشد،وآخرين-مؤسسة الرسالة-ط/أولى ١٤٢١هـ٢٠٠١م.

٨٨- مسند الشهاب القضاعي ، تح / د / حمدي عبد المجيد السلفي - ط / مؤسسة الرسالة ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

٨٩-معاني الحروف للرماني - ت د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي - ط/ دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة - بدون .

٩٠-معاني القرآن لأبي جعفر النحاس-ت-الشيخ/محمد علي الصابوني-مركز إحياء التراث الإسلامي-مكة المكرمة-ط-الأولى١٤٠٨هـ١٩٨٨م.

٩١- معاني القرآن للأخفش - ت د/ هدى محمود قراعة - ط/ مكتبة الخانجى- القاهرة - الأولى - ١٤١١هـ-١٩٩٠م .

٩٢- معاني القرآن للفراء-ط/عالم الكتب-بيروت-ط/الثالثة١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٩٣- معاني القرآن وإعرابه للزجاج - ت د/ عبد الجليل عبده شلبي- ط/ عالم الكتب - بيروت - الأولى - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٩٤-معجم متن اللغة لرضا أحمد-ط/دار مكتبة الحياة-بيروت-١٩٥٨م.

٩٥-معجم مقاييس اللغة لابن فارس-ت/عبد السلام هارون-ط-دار الجيل-بيروت-ط/أولى-بدون.

٩٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام - ت د/عبد اللطيف الخطيب - ط/ المجلس الوطنى للثقافة والفنون-الكويت- بدون.

٩٧- المفصل في علم العربية للزمخشري- ط/دار الجيل - بيروت - الثانية.

٩٨-المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية للشاطبى-تح د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين-ط/مركز إحياء التراث-جامعة أم القرى-ط/الأولى١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٩٩-المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني - ت د/ كاظم بحر المرجان - ط/ وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية - ١٩٨٢م.

١٠٠- المقتضب لأبي العباس المبرد-ت/ محمد عبد الخالق عضيمة- ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

١٠١- المقرب لابن عصفور- ت/ أحمد عبد الستار ، وعبد الله الجبوري - ط/ الأولى – ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

١٠٢-المقدمة الجزولية في النحو للجزولي-ت/د/شعبان عبد الوهاب محمد-ط/أم القرى للطبع والنشر-ط/الأولى١٤٠٨هـ١٩٨٨م.

١٠٣-الموطأ للإمام مالك-ت/محمد مصطفى الأعظمي-ط/أبو ظبي-الإمارات-ط/الأولى١٤٢٥هـ٢٠٠٤م.

١٠٤-نتائج الفكر في النحو للسهيلي - ت / عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض - ط/ دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

١٠٥- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي -ت أ/ عبد السلام محمد هارون،ود/عبدالعال سالم مكرم- ط/مؤسسة الرسالة- ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٠٦-الوافي بالوفيات للصفدي،تح/فرانز شتاينر بفسيادن-ط/ثانية ١٩٧٤م.

محتويات البحث

الموضـــــوع
المقدمة
التمهيد:من أدلة النحو:الاستدلال بعدم الدليل في الشئ على نفيه
منهج ابن مالك في الاستدلال بهذا الدليل
المبحث الأول: الآراء العارية من الدليل المبهم قائلها
أصل(فم) : (فوه)
أصل لفظ الجلالة(الله) : (إله)
إفادة(حتى) الترتيب في الزمان
منع تأكيد المثنى بأجمع وأخواته
المبحث الثاني:الآراء العارية من الدليل المعلوم قائلها
ثبوت ميم(فم) مع الإضافة في الضرورة
وقوع(من)الموصولة على ما لايعقل مطلقًا

الموضـــــوع
موضع الكاف في(أرأيتك)رفع بالفاعلية
تحمل الخبر الجامد ضميرًا
منع الإخبار بالجملة القسمية
دلالة(كان)وأخواتها على الزمن المجرد من الحدث
القول بحرفية(عسى)
كون اللام بعد(إن) المخففة بمعنى(إلا)
إلحاق بعض الأفعال بـ(ظن)في العمل
القول بتركيب(إلا)
نصب المستثنى بعد(إلا) بـ(أن) مقدرة
منع الجمع بين فاعل(نعم) الظاهر والتمييز
منع بناء فعل التعجب من الفعل المزيد بهمزة التعدية
أصل(كما):(كيما)

الموضـــــوع
أم المنقطعة بمعنى بل والهمزة
القول بتركيب(لن)
جزم فعل الأمر بمعنى الأمر
الخاتمة
فهرس المصادر والمراجع
المحتويات